المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاقليمية

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

مذكرة بعنوان: الأزمة الليبية وآثارها على تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا 2015-2011

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

من إعداد الطالب: بلاغمة تامر

تحت إشراف الأستاذة: العاقل رقية

السنة الدراسية

2016/2015

الملخص

تعالج هذه الدراسة الأزمة الليبية وأثرها على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا 2015/2011

إن الأزمة الليبية وانعكاساتها الداخلية كان لها أثر بالغ على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا، في ظلل الفوضى الأمنية وغياب سلطة مركزية ومؤسسات دولة قادرة على حماية الحدود ومكافحة جماعات تهريب المهاجرين غير شرعيين، أصبحت الأراضي الليبية مصدر تدفقات ضخمة للمهاجرين غير شرعيين في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وقد أفرزت هذه التدفقات انعكاسات على مستوى الدول الاوربية كان من أبرزها تهديد الوحدة الأوروبية (فضاء شنغن)، وتعاظم التهديد الإرهابي وصعود تيارات اليمين المتطرف. وهذا ما دفع الدول الأوروبية لتبني الخيار العسكري لمكافحة الظاهرة.

ABSTRACT

This study treats the libyan crisis and how it affected the phenomeon of illegal ammigrants towards Europe (2011-2015)

The Libyan crisis and its internal result have a significant impact on the phenomeon of illegal immigration

In the light of security chaos, absence of central authorities and state intitutions made the state Libyan not be able to protect the borders against smuggling of immigrnats groups

The Libyan territories became the source of huge number of illegal immigrants towards Europe.These flows has its influence on European countries in terms of threating the unity of European countries , terrorism and the rise of far-right parties.

In the light of these threats caused by the phenomeon of illegal immigrants push the European countries to find military solutions in order to shoot the boats of illegal immigrants near the Libyan coasts

مقدمة

حتى مطلع العام 2010 ظلبت الهجرة غير شرعية عبر المتوسط متحكم فيها ، خاصة عبر البوابة الليبية فقد لعبت الاتفاقيات الاقتصادية والتنسيقات الأمنية دور في التحكم في الظاهرة الأمر الذي جعل أعداد المهاجرين غير شرعيين يتناقص بشكل كبير، وصلت في ليبيا 240مهاجر فقط طيلة عام2010.

مع سقوط نظام القذافي أدى إلى انهيار شبه كلى لمؤسسات الدولة الليبية ، ومكن المليشيات التي حاربت القذافى من السيطرة على مقومات الدولة الليبية ، وحلت محل المؤسسات الأمنية والعسكرية مما جعل السنوات الأربعة التي أعقبت سقوط نظام القذافى تتسم بقدر كبير من الفساد والفوضى والانفلات الأمني فأصبحت الأرضي الليبية منقطة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة كافة تجارة السلاح المخدرات الإرهاب و تدفقات ضخمة للمهاجرين غير شرعيين نحو أوربا.

إن الانهيار الأمني رافقه انهيار اقتصادي والذي أصبح من أهم العوامل الدافعة للهجرة غير شرعية نحو أوربا، فهو كما معروف ليبيا كانت دولة فيها عاملة كبيرة جدا تقدر2مليون من العمال الأفارقة والعرب الذين يعملون في شتى المرافق الإنتاجية والخدماتية. وبعد نشوب الحرب في ليبيا أغلقت كل الفنادق والمتاجر والمشاريع الإنشائية، و والخدماتية ، فأصبحت هذه العمالة من أهم مصادر الهجرة غي شرعية .

بالإضافة إلى المهاجرين من الدول الإفريقية في ظل حدود شاسعة ومفتوحة وانتشار جماعات تهريب البشر في كل التراب الليبي بالإضافة دخول التنظيمات الإرهابية عل

خط عمليات التهريب من أجل موارد مالية.و كل هذه العوامل وعوامل أخرى سوف نتطرق لها من خلال الفصول القادمة لفهم الأزمة الليبية وأثرها على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا

الإشكالية:

كان للأزمة الليبية نتائج على جميع الأصعدة السياسة والأمنية والاقتصادية، و الوضع الليبي لم يشهد أي استقرار سياسيا أو أمنيا كانت له أثار على جميع المستويات داخليا و خارجيا.

في ظل هذه الأوضاع أصبحت الأرضي الليبية منطلقا لكل أنواع الجريمة المنظمة من تجارة السلاح و المخدرات وخاصة انتشار لعمليات تهريب **المهاجرين غير شرعيين** نحو أوربا عبر بحرها الإقليمي. وعلى هذا الأساس فإن إشكالية المطروحة في هذا الموضوع تتمثل فيما يلي: **كيف أثرت الأزمة الليبية على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا ؟**

الأسئلة الفرعية:

ماهر مفهوم الهجرة غير شرعية ؟(والنظريات المفسرة لها)'

ماهي نتائج اللازمة اللبيبة محلي و أثرها على ظاهرة الهجرة غير شرعية؟

ماهر تأثير تدفقات المهاجرين غير شرعيين أوربيا من البوابة الليبية؟ وآليات المكافحة؟

الفرضيات:

الفرضية المحورية:

كلما تفاقمت الأزمة الليبية، رافقتها زيادة في تدفقات المهاجرين غير شرعيين نحو أوربا، كما زاد التشديد في الآليات الأوربية المنتهجة لمكافحة الظاهرة

الفرضيات الفرعية:

- إن الفشل الدولة الليبية في أداء وظائفها الأساسية يساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا
- إن تدفقات الضخمة للمهاجرين غير شرعيين تهدد الوحدة السياسية الأوربية
- إن آليات الأوربية مكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية القادمة من ليبيا هيا آليات أمنية عسكرية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة

- تنبع أهمية الدراسة من خلال الموضوع الذي تعالجه، والمتعلق بالأزمة الليبية و تأثيرها على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا عبر في البحر الأبيض المتوسط إذ تنوعت الإشكالات المتعقلة بنتائج الأزمة الليبية ، فالهجرة الغير شرعية تعتبر متغير من مجموعة المتغيرات التي تأثرت بالأزمة اللبيبة على غرار ظواهر أخرى تستدعى الدراسة من فوضى السلاح و انتشار الجريمة المنظمة و تزايد المخاطر التهديدات الإرهابية لدول الجوار و دول الضفة الشمالية لبحر الأبيض المتوسط،
- وأن تكون هذه الدراسة خلفية لدراسات مستقبلية من أجل البحث عن حلول للحد من مأساة غرق قوارب المهاجرين قبالة السواحل الليبية .

أسباب اختيار الموضوع:

أ/أسباب ذاتية:

- من الأسباب التي دفعتني لدراسة هذا الموضوع كونه يدخل في تخصصي الفضاء الإقليمي و السياسات الدولية للجزائر
- من بين الأسباب التي دفعتني للبحث في الموضوع هو ميولي الشخصية لدراسة موضوع يتميز بالحيوية والدينامكية مثل ظاهرة الهجرة غير شرعية
- المشاهد المروعة لغرقى قوارب المهاجرين غير شرعيين قبالة السواحل الليبية

ب/أسباب موضوعية:

مسالة الهجرة غير شرعية تثير عدة قضايا تستلزم الدراسة، كما

تدفقات الهجرة غير شرعية نحو أوربا من البوابة الليبية أصبحت تثير عدة مسائل تستلزم الدراسة ، كون الظاهرة الهجرة الغير شرعية أصبحت مرتبطة بكافة أشكال الجريمة المنظمة

أهداف الدراسة:

- هذه الدراسة تحاول الوقوف على العلاقة بين الأزمة الليبية وظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا و محاولة فهم هذه العلاقة
- معرفة الأسباب والدوافع التي جعل الظاهرة تتفاقم قوارب الموت في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تسليط الضوء على الانعكاسات الظاهرة على الدول الأوربية واليات لمكافحتها.

حدود الدراسة:

تتعلق إشكالية البحث بحدود مكانية و زمنية تحدد مكان وفترة الموضوع:

الإطار الزمانى و المكاني للدراسة:

بما أن الدراسة تعالج الأزمة الليبية وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا فالدراسة تشمل حوض البحر الأبيض المتوسط و التركز ليبيا ،والإطار الزمانى لدراسة يتحدد بسنة بداية الأزمة في ليبيا 2011، فالدراسة تعالج أثر الأزمة الليبية على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا وهذه الآثار بدأت سنة 2011، والأزمة الليبية لها جذور سياسية وتاريخية تطلب العودة لحكم القذافى الذي بدأ في 1969لدراسة هذه الجذور. ويمتد الحدود الزمنية حتى2015

أدبيات الدراسة:

بما أن البحث العلي عملية تراكمية فإن هذا البحث سبقته دراسات عالجت موضوع من جوانب أخرى تختلف عن الجوانب التي سوف نبحث فيها،

- محمد غربى، سفيان فوكة، مشري مرسى، **الهجرة غير شرعية في منطقة البحر** الأبيض المتوسط[1]

استعنت بهذا الكتاب الذي قام به مجموعة من الباحثين الجزائريين ركزت أساسا على مفهوم الهجرة غير شرعية و بالإضافة الأسباب الهجرة غير شرعية والآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وكيفه الحد منها.

---

[1] محمد غربى وأخرون، **الهجرة غير شرعية فى منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر وإستراتجية المواجهة**(إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائرط1،2012)

- استعنت بكتاب محمد الغزالي **الهجرة السرية، الذي** ساعدني في فهم أساب هذه الظاهرة والإحاطة بالمفاهيم المتصلة بيها والأخذ لمحة عن مصادر تدفقات المهاجرين غير شرعيين والتميز بين دول المصدر العبور الصول[1]
- فتحي محمد عيد، **عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار في البشر** وهذا سعدنا في بحثنا ضبط المفاهيم و التميز بينها [2]
- خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوربية لمواجهة الهجرة غير شرعية،** اعتمدت على هذه المذكرة لفهم تحول الهجرة الغير شرعية من ظاهرة اجتماعية إلى أمنية والتي أصبحت من الأخطار الجديدة لأمن الأوربي ،وكيف عالجت الدول الأوربية هذه التهديدات الجديدة ، و الآليات المتبعة للحد من أثار ظاهرة الهجرة غير شرعية [3]

الإطار المنهجي:

التساؤل الذي تطرحه إشكالية البحث دفعنا إلى تصميم إطار بحثي يهدف إلى وضع أداة تحليله، وهو ما يستدعى استخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي المناسب للدراسة.

المنهج هو الطريق المؤدى للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[4]. ومنه تم الاعتماد على المناهج التالية:

منهج دراسة حالة: تم استخدام هذا المنهج في دراسة الأزمة الليبية لفهم الأسباب والعوامل المغذية والنتائج المترتبة عن هذه الأزمة وتأثيرها على ظاهرة الهجرة غير شرعية.

---

[1] محمد الغزالى،**الهجرة السرية**،(دار و مكتبة الحامد لنشروالتوزيع،عمان ط1،2015)

[2] محمد فتحى عيد،عصابات الاجرام ودورها المظم فى الأتجار بالبشرر،(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2005

[3] خديجة بتقة،**السياسة الأمنيةالأوربية فى مواجهة الهجرة غير شرعية**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية ، تخصص علاقات دولية وإستراتجية ظن جامعة بسكرة ،2014/2013)

[4] محمد شلبى، **المنهجية فى التحليل السياسي الففاهيم والمناهج : والإقترابات والادوات** ،(الجزاائر،دار هومة،ط1،2004)

منهج الوصفي تحليلي: بما أن البحث يهدف لكشف العلاقة بين الأزمة الليبية و تفاقم الظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا، أستوجب علينا اختيار منهج الوصفي تحليلي بحكم عرض معلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة وتحليلها بطريقة علمية وموضوعية،

الإطار النظري:

اقتضينا في هذا البحث تبنى مجموعة من المقاربات المفسرة لظاهرة الهجرة غير شرعية: نتيجة لاهتمام المفكرين بظاهرة الهجرة،برزت العديد من النماذج النظرية تفسر ظاهرة الهجرة غير شرعية وتطرح العوامل والدوافع المرتبطة بيه، وفيما يلي يمكن إدراج بعض النماذج التي لها علاقة بالوضعية السياسة والأمنية التي يعيشها الأفراد.

/ **المدخل الاقتصادي:** أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية.و قد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل

الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل

المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح

نفقات النقل والتنقل .وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة. لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي

تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة

2 / المدخل الاجتماعي : ينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الهجرة السرية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك و التفاعلات و العمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع و يكتسي هذا المفهوم جانبين أساسيين ،الأول يربط التغييرات بمعدل نسبة الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات و النظم الاجتماعية .و في هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي و الصراع الثقافي و نظام التدرج الاجتماعي و العوامل الاقتصادية و السياسية و كثافة السكان و عمليات توزيع الثروة و الدخل و العمل و غيرها .أما الجانب الثاني فيربط بين الهجرة السرية و التفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي

المدخل سياسي أمنى للهجرة غير شرعية:

1الحروب وطلب اللجوء: تعد الحروب الأهلية والقمع

والاضطهاد في بعض البلدان مثال(سوريا،فلسطين، ليبيا وكثير من الدول الإفريقية،)سببا للهروب منها بكل الطرق الشرعية وغير شرعية ، وتتضمن عوامل الطرد غير الاقتصادية،كالاضطهاد الديني العرقي وغيرهما من أنواع الممارسات القمعية والاضطهاد والإبادة الجامعية والمخاطر التي قد يتعرض لها المدنيون أثناء الحروب الأهلية، ولذالك تضطر بعض الدول إلى تحويل حالة مهاجرين غير شرعيين إلى حالة طالبي لجوء، وخاصة الفارين من الحروب أو الاضطهاد والإبادة الجماعية

2الحرمان من حق المواطنة: تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقى بالدولة إلى المساواة والعدل بين جميع المواطنين،كم الرقى بالديمقراطية والشفافية، وضمان الحقوق والواجبات . وعليه فهي ذات أهمية بما أنها تعمل على رفع الخلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التطور الحضاري.

وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه،

ودولته وتدفعه إلى تطوير مجتمعه ووطنه خاصة والدفاع عنه، حيث يشعر الجميع بان مستقبلهم مرهون بها،وأنها لا تشكل نفيا لخصوصيتهم،وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل منسجمة.

يساهم غياب حق المواطنة، دفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثا عن وطن يضمن لهم حقوقهم ويسمح لهم في التغير عن أراهم وأفكارهم،

/المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية:

يهتم علماء النفس بدراسة مفهوم الذات بحكم أنه يمثل حجر الزاوية في بناء الشخصية ويشكل إطاره مرجعيي لفهمها .ومن هنا فالتطرق إلى مفهوم الذات يعد مفتاحاً مهماً لدراسة شخصية المهاجر غير الشرعي وفهمها وهذا بالتركيز على الخبرات المدركة لديه وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق .وعليه فإن تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية .

تعد نظرية العالم النفساني الأمريكي أبراهام ماسلو من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات .واعتبر أن رغبات الفرد تنمو تتابعيا هرميا من الأدنى إلى الأعلى على شكل هرمي تصاعد

مدخل تفسيرى نموذج الانفجار السكاني:

يؤدى النمو السكاني الذي يفوق قدرة التحمل في منطقة ما أو بيئة ما ،إلى مشكلات مثل التلوث وشح المياه والفقر ، وهناك من يرى أن الهجرة عبارة عن طريق يمنح صمام الإغاثة للانفجار السكاني الذي يخفف من حدة تمركز السكان في منطقة معينة

الإطار المافهيمى:

تحديد المفاهيم:

تعتمد الدراسة عاى جملة من المفاهيم التي تعد أساسية في إثراء هذا البحث مثل الهجرة ، هجرة غير شرعية ، تهريب المهاجرين ، الاتجار بالبشر وغيرها.

الهجرة: تعرف على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى أخر لغرض الاستقرار في مكان جديد ونستثنى من ذالك الإقامة

الهجرة غير شرعية: بمعنى قانوني بالدرجة الأولى وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المتلقة بحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول.

مكافحة الهجرة غير شرعية: هي مختلف الإجراءات والآليات التي تسمح بالحد من الهجرة غير شرعية، وقد تكون هذه الترتيبات وقائية من أجل انتشار الظاهرة ، أو إجراءات علاجية للتصدي لها سواء كانت آليات اجتماعية اقتصادية القانونية أو سياسية أو أمنية.

اللجوء: للاجئ: يشير إلى أنه كل شخص تواجد بسب خوف له مايبرره من التعرض للاضطهاد بسب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة معينة أو أرئة السياسية ,خارج بلد جنسيته يرغب بسبب ذالك الخوف أن يستظل بحماية هذه الدولة فهو لاستطيع العودة لدولته الأصلية .

التهريب البشرى: هو تدبير الدخول الغير مشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له ولا يعد من المقيمين الدائمين, فيها م أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة أخرى والتهريب البشرى نشاط فردى وأخر مهني منظم.

الاتجار بالبشر: تجنيد أشخاص وأنقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذالك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو بإعطاء أو تلقى مبالغ أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر لغرض الاستغلال.

تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تمحور حول مفهوم الهجرة غير شرعية، ونظريات المفسرة لها، كما تناولنا أساب الهجرة غير شرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وتناولت في الفصل الأول الأزمة الليبية أسبابها ومسار تطور الأزمة.

الفصل الثاني: تمحور هدا الفصل حول نتائج الأزمة الليبية محليا وتلك النتائج كيف أثرت على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا

خطة الدراسة :

مقدمة

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول:مفهوم الهجرة غير شرعية و النظريات المفسرة لها

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير شرعية.

المطلب الثاني: الهجرة غير شرعية وبعض المفاهيم المتصلة بيها.

المطلب الثالث النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير شرعية

المطلب الرابع: أسباب الهجرة غير شرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط

المبحث الثاني: أسباب ومسار الأزمة الليبية

المطلب الأول:الموقع الجغرافي الليبي

المطلب الثاني: الجذور التاريخية والسياسية للأزمة الليبية

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية للأزمة الليبية

المطلب الرابع: مسار الأزمة الليبية

الفصل الثاني: مخرجات الأزمة الليبية محليا و أثرها على ظاهرة الهجرة غير شرعية

المبحث الأول:نتائج الأزمة الليبية داخليا

المطلب الأول: الأزمة اللبيبة وأثرها على الاقتصاد

المطلب الثاني: نتائج الأزمة الليبية سياسيا

المطلب الثالث: نتائج الأزمة الليبية أمنيا

المطلب الرابع: ليبيا الدولة الفاشلة

المبحث الثاني: الأزمة الليبية و ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا

المطلب الأول: نظام القذافى حارس الحدود

المطلب الثاني: الهجرة الغير شرعية نحو أوربا بعد سقوط نظام القذافى

المطلب الثالث: قوارب الموت من ليبيا نحو أوروبا

الفصل الثالث: الأزمة الليبية والهجرة غير الشرعية نحو أوربا

المبحث الأول:انعكاسات الأزمة الليبية على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا

المطلب الأول: تدفقات الهجرة غير شرعية من ليبيا وتأثيرها على الوحدة الأوربية

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وتصاعد مخاطر الإرهاب

المطلب الثالث: : الهجرة غير الشرعية ودورها في صعود التيارات اليمنية أوربيا

المبحث الثاني:الآليات الأوربية لمكافحة الظاهرة الهجرة الغير الشرعية القادمة من ليبيا.

المطلب الأول:تعزيز الرقابة الحدود للحدود

المطلب الثاني:الاستعانة مصادر خارجية للرقابة

المطلب الثالث: الحلول الأمنية (عسكرية)

خاتمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لموضوع الدراسة

تمهيد:

إن وضع تعريفات واضحة ومحددة لكل مفهوم أو مصطلح يتم أستخدمه من قبل الباحثين هو من مميزات العلم و الغرض من ذالك تجنب أي لبس في هذه المصطلحات وبالتالي سوف أتناول جملة من المفاهيم التي وردت في هذا الفصل الأول لي يسهل الفهم وتوضيح أي لبس.

إن مفهوم الهجرة غير شرعية مفهوم ينطوي على دلا لات مختلفة نظرا لتدخله مع مفاهـــيم أخرى وهو ما يستدعى ضبطه بالتطرق إلى تعريفه والتعارف ذات صلة بيه، وكذالك الوقوف على أسباب الظاهرة الهجرة غير شرعية، والنظريات المفسرة لهذه الظاهرة ، وبما أن الدراسة تتناول الأزمة الليبية وأثرها على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا (2015/2011) سوف نتطرق للأزمة الليبية و جذورها التاريخية و الأسباب والعوامل المغذية ،وهو ما سوف نوضحه في هذا الفصل خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير شرعية و النظريات المفسرة لها

البحث الثانى: أسباب ومسار الأزمة الليبية

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير شرعية مفهوم الهجرة غير شرعية و النظريات المفسرة لها : تتعد تعارف الهجرة غير شرعية وتداخل مفاهيم معها لغياب الإجماع وتعدد وجهات النظر لتعريف الظاهرة و كذالك تغيب نظرية عامة تفسر الظاهرة وهو ما سوف نتناوله في هذا المبحث

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير شرعية:

أولا تعريف الهجرة الشرعية

الهجرة لغة:

الهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى دولة أخرى بنية الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، هاجر مهاجرة من البلد و عنه: خرج منه إلى بلد آخر[1]

· وفي القرآن الكريم فيقول عز وجل : "قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها." [2]

- تعبر الآية عن الأسباب المؤدية للهجرة، مركزة على العنف والاستبداد الموجه ضد الشعب و تكون بذلك الهجرة كملاذ للتخلص من الاضطهاد.

أما في قاموس اللغة الإنجليزية أكسفورد OXFORD فتعرف الهجرة بأنها:

Immigration: Is moving of people from one country to come to live in another country[3]

الهجرة تعني انتقالا الأشخاص من بلد للعيش في بلد آخر.

و في قاموس اللغة الفرنسية لاروس LAROUSSEفالهجرة هي :

Immigration: n.f action d'immigrer

[1]المنجد في اللغة والإعلام،لبنان،دار الشرق،ط1987،5،ص885

[2]القرأن الكريم، سورة النساء:الآية .97

[3] Oxfored Learner's , Poçket Dictionary , England :University Press ,Thiard Edition 2003,p214

Immigrer: venire dans un pays pour s'y fixé dune manière temporaire ou définitive.[1]

القدوم إلى بلد من أجل الاستقرار فيه بصفة مؤقتة أو دائمة.

الهجرة اصطلاحا:

نظرا لتباين الرؤى في مختلف الميادين المعرفية حول تعريف الهجرة.

فعلم اللغة يعرف الهجرة:"المهاجرة من البلد و عنه أي خرج منه إلى بلد آخر".

ربط التعريف في هذا المجال الهجرة بمسألة الحدود، و الانتقال من الحدود الجغرافية من بلد إلى آخر

أما علم النفس فيعرف الهجرة على لسان وليام ماكدوغل :"بأنها غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم ، و يدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين ، مثلها في دلك مثل غريزة التملك ..."[2]

-اقترنت الهجرة في هذا التعريف: بالفطرة على اعتبار أن العوامل الداخلية السيكولوجية هي التي تدفع بالأفراد إلى المهاجرة.

و بالنسبة لعلم الديموغرافية ، فالهجرة هي آخر العوامل الثلاثة :(المواليد – الوفيات و الهجرة) المؤثرة في تغيرات عدد السكان و توزيعهم و هي تعد من وجهة النظر الديموغرافية البحتة أقل أهمية بكثير من المواليد و الوفيات في إحداث تغيرات في سكان الدول،و مع ذلك فكثيرا ما تصبح الهجرة أهم العوامل الرئيسية الثلاثة المتصلة بتغيرات السكان في دولة معينة ،و تعد محاولات التنظيم المباشر التي تقوم بها الدولة فيما يخص عوامل الخصوبة و الوفيات ضئيلة بمقارنتها بالتدابير القانونية و الأجهزة الإدارية التي تعالج مهاجرة السكان و وفودهم .[3]

[1] PetitLarousse, Paris: Librairie Larousse ,1980,p 473 .

[2]فيصل دلو وآخرون،**الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية**،الجزائر: مخبر علوم الاتصال،2008،ص33

[3]لين سميث،أساسيات **عالم السكان** ، ترجمة محمد السيد غلاب و فؤاد اسكندر ، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث ، ص 499

-اعتبر علم الديمغرافيا، الهجرة كامل مؤثر في توزيع السكان داخل الدول،رغم أن أهميتها لا تصل إلى درجة تأثير المواليد و الوفيات.

في حين يتمثل التعريف الاجتماعي للهجرة في أنها: "انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر."

-الهجرة مرتبطة في هذا التعريف بالأسباب الاجتماعية و الاقتصادية بالدرجة الأولى.

وفي "موسوعة السياسية": "كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة".

-اختصر هذا التعريف الهجرة على العامل الجغرافي دون التركيز على الأهداف المرجوة من الهجرة.

أيضا الهجرة كما يوضحها القانون الدولي العام هي انتقال الإفراد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها ، فهي تتضمن هجرة من الدولة الأصلية و اتخاذ الموطن الجديد مقرا مستديما . و تدخل الهجرة في نطاق أحكام القانون الداخلي و الدولي معا، فهي تدخل في القانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها و إليه وفقا لما تقتضيه مصالحها ، و هي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كمدى حق الفرد في الهجرة و تحديد المركز القانوني للمهاجر و علاقته بكل من الدولتين ، و يهاجر الفرد إما لتجنب خطرا يهدد حياته أو حريته نتيجة تعسف أو اضطهاد الدولة التي يقيم فيها و إما سعيا وراء تحسين ظروفه. غير أن هدا الحق ليس مطلقا فلكل دولة استنادا إلى حقها في البقاء أن تحيط الهجرة بالتنظيمات التي تتطلبها ضرورة المحافظة على كيانها و سلامتها.

إذن فالقانون الدولي يبيح الهجرة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان الطبيعية.

الهجرة :الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية ،على شكل انتقال من مكان إلى آخر ،و ذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد و هي جزء من الحركة العاملة للسكان تعرف الموسوعة السياسية الهجرة على أنها كلمة تعني الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، أما التهجير فهو الإرغام على الهجرة بالقوة و التهديد.[1]

[1] عبد الوهاب الكيالي و آخرون،**الموسوعة السياسية**،ج7،د ط،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1999،ص 67.

كما تعرف بأنها انتقال الفرد أو الجماعة من مكان لآخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد و قد تكون دائمة أو مؤقتة كما يمكن أن تكون داخل الدولة نفسها أو لها أن تعبر حدودها.[1]

كما يمكن تعريفها على أنها "التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة دون تقييد بمسافة معينة و إذا كانت حرة أو إجبارية، داخلية أو خارجية.

كما نجد من التعارف ما يركز على العامل الاقتصادي كدافع للهجرة، العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل.[2]

إذن و كما هو ملاحظ على التعارف السابقة تعتبر الهجرة هي ترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر ،و ذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة أطول من كونها زيارة أو سفر ،كما تشير إلى الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو فرارا من الاضطهاد و عليه قد تكون شرعية مقننة أو غير شرعية خارج أطر القانون.

المهاجر: فهو ذلك الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقيم فيه و يعيش فيه من عمله، لا من رأس مال ينقله معه أو نقود ترسل إليه. [3]

ثانيا :تعريف الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية: "هي جريمة و انتهاك للقانون دون ضحايا، و هي تعكس ضعف سيطرة الدولة و هي تعد تهديدا محتملا للسيادة و الهوية القومية، لذا تسعى الحكومات إلى الحد منها و تقييدها ." [4]

الهجرة غير الشرعية هي انتهاك للقانون، و ذلك لأن التعريف اعتبرها جريمة تهدد هوية و ثقافة الدول المستقبلة و ترتبط بعدم قدرة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين على التحكم في تنقل أفرادها

---

[1] عبد الله عطوي،**الإنسان و البيئة في المجتمعات البدائية و النامية و المتطورة**،د.ط،بيروت:مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر،1993،ص 142.

[2] على سالم حميدان ومحمود الحبيس، **مدخل إلى علم السكان**،وتطبيقاته ،صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،ط1 ، صفحة28

[3] محمد الغزالى، **الهجرة السرية**،داروكتبة الحامد لنشر والتوزيع،عمان،ط1، صفحة28

[4]إبرهيم محمد عياش ،<الهجرة غير شرعية،> على الموقع:www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=144798 تاريخ الإطلاع2016/03/03

الهجرة الدولية هي إحدى نتائج المد الرأسمالي، وبالأخص تدويل الأسواق حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عمل رخيصة، ولابد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي، فعندما يحدث تباطؤ في دورة رأس المال توصم هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية[1]

فسر هذا التعريف الهجرة غير الشرعية من خلال المد الرأسمالي، الذي عندما يحتاج إلى استغلال اليد العاملة الرخيصة يعتبرها على أساس أنها شرعية، أما إذا ما حدث تباطؤ في دورة رأس المال تصبح بذلك غير شرعية.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية ، بمعنى قانوني بالدرجة الأولى و هو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين و النظم المعنية بحركة الأفراد و تنقلاتهم بين الدول و لكنه مقابل ذلك قد يكون شرعيا من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية ، تبعا للخصوصيات التاريخية و الحضارية لهذا المجتمع أو ذاك ، مما جعل عددا كبيرا من الشباب يقدمون على الهجرة غير الشرعية مع ما تحمله لهم من مخاطر حياتية قد تودي بهم و يلاحظ في تحليل مضمون الحالات التي تعرضت لأخطار الانتقال غير الشرعي و استخدام وسائل النقل بطرق غير مسموح بها قانونيا ، حيث أنهم يجمعون مبالغ كبيرة للتمكن من عملية الهجرة غير الشرعية ،فالمجتمع بظروفه الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة و بعاداته و تقاليده قد يدفع الأبناء إلى الهجرة غير المشروعة قانونا لعدم تعارضها مع القيم الاجتماعية السائدة أو الاعتبارات الدولية المعمول بها.[2]

- لقد جعل هذا التعريف من الهجرة غير الشرعية ترتبط بالجانب القانوني، باعتبارها تخالفه من جانب النظم و القوانين المفروضة من طرف الدول رغم أن العوامل الدينية و الاجتماعية و الثقافية ترى فيها كملاذ أخير للأفراد لتحسين أوضاعهم على كل المستويات و القطاعات.

المهاجرون السريون : و هم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدون ،و كذلك أولئك الذين يدخلون بدون تصريح ،و الذين يدخلون بوثائق مزورة ،أو الذين دخلوا بتصاريح مؤقتة و لكنهم يتجاوزون مدة تلك التصارح ،و الذين يدخلون عن طريق

---

[1] إبرهيم عياش ، نفس المرجع

[2] محمد محمود السيد ،**الهجرة غير الشرعية** ،يوم 2012/11/22، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284448

التسلل عبر الحدود .كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطرا معينا بطريقة سرية ،أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح ،و يشار إليهم بالعمال غير الموثقين أو الغرباء غير الشرعيين .

و الواقع أن المهاجر السري أو غير الشرعي ينتمي واقعيا إلى نوع من أنواع الهجرة المعروفة كانت اقتصادية أو أمنية أو حتى سياحية، غير أنه يختلف عن غيره من المهاجرين في كونه لا يلتزم بالالتزامات و الشروط المحددة من قبل الدولة المتواجدة بها و المتنقلة بدخول و إقامة الأجانب .(أجنبي)

و يعرفهم آخرون بأنهم الأجانب الذين يدخلون و يقيمون أو يعملون على نحو غير قانوني ،وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك خمس صور للمهاجرين السريين :

- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات، السيارات، أو الشاحنات أو يعبرون البحر بواسطة المراكب.[1]
- الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة، أو لأسباب صحية، والتمادي في الإقامة بعد ذلك.
- الدخول الذي يبدو شرعيا بالوثائق المزورة، والتي يتم شراؤها في مجتمع الطرد.
- الدخول بصفة باحثين عن اللجوء، ثم لا يتم ترك القطر عندما ترفض استنارة طلب اللجوء.

الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار، والتسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر.و بذلك يشمل مفهوم الهجرة السرية على أنها كافة الصور لدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

تعريف الهجرة الشرعية: هي الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة، وتحدث بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة،

[1] علي سالم حميدان و محمود ، مرجع سابق،صفحة28

ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول وفقا لأنظمتها و إجراءاتها و حاجاتها من المهاجرين.

تعريف الهجرة السرية:

هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أو هي دخول البلاد دون الوثائق اللازمة و الصالحة، والعمل من دون أخذ الإذن بالإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة داخل حدود الدولة المضيفة و غالبا ما تسمى بـ :"العمالة الأجنبية غير المصرح بها ".[1]

و تعني أيضا دخول المهاجرين إلى بلدان غير بلدانهم دون تأشيرات، أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة من خلال أساليب عديدة مثل: التعاقد مع شركات التهريب ،التسلل من خلال الحدود ،الزواج المؤقت أو الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان و استخدام الوثائق المزورة أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير شرعية ،أو عدم العودة إلى البلد الأصلي بعد انقضاء فترة الإقامة المحددة في بلدان الاستقبال .

التعريف الأوربي للهجرة غير شرعية:[2]

تعرف المفوضية الأوربية الهجرة غير شرعية بأنها:<<هي ظاهرة متنوعة تشمل مـــن يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما ذالك مناطق العبور، ويتم ذالك عادة بوثائق مزورة،أو بمساعدة شبكات الجريمة المنـظمة من مـهربين وتجار ،وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنـــهم يبقون أو يغرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

---

[1] مدحت عباس خلوصي،**الجريمة المنظمة و أساليب مواجهتها في الوطن العربي**،ط1،الرياض:مركز الدراسات و البحوث،2003، ص 189.

[2] ناجى عبد النور، **الأبعاد الغير عسكرية لأمن في المتوسط**: ظاهرة الهجرة غير قانونية في المغرب العربي، جامعة عنابة: قسم العلوم سياسية،ص7

تعريف الأمم المتحدة الهجرة غير شرعية: أنها دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من أشكال تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، وعدم احترام المتطلبات الضرورية للدخول.[1]

المطلب الثالث الهجرة غير شرعية وبعض المفاهيم المتصلة بيها:

اللجوء:

اللجوء في اللغة: مشتق من لجأ، يقال لجأ إلى الشيء أو المكان ويقال لجأت أي استندت إليه واعتضدت بيه، ولجأت من فلان إذا عدلت عنه إلى غيره، وكأن اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والانفراد، يقال لجأ من القوم أي أنفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيره إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء أي اضطره إليه[2]

اللجوء في الاصطلاح: يختلف تعريف اللاجئ باختلاف الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص أو وفقا الملابسات السياسة التي أدت إلى اللجوء ،حيث تتعد تعريفات اللاجئ في المواثيق والأعرف الدولية والقانون الدولي، نصت اتفاقية جنيف لعام 1951والنظام الأساسي الداخلي للمفوضية السامية للاجئين على تعريف قانوني للاجئ: يشير إلى أنه كل شخص تواجد بسب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عره أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة معينة أو أرئه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى تلك الدولة

[1] Collenthouuez ;maigration and humman-security ,(berline ;paper submitted to the internationa migration berlin programme for the consolations international migration12/22/2002-

فايزة بركان،**آليات التصدي للهجرة غير شرعية**،رسالة ماجستير علوم سياسية (جامعة لخضر ،باتنة ،كلية العلوم السياسة [2]والعلاقات الدولية ، قسم الحقوق ،علم الإجرام والعقاب2012/2011)صفحة 21

التهريب البشرى: هو تدبير الدخول غير مشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين، فيها من اجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة أخرى، والتهريب البشرى نشاط فردى وأخر مهني منظم

الحالة الأولى: يقوم الشخص بمفرده أو مجموعة أفراد قوارب باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة.

الحالة الثانية: تتم عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ، ومن في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البرى والبحري، وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية، التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل حراس الحدود مقابل مبالغ مادية دون ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهرب التي غالبا ما يتعرضون فيها إلى الغرق في المياه نتيجة للإعداد الكبيرة وارتفاع الأمواج وسرعة الرياح التي تتقاذف تلك القوارب القديمة ، كم يستغل المهربون الظروف الاقتصادية المتردية التي يعانوا منها طالبوا الهجرة غير شرعية[1]

الاتجار بالبشر:

الاتجار بالبشر هو أحد علل العالم الأكثر خزيا. وهو انتهاك دون رحمة لحقوق الإنسان يتضمن المتاجرة بحياة البشر وبيعها واستغلالها، وإهانتها، وتخريبها. ليس هناك دولة محصنة، وملايين الأرواح على المحك. إن علينا اتخاذ موقف موحد وتسليط الضوء على هذه القضية، والزج بالمتاجرين وراء القضبان وتوفير الحماية والدعم للضحايا والمستضعفين [2]

عرف بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الاتجار بالأشخاص علي انه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقليهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من إشكال القسر أو الاختطاف أو

---

[1] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض، الكريم مبارك:**الهجرة الغير مشروعة والجريمة** (عمان،دار الجامد للنشر والتوزيع2014صفحة18

[2] *لأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون على الموقع الإلكتروني :*http://www.un.org/ar/index.html تم *تاريخ الإطلاع 2016/03/02*

الاحتيال أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة علي شخص أخر لغرض الاستغلال" (الفقرة الفرعية (أ) من المادة (3)). ويشتمل الاستغلال في حده الأدنى على استغلال الآخرين في الدعارة أو الإشكال الأخرى من الاستغلال الجنسي أو العمالة أو الخدمة القسرية أو العبودية أو ممارسات مشابهة للعبودية أو العمل بالإكراه أو نقل الأعضاء.

نلاحظ من هذا التعريف شموليته لغالبية الأفعال (التجنيد – النقل - التنقل - الإيواء -الاستقبال) التي تقود للاتجار بالبشر, كما توسع أيضا في ذكر ووصف الطرق والوسائل المستخدمة فشمل التهديد بالقوة واستعمال القوة والقسر والاختطاف والاحتيال والخداع واستغلال السلطة واستغلال حالة استضعاف وإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة علي شخص أخر. وفي جانب الغرض من الاستغلال فقد ضم التعريف غالبية الإغراض من عمليات الاتجار فذكر استغلال دعارة الغير أو سائر إشكال الاستغلال الجنسي، والسخرة، والخدمة قسرا، والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، والاستعباد أو نزع الأعضاء.

على الرغم من شمولية التعريف لغالبية الأفعال والوسائل والأغراض من الاتجار بالأشخاص إلا إن بعض المختصين يعيبون على هذا القانون ربط عملية الاتجار بالبشر بنقل الضحايا من مكان إلي أخر وبالتالي ترك ثغره استغلتها بعض الدول لتبرير عمليات الاتجار بالبشر التي تتم بداخلها ولا تتضمن عمليات نقل للضحايا. كما استقلت دول أخرى هذا التعريف لجعل الهجرة غير الشرعية نوعا من أنواع الاتجار بالبشر فهو في الغالب الأعم قد لا يكون كذلك. من الملاحظ أيضا من الناحية العملية توجد صعوبة في التمييز بين الطلب العادي علي خدمات الأشخاص وبين الاتجار بهم، إذ يستخدم في الاثنين أفعال وأساليب مشابهه ويكون الغرض من طلب العمالة واحد، للحد الذي يجعل صاحب العمل لا يدرك انه يمارس عمليات المتاجرة بالبشر.[1]

[1] يوسف, أمير فرج ،**مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**،الإسكندرية، المكتب العربي الحديث,2011صفحة38

1تعريف الجريمة المنظمة :

هي نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة.[21]

- يعرفها الانتربول على أنها :

« أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية«

تعريف مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي:

« جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة و يكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح »

تعتبر الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها تهديدا على الأمن الدولي بالنظر لتعدد أنشطتها و الأثر السلبي التي تتركه هذه الأنشطة على أمن الدول حيث تعتبر شبكات الجريمة المنمطة بمثابة مؤسسات مهيكلة بشكل محكم حيث لكل دوره وتخصصه في إطار هذه التنظيمات و بالتالي فمن هنا نستطيع فهم مدى خطورة هذه التنظيمات حيث أنها تمارس كل أنواع الأنشطة المحظورة والممنوعة بشكل منسق ومنظم. [3]

تعريف الإرهاب:

لا يوجد مصطلح من المصطلحات أكثر استثارة للخلاف مثل مصطلح الإرهاب حيث اختلفت وجهات النظر وتباينت ، متأثرة بالمصالح الوطنية أو القومية أو الاعتبارات السياسية ، فقد

---

[1] مركز دراسات وبحوث القانون الجنائي،الجزائر، جامعة باحة مختار متوفر على الموقع:

http://www.univ-annaba.dz تاريخ الإطلاع :2016/03/17

محمد فتحي عيد،**عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار في البشر**، جامعة نايف العربية للعلوم [3]الأمنية،الرياض،2005،ص125

ملأت قضية ما يسمى (بالإرهاب) الدنيا ، وشغلت الناس ، وأصبحت حديثًا مشتركا بكل اللغات ، وعلى اختلاف الحضارات .

تعريف الإرهاب لغة:

تعتبر كلمة (الإرهاب) مشتقة من الفعل المزيد (أرهب) ، ويقال : (أرهب فلانًا) أي : خوَّفه وفزَّعه ، وهو المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب) ، أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رهب يرهب رهبةً ورهبًا) فيعني : خاف ، فيقال : (رهب الشيء رهبًا ورهبة أي : خافه ، والرهبة : الخوف والفزع).[1]

التعريف الاصطلاحي:

والإرهابي هو من يلجأ للعنف لإقامة سلطته. فالإرهاب هو استخدام القوة أو التهديد بهيا من أجل إحداث تغيير سياسي، أو هو القتل المتعمَّد والمنظم للمدنيين أو تهديدهم بيه لخلق جو من الرعب والإهانة للأشخاص الأبرياء من أجل كسب سياسي، أو هو الاستخدام غير القانوني للعنف ضد الأشخاص والممتلكات لإجبار المدنيين أو حكومتهم للإذعان لأهداف سياسية، أو هو، باختصار، استخدام غير شرعي ولا مبرَّر للقوة ضد المدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهداف سياسية[2]

[1] <<**الفرق بين الإرهاب والجهاد**>> المجلة الإسلامية، ، السعودية العربية، العدد97

[2] أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري،**الإرهاب الدول والنظام العالمي الراهن** ط1،دار الفكر،2010،ص63

المطلب الثالث: المداخل النظرية لتفسير عملية الهجرة غير الشرعية:

تنوعت المداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية واختلفت بين المدخل الاقتصادي و المدخل النفسي و المدخل الاجتماعي والمدخل الأمني سياسي، هذا الاختلاف لا يعد اختلاف تناقض بقدر ما هو اختلاف تنوع و تكامل على أساس طبيعة الظاهرة المدروسة كونها ظاهرة مركبة العوامل.

1/ **المدخل الاقتصادي:** أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية.و قد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرحن فقات النقل والتنقل .وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة. لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة.[1]

من جهة أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة إلى نتائج مطابقة نسبيا للتحاليل النظرية القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في اتخاذ القرارات الخاصة بالهجرة الخارجية .وقد أكدت تحاليل الاقتصادي الأمريكي

[1] عبد الفتاح العموص،" **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية**"، http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc. ،تم التصفح يوم 15 /04 /2016

لوكاس (1985) أننا مازلنا نرى ذلك الإنسان الهامشي الذي يستعمل حاسبته الجيبية قصد ضبط مردود الاستثمار في الانتقال إلى أماكن أخرى يحسن فيها وضعه المادي الخاص.

أما المقاربات الماركسية حول الهجرة الدولية ترى أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة، تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز .تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون[1] نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز . **/2المدخل النفسي للهجرة غير الشرعية:**

يهتم علماء النفس بدراسة مفهوم الذات بحكم أنه يمثل حجر الزاوية في بناء الشخصية ويشكل إطاره مرجعيي لفهمها .ومن هنا فالتطرق إلى مفهوم الذات يعد مفتاحاً مهماً لدراسة شخصية المهاجر غير الشرعي وفهمها وهذا بالتركيز على الخبرات المدركة لديه وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق .وعليه فإن تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية .

تعد نظرية العالم النفساني الأمريكي **أبراهام ماسلو** من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات .واعتبر أن رغبات الفرد تنمو تتابعيا هرميا من الأدنى إلى الأعلى على شكل هرمي تصاعدي .ويفضل **ماسلو** استخدام كلمة حاجة ويقسم احتياجات الإنسان إلى خمسة وهي مرتبة من أعلى إلى أدنى ,و هو يفضل استخدام مصطلح حاجة بدلا من كلمة رغبة أو **دافع**

كالأتي:

الحاجات الفسيولوجية :مثل الحاجة للطعام والشراب والكساء والسكن والزواج وهي الحاجات الضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة .فإذا أمن الإنسان ضرورات حياته المعيشية فسيبدأ بالبحث عن تحقيق غاية أو حاجة أخرى أعلى في الهرم.

[1] نصيرة صالح،أثر ضغوط الحياة على الإتجاهات الهجرة ،حو الخارج،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،جامعة الجزائر،قسم علم النفس2011/2010صفحة 145

حاجات الأمن:ف ي النفس والمسكن والوظيفة .إن تهديد الإنسان في هو تهديد لحاجة أساسية في حياته وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين كفالة حقه في توفير حاجاته الضرورية كلما ازداد شعوره بالارتياح النفسي.

حاجات الانتماء: للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين من خلال **الحب** والمودة والبر. و في هذه المرحلة يمكن استنباط قاعدة اجتماعية تُعد من أهم الأصول التربوية وهي أن الإنسان اجتماعي بالطبع يميل إلى التجمع والتفاعل مع الآخرين.

حاجات التقدير: من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف .هذه **الحاجة،** كغيرها من الحاجات، يجب أن يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد وفي بعض الأحيان شهادة التقدير قد تكون لها قوة في التأثير كحافز أكبر وأكثر في النفس من استلام الجوائز المادية.

حاجات تحقيق الذات : الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف .وهكذا فإن ثناء الآخرين والحصول على المادة لا يمكن أن توفر السعادة في النفس ما لم يشعر الإنسان بأن تقديره لنفسه من مصادر سعادته.يؤكد ماسلو في نظريته على أن الإنسان كلما حقق حاجاته الأولية فإنه يتطلع لإشباع حاجة أعلى فيتنقل من مرحلة إلى أخرى على التوالي إلى أن يشبع حاجاته من خلال تحقيق ذاته والكثير من أهدافه.

ويرى **ماسلو** أن تطور وتغير الحاجات الفرد يعكس خبراته في إشباعه الرغبة أو إحباطها، فإذا كان الفرد يمارس إشباعا ضئيلا لمعظم رغباته فإذا الإرضاء الدائم سوف يؤدي إلى ترسيخها وتثبيتها، وتصبح نقطة البدء اللازمة لاستثارة هذه الرغبات في علاقته بالناس وبالأشياء .فالفرد الذي أحبطت رغباته في الانتماء والشعور بالكرامة وتحقيق ما يريد سوف يتأثر في سلوكه وعلاقاته مع الآخرين بهذا الإحباط.

وجد **ماسلو** من خلال ملاحظته لبعض الشخصيات التاريخية البارزة أن قلة من الناس هم الذين يصلون إلى مرحلة تحقيق الذات وتعد هذه المرحلة بحاجة إلى ، عمل دائم لأنها عملية

مستمرة[1] تتصف بالنمو والديمومة وتستدعي الحفاظ على مستوى الصحة النفسية والإنجازات التي سبق أن حققها الفرد، فقد يكون منهم من فقد الأمن و الغذاء سواء في الأسرة أو في إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وقلة حيلهم وحاجاتهم تدفعهم إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين الدولية فيفكرون في الهجرة غير الشرعية بأي وسيليه بغية تحقيق هذه الحاجات[2] .

اجمع أساتذة علم النفس أن هجرة الشباب غير المشروعة لها دوافع نفسية وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب، مما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي وهذا هو ما دفع الشباب إلى الهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الميكانيزمات النفسية جعلت الشباب يهاجر بطرق غير مشروعة، كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من المشكلة ما .ومن هذه الحيل الإزاحة وهى دفع النموذج السيئ .وفي هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي كونها إزاء نفسه، ومن اجل تبرير تصرفاته يلجئ إلى مكانيزم أخر يعتمد على التبرير أي أن الشاب عندما يسعى للهجرة غير المشروعة ويلقى بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظور في القانون يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة، فيكون التبرير بهذا الشكل انه في حاجة ماسة إلى المال وأنه سافر بحثا عن الرزق وأنه لديه طموح وأنه يريد أن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي و هذه الحيل الدفاعية تستخدم من الناحية النفسية من اجل التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه2 .

3 / المدخل الاجتماعي : ينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الهجرة السرية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك و التفاعلات و العمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع و يكتسي هذا المفهوم جانبين أساسيين ،الأول يربط التغييرات بمعدل نسبة الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات و النظم الاجتماعية .و في هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل الحراك الاجتماعي و الصراع الثقافي و نظام التدرج الاجتماعي و العوامل الاقتصادية و السياسية و كثافة السكان و عمليات توزيع الثروة و الدخل و العمل و غيرها .أما الجانب الثاني فيربط بين

[1] نصيرة صالح،نفس المرجع السابق146

الهجرة السرية و التفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي .كما استخلص علماء الاجتماع أن الهجرة السرية تحدث وفقا لثلاثة أبعاد:

1/البعد الفردي :يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه إلى سلوك الهجرة السرية .

2/البعد الاجتماعي: يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة السرية سلوك مشروع يسد نقصا في الأيدي العاملة لدى بعض الدول الصناعية في مجال الخدمات والبناء والزراعة وبصفة عامة المهن الهامشية.

ولذلك تشدد التشريعات الحديثة على توقيع العقاب وتنص على مجال الأفعال التي تعتبر الهجرة السرية جريمة. و يعاقب القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة السرية، أو الأشخاص المساعدين، سواء بالإرشاد أو تسهيل العبور إلى الدول، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها.[1]

3/البعد الطرفي: ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تعرض الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية يستحيل معها التفكير الحكيم و اختيار السلوك السليم .و الهجرة السرية وفق هذا المنظور تحدث بالتدرج، تبدأ الرحلة بالاغتراب و الإحساس بالعزلة و القهر في الثقافة المحلية، وتنطلق بمحاولات أولية، تمر بردود أفعال مجتمعية قاسية(من جهة المجتمع يرد على السلوك بالعقاب و من جهة أخرى عصابات متخصصة تثير العنف الاجتماعي)،تتخلل الرحلة تبادل مشاعر الحقد و الكراهية و العدوانية بين الأطراف المشاركة فيها، وتنتهي بإضفاء وصمة الانحراف و الإجرام على المهاجر السري. وفي هذه المرحلة جميع الاحتمالات تكون واردة.

يقدم الأستاذ دوركايم تحليلا أين ربط الهجرة السرية بعملية الانتحار مصنفا بذلك وفق ما يلي:

أ/الهجرة السرية كونها انتحار أناني: يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها. وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة

[1] أحمد ابراهيم عياش،المرجع السابق

التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يسانده عندما تحل به أي مشكلة وتصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات التي يحددها لنفسه.[1]

ب/الهجرة السرية كونها انتحار إيثاري: تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة السرية.

ج/الهجرة السرية انتحار أنومي: تحدث هذه الهجرة السرية في هذه الحالة عندما تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع وتضطرب الحياة الاقتصادية والسياسية فيه وتحدث هوة ثقافية تفصل بين الأهداف والوسائل، بين الطموح الشخصي ة بين ماهر متوفر فعلا.

وفي خلاصة وهذا لهذا التحليل تقوم الهجرة غير الشرعية نتيجة الضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية. وفي هذا الإطار يمكن توظيف نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير الهجرة السرية، وتفيد الملاحظات الميدانية أن المهاجرين السريين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى اختلال التوازن بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق الشرعية، يعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب، فيضعف التماسك والتساند الاجتماعيين مما يؤدي إلى الانزلاق.[2]

المدخل سياسي أمنى للهجرة غير شرعية: نتيجة لاهتمام المفكرين بظاهرة الهجرة، برزت العديد من النماذج النظرية تفسر ظاهرة الهجرة غير شرعية وتطرح العوامل والدوافع المرتبطة بيه، وفيما يلي يمكن إدراج بعض النماذج التي لها علاقة بالوضعية السياسة والأمنية التي يعيشها الأفراد.

1الحروب وطلب اللجوء: تعد الحروب الأهلية والقمع والاضطهاد في بعض البلدان مثال (سوريا، فلسطين، ليبيا وكثير من الدول الإفريقية،) سببا للهروب منها بكل الطرق الشرعية وغير شرعية، وتتضمن عوامل الطرد غير الاقتصادية، كالاضطهاد الديني العرقي وغيرهما من أنواع الممارسات القمعية والاضطهاد والإبادة الجامعية والمخاطر التي قد يتعرض لها

[1] محمدغزالى،م رجع سابق، صفحة 44

[2] نفس المرجع الصفحة 44

المدنيون أثناء الحروب الأهلية، ولذلك تضطر بعض الدول إلى تحويل حالة مهاجرين غير شرعيين إلى حالة طالبي لجوء، وخاصة الفارين من الحروب أو الاضطهاد والإبادة الجماعية[1]

2الحرمان من حق المواطنة: تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقى بالدولة إلى المساواة والعدل بين جميع المواطنين، كم الرقى بالديمقراطية والشفافية، وضمان الحقوق والواجبات . وعليه فهي ذات أهمية بما أنها تعمل على رفع الخلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التطور الحضاري.

وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه، ودولته وتدفعه إلى تطوير مجتمعه ووطنه خاصة والدفاع عنه، حيث يشعر الجميع بان مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيا لخصوصيتهم، وإنما مجال للتعبير عنها بوسائل منسجمة.[2]

يرى هذا النمأفراد هذه قليات في بعض الدول تضطر للهجرة غير شرعية هروبا من جحيم سوء المعاملة والقتل والتعذيب والتشريد وهدم المنازل، ومن ابرز هذه الأقليات التي حرمانها من حق المواطنة، جماعة الروهينغيا المسلمين في ماينمار، حيث تعرض أكثر من 750.000إنسان من أفراد هذه الجماعة لأبشع أنواع التعذيب والقتل والتهجير منذ1982 وحتى اليوم، وتم حرمانهم من الجنسية وحق المواطنة في انتهاك حقوق الإنسان مما يدفعهم الهجرة بكل الطرق فرار من ما يلحق يبهم.

يساهم غياب حق المواطنة، دفع الأفراد إلى مغادرة أوطانهم بحثا عن وطن يضمن لهم حقوقهم ويسمح لهم في التغير عن أراهم وأفكارهم، [3]

---

[1] عبدا لله محمد عبد المحسن الفوزان،**النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير شرعية:**دراسة نظرية(المملكة العربية السعودية، جامعة الحائل، الندوة العلمية تصفحت يوم 2016/04/23 على الموقع www.repsitory.nauss.edu.sa/en/handle/123456/6144016

[2] عبد العزيز قريش،مفهوم المواطنة وحقوق المواطن مقال متوفر على الموقع -www.oujdacity.net/international articel-12530-ar/international

[3]عبد الله محمد محسن الفوزان ، مرجع السابق

نموذج الانفجار السكاني:

يؤدى النمو السكاني الذي يفوق قدرة التحمل في منطقة ما أو بيئة ما، إلى مشكلات مثل التلوث وشح المياه والفقر ، وهناك من يرى أن الهجرة عبارة عن طريق يمنح صمام الإغاثة للانفجار السكاني الذي يخفف من حدة تمركز السكان في منطقة معينة وتوحي المؤشرات أن سكان العالم يتزايدون بمعدل 75مليون سنويا وأغلب هذا النمو يحدث في مناطق الأقل نموا مما يزيد من فرص الهجرة غير شرعية من تلك المناطق إلى الدول المتقدمة (الجمهورية العربية المصرية تعانى مشكلة انفجار سكاني).[1]

ويعد توماس[2]العالم الاقتصادي البريطاني من حذر من خطر تكاثر السكان في العالم في نظريته المشهورة حول السكان 1798والتى تفيد (أن سرعة الزيادة في السكان فوق سرعة الزيادة في إنتاج الغذاء، والزيادة النسبية في إنتاج الغذاء تحفز على زيادة السكان، وإذا فاقت زيادة السكان إنتاج الغذاء ، فهذه الزيادة سوف تتوقف بسبب الفقر والمجاعة ، والأمراض والحروب)ورغم أن هذه النظرية لاقت معارضة شديدة لكن سرعان ما دفعت إلى إجراء دراسات ديموغرافية منتظمة ، وتعد الصين أول دولة تتبنى سياسة تحديد النسل، لولاء هذه السياسة لبلغ عدد سكان الصين أكثر من مليار نسمة مما يشكل كارثة بيئية رهيبة.

لكن هذا التفسير يحصر أسباب الهجرة في الانفجار السكاني رغم إن هذا العنصر لايون فعال في دفع الأفراد إلى الهجرة إلا إذا صاحب ذالك ،انعدام في التوازن بين زيادة الكثافة السكانية والتنمية اللازمة لهذه الزيادة في تلبية الحاجات المختلفة للإفراد.

المطلب الرابع:أسباب الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط:

العوامل الاقتصادية تتجلى في العاملين التاليين:

أ/التباين في المستوى الاقتصادي:

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة.

[1] عبد الله محمد المحسن الفوزان،مرجع سابق

[2] مالتوس توماس روبرت :عالم إنجليزي (1766-1834)

هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادها على الفلاحة و التعدين و هما قطاعان لا يضمن استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار و الثاني بأحوال السوق الدولية و هو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

ب / سوق العمل : خلافا لما نجده في دول الاستقبال ،فإن النمو الديموغرافي في الدول الموفدة ،لا زال مرتفعا نسبيا و هذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين و بالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

و هكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان و خاصة منهم الشباب و الحاصلين على مؤهلات جامعية ،و تقدر نسبة البطالة في في بلد مثل المغرب على سبيل المثال بحوالي 12 %و تبلغ 21 % في المجال الحضري ،و في الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7 %حسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و15 %في تونس .هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني .

و من أجل الحد من هذه الظاهرة فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة و مستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا بالنسبة لدول المغرب العربي الثلاث : المغرب 400 ألف فرصة عمل ،الجزائر 500 ألف فرصة عمل و تونس 100 ألف فرصة عمل .

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر و قد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في المغرب مثلا ما يقرب 14 و %هذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا التحولات و الاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون بالخارج.[1]

و يشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق ب 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي ، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل .

و لكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة إلا أن ذلك لا يشرح كيف أمن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر ،هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى و هي أساسا اجتماعية و نفسية .

---

[1] محمد غربي وآخرون **الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتجية المواجهة**، ،أبن النديم للنشروالتزيع، ،الجزائرط12014،صفحة 98

2/ العوامل المحفزة على الهجرة: تتجلى أساسا في ثلاث عوامل:

تتجلى أساس في ثلاث عوامل :

أ/ ثورة النجاح الاجتماعي:

أ/ صورة النجاح الاجتماعي: الذي يظهره المهاجر عند عودته من بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا استثمار في العقار... الخ و كلها مظاهرا تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

ب/ آثار الإعلام المرئي:

فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

ج / القرب الجغرافي:

فأوربا لا تبعد عن الشاطئ المغربي سوى 14 كلم و الشاطئ الاسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتدة من طبنجة إلى سبته السليبة (مثال عن القرب الجغرافي)[1]

إضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية و المحفزة هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال.

3 / عوامل النداء : إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع ،و هو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية و السياسية التي تبنتها أوروبا في هذا المجال و التي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة غير شرعية و جعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.[2]

و هكذا أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا و استثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون و من بيع للأرض و الممتلكات... إلخ هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا و صعبا لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض.

و تجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال،هذا الطلب يستجاب له وفقا لمعايير كلفة تشغيل العامل و مرونته في قبول الأعمال الصعبة حسب احتياجات سوق

[1] محمد غربي وآخرون،مرجع سابق صفحة99

[2] نفس المرجع 100

العمل و غالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة و منبوذة اجتماعيا .هذا الطلب يصدر أساسا عن قطاعات كالفلاحة و البناء و الخدمات.

و يوفر المهاجرون ما يحتاجه القطاع غير الهيكل من يد عاملة حيث يمثل هذا القطاع ما بين 22 و 25 %من الناتج الإجمالي في دول القوس اللاتيني.

و تحصل هذه القطاعات على امتيازات مالية و اجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيعة و غير مكلفة.

و يظل الجزاء القانوني حتى الآن،و رغم القوانين الصادرة للحد من الهجرة غير الشرعية ،دون حد رادع لأصحاب العمل عن استغلال هذه اليد العاملة غير الشرعية .[1]

و قد أدت جدلية الرفض القانوني و الطلب الاقتصادي إلى إنعاش ما يمكن تسميته ب "تجارة الأوهام"و قد تكونت شبكات منظمة في مختلف مناطق مرور المهاجرين السريين لتقدم خدماتها لهؤلاء.و يؤدي المرشح للهجرة السرية مابين 600 إلى 5500 في مضيق جبل طارق.

و تفوق هذه التكلفة بكثير القيمة بالنسبة للشبكات العاملة بين آسيا و أوروبا أو الولايات المتحدة ،و يقدر رقم معاملات هذه الشبكات على المستوى الدولي بحوالي 7 ملايين دولار في السنة.

كل هذه العوامل تغذي الرغبة في الهجرة ،و هذا النزوح هو أقوى عند الشباب كما تدل على ذلك مختلف المسوح التي أجريت في هذا الشأن في دول المغرب العربي و التي تبرز بعضها أن الرغبة في الهجرة في المغرب موجودة عند 19% من السكان النشطين و هي أعلى عند الطلبة حيث تبلغ 54. %.[2]

وعن دوافع الشباب لهذه الهجرة، ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة: أن أسباب الهجرة غير شرعية يعود إلى ازدياد الشباب في دول العالم الثالث وخاصة إفريقيا وتناقص فرص العمل، إضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة ،كما أزداد الوعي بهذه الفوارق بين دول الغنية والفقيرة ،كما أزداد الوعي بهذه الفوارق وأصبح السفر متاح للجميع بسب التقدم الحاصل في الاتصالات الدولية ووسائل السفر والعولمة، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية نحو أوربا.

[1] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق صفحة99

[2] نفس المرجع101

وبالتي يقع الشباب المحظور من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق الذين يتقاضون من كل شاب يريد السفر مبالغ مالية وقد تنتهي الرحلة بالسجن أو الموت.[1]

و الخلاصة أن محددات الهجرة كثيرة و متباينة و أن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة و يلخص العالم الديموغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله **"إما أن ترحل الثروات حيث يوجد الشر و إما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات ".**[2]

[1] طارق عبد الحميد الشهاوى،**الهجرة غير شرعية رويا مستقبلية**،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،صفحة48،49

[2] نفس المرجع السابق102

المبحث الثاني: أسباب ومسار الأزمة الليبية:

شهد العالم العربي موجة من التغيرات مست جل الدول العربية , أو ما عرف ثورات الربيع العربي والتي أحدثت تحولا كبيرا و عصفت بأنظمة حكم عمرت طويلا على غرار الرئيس التونسي بن على و المخلوع حسنى مبارك و الرئيس اليمنى عبد الله صالح ,و نظام معمر القذافى في ليبيا.

لقد تعرضت ليبيا لموجة التغير والذي احدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا الحديث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي, لقد خضعت ليبيا لحكم معمر القذافى وأفراد أسرته لما يقارب 42 سنة و سيطرة النظام القبلي على مفاصل الدولة, مما حرم أغلبية الشعب الليبي من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والمساهمة في تسير شؤون الدولة .

لقد أسس القذافى نظام حكمه على أسس فكرية وادوت لي ترسيخ حكمه واستمراره فقد اعتمد على ما عرف بالجان الثورية و القبيلة كعنصر اساسى في ظل غياب تام لي مؤسسات الدولة

مثل البرلمان و جيش نظامي .

لذا نجد أن حركة الإحتاجات التي حدثت في ليبيا قد طال مدها وتطورت لي تصبح نزعا مسلحا بين المعارضة ونظام الحكم و تعدى هذا النزاع نطاق التحكم والسيطرة بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي بالتدخل وإسقاط نظام القذافى.

لقد ظهرت الأزمة الليبية على شكل موجات بين المتظاهرين وقوى المعارضة الليبية من جهة و الكتائب الأمنية لمعمر القذافى بقيادة ابنه خميس من جهة أخرى.

تطورت الأزمةالى نزاع مسلح تقدوه حركات سياسية وميلشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي ,

أن النزاع الليبي جاء في إطار ما يسمى إعلاميا (الربيع العربي) والتي انطلقت شرارته من تونس,لقد كانت هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى الانتفاضة الليبية عوامل تاريخية سياسية اجتماعية اقتصادية واقع حقوق الإنسان هذه التراكمات طيلة حكم معمر القذافى فجرت ثورة بدأت سلمية وتحولت إلى نزاع مسلح .

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليبيا، المناخ، التقسيم الإداري

1الموقع الجغرافي:

تقـع ليبيا شمال القارة الإفريقية، تمتد من شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنونية حتى حدود كل من جمهورية تشاد و النيجر في الجنوب،وإلى خط الحدود مع جمهورية مصر العربية وجزء من الحدود الشمالية الغربية لجمهورية السودان في الشرق، أما من الناحية الغربية فهي تشترك في حدودها مع كل من جمهوريتي تونس و الجزائر

تحتل ليبيا مساحة تبلغ مساحة حوالي 1.759.540كلم^2، إذا تمتد مابين خطى طول 9° و25°شمالا في الجل الأخضر و أقصى امتداد لها من ناحية الجنوب يصل إلى دائرة العرض 30°،19° شمالا ، في الطرف الجنوب الشرقي من ليبيا[1]

2المناخ

يتميز المناخ في ليبيا بالاعتدال في الربيع و الخريف ويكون الصيف حار و الشتاء بارد نسبيا ، وهو متنوع نسبيا يغلب عليه مناخ البحر الأبيض المتوسط ، وشبه الصحراوي في الشمال المتوسط، والمناخ الصحراوي في الجنوب بارد شتاء حار صيفا نادر سقوط الأمطار، بينما حال الجبل الأخضر يختلف فتجد في فصل الصيف درجة حرارة لا تتعدى 30°وفى الشتاء تصل درجة التجمد مما ينتج على ذالك سقوط الثلوج في بعض المدن ،حيث أن المناخ الصحراوي يسود معظم البلاد ولا يستثني من ذالك إلا الشريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط حيث تقــع أهم المدن[2].

[1]الصديق محمد العاقل،وآخرون،**معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا**،الدار الدولية للاستثمارات والثقافة،2008،ص9

[2]علاء الدين زرومى **التدخل الأجنبي ودوره في سقوط نظام القذافى**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم سياسة (جامعة بسكرة)

3التقسيم الإداري:

أما التقسيم الإداري فتوجد في لبيبا 22 شعبة أو محافظة،وكل شعبة تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كممونات وهى اصغر الوحدات السياسة في ليبيا،من سنة 2007 صارت في ليبيا 22 شعبة بدل 32 ،تعتبر طرابلس أكبر المدن في ليبيا[1] .

[1]مندوبية ليبيا الدائمة في اليونسكو فىWWW.LIYBIA6UNESCO.ORG/ARBICA/LIBIYA:2016/05/05

شكل (1) الخريطة السياسية ليبيا

المصدر موقع : www. http://arabic.mapsofworld.com/libya

المطلب الثانى: الجذور التاريخية والسياسية للأزمة الليبية:

عبر تاريخ ليبيا الحديث كان هناك تنافس ضمني بين الولايات الليبية الشرقية والغربية على المكانة والسيادة.

فقد كانت الولايات الشرقية وخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية إلى ساندت حركة الانقلاب التي تحولت قادها القذافى في 1969 على النظام الملكي, إلا أن هذه المدن تحلت في فترة السبعينات من القرن الماضي وما بعدها إلى معقل للمعارضة الإسلامية والغير إسلامية ومصدر للاضطرابات ومحاولات الانقلاب ضد القذافى منذ سبعينات القرن الماضي, وهو ما رسخ حالة القطيعة بين نظامه وهذه المدن.

وعلى الصعيد السياسي يمكن القول انه عبر عقود تآكلت شرعية نظام القذافى والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية هي: الثورة القومية,المساواة والعدالة الاجتماعية, شرعية الكرامة والهوية الوطنية, وأخيرا القيمة الرمزية لنظام القذافى كمناضل ضد الإمبريالية العالمية.[1]

ومن ما أكد عليه القذافى مرارا انه حامى الوحدة العربية بعد رحيل جمال عبد الناضر الرئيس المصري السابق وهو ما انعكس على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية ,وأدت إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية والإفريقية والعربية والساحة الدولية.

فتقلبات السياسية الخارجية الليبي بين السعي للوحدة العربية والوحدة الإفريقية تارة أخرى, وما بين مشاريع وحدوية ثنائية في بعض الأحيان.

ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من حركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة رسخت شعور بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين اللبيى

كما كان للعمل القبلي الأثر الكبير في استبداد نظام القذافى فالقبيلة عامل اساسى في تشكيل الثقافة السياسية , فقد لجأ إلى دعم القبائل من أجل التخلص من معارضيه وحتى رفاق دربه الذين قادو معه الانقلاب ضد لنظام الملكي , بل استثمر في القبيلة كأحد آليات التنافس و ربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يضمن استمرار حكمه.

---

[1] محمد مهدي **عاشور,قرأة فى اساب الصراع المسلح فى ليبيا ومسراته المحتملة,دراسة** مقدمة فى معهد البحوث والدراسات الإفرقية ,جامعة القاهرة ,سنة2011, صفحة4

قبل عودة النظام إلى محاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة, أخذ القذافى يطبق أفكاره الواردة في الكتاب الأخضر إلى يدافع عن نظام حكم مزيج بين الاشتراكية والرأسمالية أو ما عرف بالنظرية الثالثة , والديمقراطية المباشرة إلى ترتكز على اللجان الشعبية المؤتمرات الشعبية والتي تمثل احد المبادئ التأسيسية للجماهيرية الليبية والتي تضمنها كتاب الأخضر , ولكن في نفس الوقت قوض القذافى في الوقت نفه التنظيمات السياسية والاجتماعية غياب نقابات أو تنظيمات طلابية أو مجتمع مدني وحتى المؤسسات السيادية فمؤسسة الجيش أصبحت المناصب القيادة في يد الأسرة والعشيرة القبيلة بعيد عن الكفأة مما جعل ليبيا تعيش تخلف على جميع الأصعدة . ومارس القذافى القمع الشديد عبر تاريخ ليبيا فقد شهدت ليبيا عبر التاريخ عدت محاولات انشقاق والانقلابات ضد النظام ومن أبرزها المحاولة الانقلابية سنة1975 وتم إعدام70شخص من كانوا يمثلون نصف التنظيم الثوري الذي قاد الانقلاب ضد الملكية, وكذالك انقلاب الذي قادته الجهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام 1986 والى جانب انقلاب 1991 والذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة وتمكن القذافى من القضاء عليهم جميعا وقابلهم بقمع شديد ضد كل معارض وزادت قسوة القمع ضد كل رموز المعارضة داخل وخارج البلاد في حقبة التسعينات عبر العقوبات الجسدية النفي الاختطاف السجن التصفية ضد كل الخصوم علمانينا إسلاميين و مجزرة سجن أبو سليم اكبر دليل على دموية نظام معمر القذافى , فهو السجن الذي شهد تصفية اكثر1200 شخص في 17فيفرى سنة 1996 سجنو على يد القوات النظام الليبي لمجرد مطالبتهم بحقوق أساسية من حقوق السجناء ناهيك عن حقوق محاكمة عادلة و [1]إقرار أحكام البرأة التي أقرتها المحاكم .

لتصبح ذكرى 17 فيفرى2011تاريخ انتضافة شعب ضد جبروت النظام القذافى ثورة لم تتوقف حتى تم إسقاط نظامه.

[1] أحميدة عبد اللطيف:**الأصوات المهمشة الخضوع والعصيان فى ليبيا اثناء الأستعمار** وبعده,مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت,صفحة130'2009

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية:

1 الأسباب الاقتصادية في قيام الثورة الليبية:

تعتبر ليبيا من الدول العربية التي أحرزت تقدم في دليل التنمية البشرية حسب ما تكشفه مؤشرات وتقارير الأمم متحدة لتنمية البشرية, فبعدما كانت تحتل المرتبة (64) على المستوى العالمي في التنمية البشرية أصبحت تحتل المرتبة (52) سنة 2010, مع احتفاظها في السنوات الأخيرة بالمركز الأول على مستوى الإفريقي في التنمية البشرية وقد بلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2007 نحو 7290دولار أمريكي وفيما يخص المستوى التعليمي فقد بلغ نسبة المتعلمين من البالغين15سنة فما فوق حوالي 88.31بالمئة , مع زيادة في عدد المداس والجامعات.[1]

وفى تقرير نشر سنة2007,أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي مشيرا إلى النمو السريع في المجال غير النفطي الذي بلغ 7.5 بالمائة وكذلك النمو القوى في قطاع النفط بلغ 4.7بالمئة . تعد ليبيا من الدول المهمة في تصدير المحروقات و تملك احتياطات نفطية ضخمة من الاحتياط العالمي للنفط و فقد قدرت بأكثر من 30مليار برميل أي أكثر من احتياط بحر الشمال والذي تجعل ليبيا هدف لي شركات متعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز وساهم في ارتفاع ماد خيل ليبيا وارتفاع احتياطات الصرف فقد بلغت سنة 2003 20مليار دولار وبعد 7سنولت قدرت بى 170مليار دولار. رغم هذه كل المؤشرات و هذه الثروات الضخمة في ظل عدد سكان قليل لا يتجاوز 6 ملاين لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء دولة حديثة واقتصاد قوى متنوع ففي ظل الحكم الشخصي و الدائرة الضيقة المقربة من الأتباع والعائلة والقبيلة أدى إلى حرمان الشعب الليبي من التوزيع العادل للثروة فحتى عائدات النفط بقيت سرا من إسرار نظام القذافى وأرصدة في الخارج مجهولة ومخفية , فقد قدرت بعد سقوط نظام القذافى بحوالي 70مليار دولار ترتبط بالعصبة الحاكمة وليس بالدولة الليبية .

[1]محمد عاشورمهدى,**قرأة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**,دراسة مقدمة في معهد البحوث والدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة,صفحة 3

فقد أصبحت ليبيا من الدول التي يستشرى فيها الفساد واحتلت مراتب متدنية في قوائم منظمات الشفافية الدولية فقد جاءت ليبيا في المرتبة 146 سنة 2010 في مؤشر الدول الفاسدة فقد استشرت الرشاوى و الفساد بين كبار الضباط و والكتائب الأمنية و اللجان الثورية وغيرها من دوائر المؤيدة لنظام القذافى.

إن غياب كل حكم راشد ونظام ديمقراطي جعل ليبيا في مراتب الأخيرة من حيث التمنية والتحديث بل بقت ليبيا في ذل الترتيب على كل المستويات اقتصادية اجتماعية سياسيا علميا في ظل حكم عائلة القذافى.

تم تبديد ثورات في في مشاريع خارج البلاد بلا جدوى اقتصادية, بناء برنامج تسلح أسلحة الدمار بمليارات الدولارات الشامل التي تنازل عنها النظام تحت ضغطات الدول الغربية , تم تبديد الأموال في صفقات سلاح لي بلد بلا جيش نظامي

قام القذافى تبديد الأموال في دعم الجماعات والمليشيات في أفريقيا مثل السودان . ذهبت أموال الشعب الليبي في هبات و هدايا لي الدول الإفريقية , وكذالك تعويضات لدول الغربية لي مغامرته السياسية , في ظل إمكانيات كبرى من عائدات النفط لقد عانى الشعب الليبي من غياب تام لي التحديث قطاع التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية.

في ظل مناخ الفساد إلى انتشر في جميع مناحي الحياة وحتى اعلي مستويات نظام, خاصة في ظل غياب تام مؤسسات دولة تقوم بالرقابة والمحاسبة انعكست كل هذه الظواهر على السياسة الاقتصاد وعلى طبيعة القرار السياسي الذي كان في غير صالح الشعب الليبي مما أدى إلى تفاقم الأوضاع ونقمة ضد النظام.[1]

2/الأسباب الاجتماعية في قيام الثورة الليبية:

إن الأزمة اللبيبة كانت نتيجة ظروف تاريخية وعوامل سياسية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية و التي كانت سبب في حراك الشعب الليبي.

[1]مهدى عاشور,نفس المرجع السابق صفحة7

وكذلك أساب ثانوية مغذية تداخلت فيما بينها في تفاعل ساهمت في تفجر الانتفاضة ضد نظام معمر القذافى فقد لعبت ثورة المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي دور في الثورة الليبية، فقد كان الفايس بوك والتوتير فضاء الشباب الليبي من أجل التعبئة والتحضير لي الاحتجاج فقد مكنت وسائل التواصل الاجتماعي من التواصل بين قوة المعارضة في الداخل والخارج وكذلك التواصل مع وسائل الأعلام في ظل نظام مغلق قمعي ' فملف حقوق الإنسان والحريات العامة كان اسود في ظل حكم معمر القذافى فمجزرة سجن أبو سليم في 17 فيفرى 1996 التي راح ضحيتها1200 سجين اكبر دليل على دموية نظام القذافى فقد عاش المواطن الليبي في ضل تضيق كامل على الحريات وحرمان من ابسط الحقوق مثل التجمع و التعبير السلمي وحق التظاهرات بل حملت تقريرات المنظمات الدولية و تقارير الأمم لمتحدة عن حالة حقوق الإنسان فقد انتشر الاختفاء ألقسري و الاحتجاز التعسفي والإعدام خارج القانون والعقاب الجماعي وغيرها من الانتهاكات التي تقوم بيها الأجهزة الأمنية خارج أي رقابة أو مساءلة.[1]

في ظل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصال والتغير الذي حدث في العالم جعل المواطنين الليبي يبحث عن أفق أفضل فالعالم أصبح قرية كونية صغيرة تتفاعل فيما بينها والتغير الديمغرفى الذي شاهدته ليبيا فقد أصبح يشكل 80بالمئة نمن السكان الشعب الليبي اقل من 25سنة في المناطق الحضرية فلم يعد الشاب الليبي يؤمن بشعارات النظام ونظريات(الكتاب الأخضر) التي عفي عنها الزمن في ظل الانفتاح على العالم الخارجي لم يعد الشاب الليبي قبيل مقولات الزعيم وملك ملوك إفريقيا كما كان يزعم , فقد أصبحت ليبيا في عهد القذافى تناقض بن النظام والواقع الذي عجل في ثورة حركها شباب الفايس بوك والتويتر لي إسقاط نظام حكم بقى 42 سنة جاثم على رقاب الشعب الليبي.

[1]تيسير إبراهيم قديح,**التدخل الدولى الإنسانى دراسة حالة ليبيا2011**,مذكرة قدمة لنيل شهادة الماجستير ,كليلة الأقتصاد والعلوم الإدارية,جامعة الأزهر غزة,2013,صفحة135-136

المطلب الرابع: مسار تطور الأزمة:

إن ما حدث في ليبيا لم يكن متوقع بجميع المقاييس ,ما بدأ في 17 فيفرى2011 فبدايته كنوع من الاحتجاج المحدد الذي تناول قضية معروفة هي تلك المتعلقة بضحايا سجن أبو سليم وهو السجن الذي شهد تصفية أكثر من 1200, بدأت هذه الأحداث بشكل احتجاج سلمى محدود لعائلات هؤلاء المساجين, في مدينة (بنغازي) وأمام المواجهة العنيفة التي قامت بيها قوات النظام والاستخدام المفرط للقوة وقتل جعلت هذا الحراك بتنامي لتشمل كل المناطق الليبية. لقد مرت الثورة الليبية بثلاث مراحل: المرحلة الأولى احتجاج السلمي, ثم مرحلة النزاع المسلح, ثم مرحلة التدويل والتدخل الدولي.

1/المرحلة السلمية: شهد العالم العربي موجة ثورية في عدة دول عربية على غرار ثورة الياسمين التونسية التي أسقطت نظام زيد العابين، وكذلك في مصر سنة 2011 وانتقلت الموجة إلى لبيا فقد شهدت مواقع التواصل الإجتماعى دعوات لانتفاضة سلمية ضد نظام , فقد أنشأ نشطاء ليبيون صفحة بعنوان 17فيفرى 2011 ليكون يوم غضب ضد النظام وعبر بيان نشر على صفحة 17 فيفرى عن ضرورة الخروج الشارع والتعبير عن الرفض لما يعيشه الشعب الليبي, وتصادف 17 فيفرى ذكرى مجزرة سجن أبو سليم الذي تصادف مع احتجاج عائلات الضحايا واعتقال المحامى فتحي تريل محامى ضحايا سجن أبو سليم الذي ألهب مواقع التواصل الإجتماعى تدعو للمظاهرات السلمية مطالبة بالتغير.

وقد صاحب بيان صفحة 17 فيفرى صدور بيان أخر من قوى سياسية معارضة خارج ليبيا دعت القذافى لي التنحي عن السلطة وتؤكد حق الشعب الليبي في التظاهر السلمي و حق تغير , وعمت المظاهرات جل المدن الليبية تطالب بالتغير وإسقاط النظام معمر القذافى.[1]

[1]زياد عقل ,**عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية,**السياسة الدولية عدد 2011,186,صفحة 73/70

2مرحلة النزاع المسلح:

لقد كانت ردت فعل الأجهزة الأمنية مفرطة في العنف منذ اليوم الأول للانتفاضة والاستخدام المذهل لآلة القتل بشكل مباشر, فقد استخدم القذافى كتائبه الأمنية التي يقوده معظمها أبناؤه لي إخماد الثورة عن طرق كل الوسائل فقد استعملت فيها الدبابات وراجمات الصورايخ وحتى الطائرات الحربية, ما أوقع خسائر كبيرة في صفوف المدنين وصل عددها في بعد عدة أسابيع إلى أكثر من 5 ألاف قتيل

حسب أرقام منظمة هيمن رايتش[1]

و قد أدى سقوط هذا العدد الكبير للضحايا في فترة زمنية وجيزة إلى تحول ملحوظ في نمط التظاهر و الاحتجاج من طبيعته السلمية إلى مواجهات عسكرية, هذا التحول كان أول مظاهر التحول في مسار الثورة الليبية, فالأحداث التي عرفتها الفترة مابين 22/20 فيفرى قسمت المجتمع الليبي إلى معسكرين داخل ليبيا احدهما معارض للنظام وأخر موالى للنظام .

أدى تسارع الأحدث و تحول الانتفاضة إلى ثورة مسلحة , في نجاح الثوار في تحرير بعض المناطق من سلطة النظام و سيطرتهم على العديد من مراكز الأمن والثكنات خاصة في المناطق شرق البلاد ,

وشهدت انشقاق العديد من الضباط والجنود في القواعد العسكرية لصالح الثورة وتعزيز مواقع الثور الذين بدؤوا في السيطرة منطقة بعد منطقة من الشرق إلى الغرب الليبي , وتم تشكيل مجلس عسكري مؤقت الذي شرع في تشكيل جيش التحرير والدفاع عن المناطق المحررة[2]

---

[1]زياد عقل,مرجع سابق الذكر,ص73/70

[2]تيسير إبراهيم قديح,**التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا2011**,مذكرة قدمه لنيل شهادة الماجستير ,كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية,جامعة الأزهر غزة,2013صفحة137

3مرحلة التدويل والتدخل الأجنبي:

اشتد العنف بين أطرف النزاع, وغاب الحل السياسي في ظل تعنت معمر القذافى ورفض أي مبارده للحل, وبد يفد شرعيته يوم بعد يوم في ظل سقوط القتلى والمدنين , فبدأ العديد من رجال نظامه الانشقاق والانضمام للثورة من أمثال مصطفى عيد الجليل وزير العدل آنذاك ووزير الخارجية الأسبق وممثل ليبيا في الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم و اللواء عبد الفتاح يونس وزير الأمن ووزير الخارجية

موسى كوسة, في ظل فقدان الشرعية وغياب أي مؤشر عن قرب حل سلمى الأزمة بل استعمل القذافى الطيران الحربي لقصف المدن وزحف قواته نحو معقل الرئيسي لثوار في(بنغازي) .

هذه التطورات وبدعم من الداخل والخارج ومبارده خليجية دفع مجلس الأمن إلى إصدار للقرارين 1970 في17مارس 2011 الذي يقضى بفرض حظر جوى على ليبيا والذي لقي دعم من جامعة الدول العربية.

و قرار رقم 1973 الذي يشرعن لتدخل لقوى الناتو عبر ما عرف عملية **بفجر أوديسا** بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا و بريطانيا, من أجل حماية المدنين وإسقاط نظام معمر القذافى.

هذه التطورات سرعت في تشكيل مجلس حكم انتقالي الذي سارع المجتمع الدولي الاعتراف بيه كممثل وحيد وشرعي للشعب الليبي وتم تشكيل الحكومة الانتقالية بالحكومة الانتقالية برئاسة الكيب في 22اكتوبر لتتولى شؤون ليبيا بعد إسقاط نظام الذافى و القضاء عليه.[1]

[1] [1]تيسير إبراهيم قديح, نفس المرجع السابق صفحة 138

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الهجرة غير الشرعية هي وسيلة يلجأ إليها الأفراد هروب من واقع الذي يهمشهم ،إلى تحدى يعرضهم الخطر الموت والسجن، والوقوع في شبكات الاتجار البشر والتجنيد في المجموعات الإرهابية، هدفهم تحسين ظروف معيشتهم، رغم مخالفتهم للقوانين والأنظمة المعمول به منا أثناء عملية الخروج من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى، وسواء تم هذا الخروج من مراكز العبور البرية أو البحرية أو الجوية ،بوسائل احتيالية أو تزوير الوثائق، أو عن طريق المنافذ والمسالك الغير المحروسة، الأمر الذي يجعلها ظاهرة مستقلة تتميز عن مجموعة من الخصائص عن غيرها من الظواهر المرتبطة بيها.

والحديث عن سبب واضح ورئيسي، مفسر لظاهرة الهجرة غير شرعية، من الصعوبة الإقرار بذلك فالنماذج النظرية المفسرة للظاهرة الهجرة غير شرعية تهدف إلى فهم الظاهرة ومعرفة أبعادها وعواملها وهي نماذج اختزالية، لذلك نحتاج إلى نموذج تكاملي يفسر هذه الظاهرة بلاد من العوامل الفردية التي يقوم عليها كل منظور. ولكن يمكن أن نستنتج أن الظروف الاقتصادية تلعب دورا هاما في الهجرة الغير شرعية القادمة من إفريقيا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط نحو أوربا.

وكذلك مما سبق ندرك إن الأزمة الليبية نتجت، عن تداخل لعدة عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية...) كانت هي الدافع الحقيقي لانتفاضة الشعب الليبي ضد نظام معمر القذافى وإسقاط نظام حكمه بعد 42سنة.

الفصل الثالث:

تأثير الأزمة الليبية على ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

تمهيد:

إن الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة بيها،والتي تتعلق أساسا بالاندماج وتمتع المهاجرين بالحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية ،فإن الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير شرعية فقد شهدت أوربا موجات ضخمة جدا من المهاجرين غير شرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط وذالك راجع لعدم الاستقرار التي شهدنه منطقة شمال إفريقيا منذ عام 2011.

في ظل عدم الاستقرار الذي تشهده ليبيا والتي أصبحت بوابة عبور كل موجات المختلطة للمهاجرين غير شرعيين نحو أوربا ، والتي ترتب عليها انعكاسات على عدت مستويات مما دفع الدول الأوربية لمضاعفة الجهود والبحث عن الحلول لهذه الظاهرة والحد منها و هو ما سوف نقوم بى تشخصيه من خلال هذا الفصل لمعرفة تداعيات ظاهرة الهجرة غير شرعية القادمة من السواحل الليبية أوربيا و ماهي الآليات المكافحة من خلال :

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا

المبحث الثاني: الآليات الأوربية لمكافحة الظاهرة الهجرة الغير الشرعية القادمة من ليبيا.

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا

نتطرق في هذا المبحث الانعكاسات المترتبة عن تدفقات المهاجرين غير شرعيين نحو أوربا و الآثار المترتبة عن هذه التدفقات الضخمة جدا

المطلب الأول: تدفقات الهجرة غير شرعية من ليبيا وتأثيرها على الوحدة الأوربية

إن التدفقات المختلطة للمهاجرين غير شرعيين القادمة من شمال إفريقيا فجرت أزمة في فضاء شنغن، ففي ابريل 2011، وصل عدد المهجرين غير شرعيين إلى جزيرة الايطالية لامبيدوسا، وجزيرة بوليا 48000 مهاجر غير شرعي والذي يعتبر الذروة .

أصدر وزير الداخلية الإيطالي (روبرتو ماروني)،تصارح إقامة لي هؤلاء المهاجرين تمكنهم التنقل بحرية في فضاء شنغن[1]

ردت السلطات الفرنسية على القرار الإيطالي بوضع نقاط تفتيش بين البلدين وإيقاف القطارات القادمة من مدينة الإيطالية الشمالية فينتميليا، أخر مدينة قبل الحدود الفرنسية، ومنعتهم من الدخول فرنسا.

كان لهذه الأزمة صدى على المستوى الإتحاد الأوربي، فما قامت بيه السلطات الإيطالية أقلقت دول فضاء شنغن الأخرى، بما فيها بلجيكا النمسا هولندا وألمانيا.

إن التدفقات الضخمة جدا للمهاجرين غير شرعيين والتسبب في أزمة بين فرنسا وإيطاليا،عجلت بعقد لقاء بين زعيمي البلدين (نيكولاي ساركوزى)، (سيلفو برلكسونى) تم الإقرار أن القواعد الأساسية الحاكمة لمنطقة شنغن بحاجة إلى إعادة النظر والتفاوض . فقد قال الريس الفرنسي(نريد لمعاهدة شنغن أن تعيش، ولكي تعيش يجب أن تتغير في إطار دولة المؤسسات والقانون)

إن التدفقات الضخمة من منطقة شمال إفريقيا للمهاجرين فترة غير شرعيين خاصة عبر البوابة الليبية جعلت منقطة شنغن تواجه فترة عصيبة من أكثر الفترات صعوبة على مدار تاريخها القصير.

جعلت هذه الأزمة الأوروبيون ينقسمون إلى توجهين ، الأول يطالب بالإبقاء على الاتفاقية مع إدخال بعض التعديلات على بنودها إن كانت اختلاف في التعديلات المقترحة، فقد نادت

1هجو برادي ،**الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط2011**، دار فضاء النشر والتوزيع، عمان، صفحة 276I

فرنسا وإيطاليا بإدخال بعض التعديلات الجوهرية على الاتفاق وخاصة مسألة إعادة انتشار نقاط التفتيش في الحالات الاستثنائية.[1]

أما ألمانيا ترى قصر التعديلات على الجوانب الإدارية فحسب، مع العمل على تعزيز دور الوكالة الأوربية.

لمراقبة الحدود، خوف مما يمكن أن عنه إعادة النظر على مسار الوحدة الأوربية وتعمق الخلاف.

أما التوجه الثاني يرى الوقت تجاوز هذه الاتفاقية وأن التغيرات و الأحداث والمستجدات الراهنة تفرض العودة على ما قبل الاتفاقية وفرض قيود على حرية حركة التنقل، وهو ما قامت بيه الدنمارك بإعادة المراقبة الجمركية الدائمة عبر حدودها الوطنية ،والسويد بدا من يونيو 2011بسب تدفقات الهجرة غير الشرعية ،وأصبحت إنها تعيش حالة التهديدات الاستثنائية المهددة للنظام العام والأمن الوطني.

تبع هذان الاتجاهات ردود فعل الدول الأعضاء ببروز ثلاثة مواقف،فالأول يؤيد التوجه المطالب بإعادة النظر في بنود الاتفاقية ، شريطة ألا يسبق ذالك تعليق العمل لها كما فعلت فرنسا وتمثل الموقف كل من اليونان مالطا.

آما الموقف الثاني تحفظ حيال هذا التوجه ممثلا بإسبانيا حيث عارضت هذه الأخيرة أي إصلاح جوهري يمس جوهر الاتفاقية أو يمثل خطوة للوراء فيما يتعلق بحرية التنقل داخل فضاء شنغن، ورحبت بإعادة قرأت التشريعات الحالية و إعادة فهمها في ضل عدم الاستقرار في شمال الإفريقي و الشرق الأوسط،وأيدتها بلجيكا وأبدت موقف أن العودة الحدود الداخلية ليس الحل وأنه بد لا من ذالك ، من الأجدر التحاور مع بلدان التي ينطلق منها المهاجرين غير شرعيين وتقوية الرقابة على الحدود الخارجية، وتوحيد التعاطي مع المهاجرين غير شرعيين وأن تكون الحلول جماعية أما الموقف الثالث فقابله الرفض القاطع للتوجه الذي انتهجته الدنمارك، وصفا القرار بأنه خرق الاتفاقية ممثلا في كل موقف لكسمبورغ وألمانيا.

أحمد طاهر،<اختبار شنغن و سياسات الهجرة،>مجلة السياسة الدولية، تاريخ التصفح 2016/05/02 /19متوفر على : http://www.siyassa.org.eg/1

- قابلت المفوضية الأوربية رفضا قاطعا التوجه الثاني لأي محاولة دعوة إعادة النظر في الاتفاقية برمتها دون رفض طرح الاتجاه الأول، مشيرة أن هذه الخطوة تأتى كرد فعل على مخاوف كل من فرنسا وإيطاليا بشأن التعامل مع تدفق موجات المهاجرين غير شرعيين للفضاء الأوربي مع السماح الأول مرة بمنح الأجهزة الفرنسية حق مراقبة حدودها الداخلية مع دول الجوار أسبانيا وإيطاليا ، مبررة موقفها بإقرارها أن إعادة الحدود مؤقتا تعد إحدى الإمكانيات، شريطة أن تخضع إلى معاير خاصة واضحة جدا ، مقدمة بذالك جملة من الاقتراحات:[1]
- تركيز الإتحاد الأوربي على انتقاء مهاجرين من جنوب المتوسط ، طبقا للوثيقة المقترحة من جانب الإتحاد
- الاتفاق مع دول شمال إفريقيا على استعادة مهجريها غير شرعيين
- تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الأوربية المتضررة من موجات المهاجرين غير شرعيين.

إعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الأوربية فرونتكس بشكل متساوي على كل دول الأعضاء.

قانون الحدود لمنطقة شنغن

قانون الحدود لمنطقة شنغن، المنشور في الجريدة الرسمية الإتحاد الأوربي في شهر (أبريل) عام2006هو عبارة عن قانون مجتمعي معنى بتنظيم عبور الحدود الداخلية(بين دول الإتحاد الأوربي بعضها ببعض)والحدود الخارجية (بين دول الإتحاد الأوربي وأي دولة أخرى)كما يهدف هذا القانون إلى تحسين التشريعات السابقة المعنية بنقاط التفتيش الحدودية عن طريق توصيف ظروف الدخول إلى الإتحاد الأوربي ،من قبل مواطني دول الإتحاد الأوربي والدول الثالثة والخروج منه علاوة على ذالك فإن قانون الحدود الخاص بدول منطقة شنغن ينظم إعادة العمل بنقاط التفتيش الحدودية الداخلية، ف حالة التهديدات الخطيرة للسياسة العامة والأمن الداخلي ، فإن القانون يسمح للدول الأعضاء بإعادة عمل بنقاط التفتيش على

1 أحمد طاهر مرجع السابق

الحدود الداخلية لمدة أقصها ثلاثين يوم .ويجب على الدول الأعضاء المعنية إطلاع المفوضية والدول الأعضاء الأخرى قبل القيام بهذا الأجراء بخمسة عشر يوم على الأقل ، ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة للتدابير التي ينبغي تنفيذها.

أما في حالة التهديدات الاستثنائية للنظام العام أو الأمن الوطني، فيمكن للدول الأعضاء أعادة العمل بنقاط التفتيش الحدودية في الحال. شريطة إخطار الدول الأعضاء الأخرى والمفوضية بالقرار.[1]

شنغن هي مدينة في لوكسمبورغ التي شهدت توقيع الاتفاقية عام 1985. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1995، وكان أول أعضائها بلجيكا وفرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

والآن تضم الاتفاقية 26 دولة 22عضوا في الاتحاد الأوروبي وأربعة من خارج الاتحاد الأوروبي هي أيسلندا والنرويج (منذ عام 2001) وسويسرا منذ (عام 2008)، وليختنشتاين (منذ عام 2011)

وبعد البلدان السبعة الأوائل انضمت إيطاليا والنمسا (عام 1997) واليونان (عام 2000) وبلدان الشمال الأوروبي (عام 2011)

وانضمت تسع دول أخرى من الاتحاد الأوروبي (عام 2007،) بعد توسع الاتحاد الأوروبي شرق(عام 2004.) وهذه الدول هي جمهورية التشيك واستونيا والمجر وليتوانيا ولاتفيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

ست دول فقط من الدول الـ 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خارج منطقة شنغن - بلغاريا وكرواتيا وقبرص وأيرلندا ورومانيا والمملكة المتحدة[2].

وانضمت تسع دول أخرى من الاتحاد الأوروبي عام 2007، بعد توسع الاتحاد الأوروبي شرقا عام 2004. وهذه الدول هي جمهورية التشيك واستونيا والمجر وليتوانيا ولاتفيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

ست دول فقط من الدول إل 28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خارج منطقة شنغن - بلغاريا وكرواتيا وقبرص وأيرلندا ورومانيا والمملكة المتحدة[1].

[1]مرجع سابق الذكر صفحة 279

[2] نفس المرجع

الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وتصاعد مخاطر الإرهاب المطلب الثاني:

إن ظاهرة الإرهاب تعتبر من أبرز التهديدات الأمنية التي لا تتمتع بتعريف محدد وواضح،لكن هناك عدة مفاهيم أطلقت عليها نتيجة الاختلاف رؤى الدول خاصة بين الدول الكبرى العالم الإسلامي،وهذا بسب تضارب مصالح الفواعل الدولية ، وفى هذا التباين نجد هناك توافق كلى على مستوى العالمي والإقليمي على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا أمنيا وإستراتيجيا باعتباره ظاهرة عابرة للحدود تعتمد على العنف ، والقوة والسرية، ما صعب من عملية التحكم في هذه الظاهرة .

من بين المبررات التي تعتمدها أوربا لتجريم الهجرة غير شرعية هي ربطها بالإرهاب، خاصة بعد الأحدث الإرهابية التي شهدنها أوربا في العقدين الأخيرين وتورط فيها الأجانب ن فتفجيرات مدريد سنة 2004 التي أسفرت عن مقتل 191شخص وألف وخمسمائة مصاب تعد الحادث الأكبر و الأعمق في أوربا منذ الحرب العالمية الثانية المتورطين فيها أجانب من الجالية التونسية والمغربية و المصرية يقيمون في كل من إسبانيا و إيطاليا، كما تفكيك (خلية ميلانوا) في إيطاليا التي كانت تخطط لهجمات داخل الأرضي الإيطالية ، أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التقليدية اتجاه الجاليات الأجنبية وخاصة الإسلامية والعربية ومراجعة الموقف من قضايا اللجوء ولهجرة غير شرعية. فقد أصبحت قضايا الهجرة في أغلب الدول الأوربية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى علاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين غير شرعيين حيث أصبح من الاحتمالات الواردة ووجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين و تحوم الشبهات من التدفقات المختلطة للمهاجرين غير شرعيين من إفريقيا،وقد ركز الاهتمام على ضرورة.[2]

وقف توافد المهاجرين غير شرعيين إلى الشواطئ الأوربية باليات أقل ما يقال عليها أمنية (عسكرية)،من أجل مواجهة هذه الظاهرة ،

1حقائق قد لا تعرفها عن اتفاقية شنغن،مقال متوفر على الموقع :
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/03/160307_schengen_free_movement_deal_explained تاريخ الاطلاع 2016/04/12

2عبد الهادى خلف،ظاهرة الهجرة غلبة الحلول الأمنية،السفير العربي،17ديسمبر2014،في:

أصبحت الدول الأوربية تنظر إلى تدفق المهاجرين غير شرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمال للبحر الأبيض المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتهديد على الأمن الأوربي، إن العلاقة المحتملة بين المهاجرين غير شرعيين والإرهاب. تظهر جليا في ليبيا.

الخطر الجدي الذي تراقبه دول الاتحاد الأوروبي بتوجس هو دور ميليشيات أنصار الشريعة؛ التي تقول التقارير الاستخباراتية: إنها لا تكتفي بجني العائدات المالية من وراء الاتجار بالبشر بل تتعدى ذلك إلى دسّ عناصرها المنتمين إلى تنظيم "داعش" بين صفوف المهاجرين المتجهين إلى أوروبا؛ حيث ذكر تنظيم "داعش" في مواقعه الإلكترونية أنه تمكَّن من إرسال ما يزيد على أربعة آلاف جهادي بين أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء إلى أوروبا خلال السنوات الثلاث الماضية؛ الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي يولي الأمر اهتمامًا كبيرًا, لاسيما بعد تزايد تهديدات داعش مؤخرًا لدول الاتحاد الأوروبي.

وحتى تصاريح المسئولون الأوربيين يؤكدون العلاقة بين الهجرة غير شرعية و الإرهاب عبر البوابة الليبية فقد صرح مانويل ففالس خلال المؤتمر السوسيو ديمقراطيون في مدريد الوزير الفرنسي (الإرهاب في ليبيا يشكل تهديدا حقيقا لأوربا).

وتأكيد هذه العلاقة صرح دبلوماسي ليبي بأوربا (أن ليبيا تشكل نقطة جغرافية قريبة من أوربا، وهذه النقطة أصبحت مركز الجماعات الإرهابية ،و تعتبر ليبيا معبرا رئيسا للهجرة غير شرعية نحو أوربا لذا استنتاج هذه العلاقة بين هذين العاملين وتوقع ما سيحدث لو في كل قارب للمهاجرين غير شرعيين يقوم إرهابي أو أثنين بالتغلغل بينهم.[1]

وهذه النظرة تم تأكيدها من خلال تهدد تنظيم داعش بإغراق أوروبا بنصف مليون مهاجر ينتقلون من ليبيا إلى إيطاليا. وثائق نسبت إلى التنظيم ونشرتها مؤسسة quilliamلمكافحة التطرف وصفت ليبيا بالبوابة الإستراتيجية لدخول أوروبا .

نفس المرجع السابق

اشرف أبو جلالة،داع يهدد بإرسال نصف مليون مهاجر إلى أوربا،مجلة إيلاف،العدد5023،على الموقع:
www.elaph.com/web/newes/2015/02/984683.html

داعش تدخل أوربا عبر قوارب المهاجرين غير شرعيين،روسيا اليوم ،في الموقع :
تاريخ الإطلاع https://arabic.rt.com/news/79966212016/04/29

هؤلاء هم سلاح داعش النفسي الجديد ضد أوروبا. نصف مليون مهاجر هدد التنظيم بإرسالهم من ليبيا إلى إيطاليا إذا تدخلت الأخيرة في ليبيا. مكالمات هاتفية رصدتها الشرطة الإيطالية كشفت عزم داعش إرسال آلاف القوارب المليئة بالمهاجرين عبر ما سمي البوابة الاستراتيجية لغزو أوروبا، ما بين الدولتين ثلاث مئة وخمسين كيلومترا، ما يجعل إيطاليا في الجبهة الأمامية.

وثائق الكترونية نسبت لمسئول في داعش نشرتها مؤسسة كويليام لمكافحة التطرف تقول إن التنظيم أرسل مقاتلين من سوريا والعراق إلى ليبيا ليبحروا تجاه أوروبا ويبدءوا بشن هجمات هناك. الوثائق تشير إلى طول الشواطئ الليبية وسهولة بلوغ الدول المقابلة لها وفق الكاتب.

عدد المهاجرين غير الشرعيين من هذا الشاطئ يقدر بخمس مئة شخص يوميا كأدنى تقدير. التقنية المعتمدة معروفة بالقارب الشبح أي من دون قبطان ما يجبر فرق الإنقاذ في الدولة المقصودة على التدخل.

مشكلة الهجرة غير الشرعية تلقي بثقلها على الدولة الإيطالية منذ تدهور الأوضاع في ليبيا. نحو مئة وسبعين ألف مهاجر وصلوا إلى البلاد بسفن الهجرة العام الماضي. الجديد اليوم دخول عامل داعش رسميا. إيطاليا أعربت عن استعدادها لقيادة تحالف دولي من جنود أوروبا وشمال إفريقيا وحشد خمسة آلاف جندي لمحاربة داعش في ليبيا. كذلك دعت المجتمع الدولي إلى تسريع الوتيرة لإيجاد حل قبل فوات الأوان.

فيما تبقى عواصم القرار منقسمة بشأن التدخل في ليبيا، تصبح هذه الأزمة في قلب اهتمامات الدول الأوربية لما تحمله التهديدات من مخاطر

حول هذا صرح الدبلوماسي الليبي أنه(إذا تمكنت هذه الجماعات الإرهابية من السيطرة على السواحل الليبية أطول سواحل من سواحل دول شمال إفريقيا على المتوسط ب 1955كلم فهذا سيكون بمثابة ضربة موجعة وكارثة بالنسبة للدول المتوسطية).

ومثال على ذلك ما أعلنت السلطات الإيطالية عنه، الأحد 8 نوفمبر2015 عن اعتقال قيادي تونسي في تنظيم "داعش" الإرهابي، كان يسعى للدخول إلى الأراضي الإيطالية كلاجئ.

وكشفت الشرطة الإيطالية أن التونسي مهدي بن نصر البالغ من العمر 38 عاما، يعد من خبراء المتفجرات، ومن أبرز رجال التواصل بين التنظيمات المتشددة في كل من سوريا والعراق وأفغانستان.

ونقل التلفزيون الإيطالي عن مصدر في وزارة الداخلية، قوله إن بن نصر كان قد وصل في 4 أكتوبر/تشرين الأول الماضي إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية تحت اسم مستعار ضمن مجموعة من نحو 200 من المهاجرين غير الشرعيين أنقذتهم سفينة عسكرية إيطالية.

وخلال عملية التحقيق حاول بن نصر تزييف هويته الحقيقية وادعى أنه من المضطهدين سياسيا في تونس ما دفعه للهجرة والتوجه إلى إحدى الدول الأوروبية للعيش فيها، لكن فحص البصمات أثبت هويته الحقيقية بصورة قاطعة ووفقا للمصدر فإن السلطات الإيطالية "تكتمت على خبر إلقاء القبض عليه حتى لا تشتد الحملات الإعلامية المعادية للهجرة غير الشرعية."

وكان مهدي بن نصر قد اعتقل عام 2008 ضمن عملية لمكافحة الإرهاب في محافظة (ريجو إيميليا) شمال شرق إيطاليا حيث كان يعمل كعامل بناء، وحكم عليه بالسجن 7 سنوات[1] بعدما ثبتت قيادته لتنظيم متشدد يرسل المقاتلين إلى أفغانستان، ثم عاد إلى تونس فور انقضاء عقوبته في إيطاليا[2]

الحكومات الأوربية مرعوبة من هذه الجماعات الإرهابية، التي أخذت تتشكل وتتوسع على حساب انهيار الدول، والتي أصبحت تهديد لكل المنطقة، وكذالك أصبحت لها قواعد لتحضير هجمات ضد أوربا.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية ودورها في صعود التيارات اليمنية أوربيا:

يطلق وصف "اليمين المتطرف" على الأحزاب السياسية والتيارات التي تدعو إلى التدخل ألقسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم، وتنتشر تلك الأحزاب والتيارات في دول الاتحاد الأوروبي، وتطغى عليهم فكرة القومية والأصولية العرقية، ولذلك

1
داعش تدخل أوربا عبر قوارب المهاجرين غير شرعيين،روسيا اليوم ،في الموقع :
https://arabic.rt.com/news/7996622 تاريخ الإطلاع 2016/04/29

أصبحوا ينظرون إلى الأجانب بعين الريبة، وظهرت دعواتهم إلى كبح جماع الهجرة والتضييق على المهاجرين، بل أصبحت ردود الأفعال العدائية تجاه العرب والمسلمين برنامجاً انتخابياً لدى بعض أحزاب اليمين الأوروبية.

تسبب تدفق المهاجرين غير شرعيين واللاجئين على القارة الأوروبية في صعود غير مسبوق لأحزاب اليمين المتطرف والحركات المعادية للأجانب وخاصة العرب والمسلمين منهم.

سلطت الأضواء في الآونة الأخيرة على أزمة العلاقة بين الدول الأوروبية، بأنظمتها ومواطنيها وموروثوها السياسي والثقافي من جانب، والأقليات المسلمة من جانب آخر، بسبب اعتداءات باريس وما أعقبها من هجمات إرهابية في عدة دول أوروبية، فإن أحد أهم تداعيات هذه الأحداث هي محاولة حركات اليمين المتطرف في مختلف البلاد الأوروبية استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية ، الأوروبية[1].

ساهمت أزمة اليورو المالية(2008) في تسارع تنامي نفوذ اليمين المتطرف خلال السنوات الأخيرة. ودعم ذلك، انسحاب الحكومات من لعب دورها في إطار ما يعرف " بدولة الرفاهة الأوروبي"، وارتباك وعدم نجاح واضح لسياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي التي جرى إتباعها خلال السنوات الست الأخيرة. سجل الاتحاد الأوروبي في نهاية 2014، معدلات نمو اقتصادي لم تتجاوز 1.3% في دول الاتحاد، و0.8% بدول منطقة اليورو، فيما ظلت أزمة البطالة مزمنة بمعدل بلغ 11%، قفز إلى أكثر من 26% في اليونان، و 24% في إسبانيا كنماذج على الدول الأكثر تضررا اقتصاديا. وبلغت معدلات البطالة 5.1% في ألمانيا التي تعد من الدول الأقل تأثرا بتبعات الأزمة المالية .

وقد عرضت المفوضية الأوروبية في تقرير بعنوان " استطلاع النمو السنوي" صدر في نوفمبر 2014، توقعات باستمرار الأداء المتواضع للاقتصاد بين دول الاتحاد خلال المستقبل القريب. فحدد التقرير أن معدل نمو الناتج القومي بدول اليورو خلال 2015 الجاري، سيتراوح بين 1.1 و 1.5% لا أكثر. وعكست قرارات وتوجهات الدول الأوروبية خلال

يسرا الشرقاوي، مخاطر صعود اليمن المتطرف أوربيا ،المركز الإقليمي لدراسات الإستراتجية ، القاهرة ،على الموقع: www.rcssmidest.org/artcel/4505/20151 2016/04/29:1يوم الإطلاع

الشهور الأخيرة، التزاما بخفض الإنفاق على برامج الخدمات الحكومية خاصة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم، مع استمرار تقليص الهياكل الوظيفية [1]بالقطاع العام بما يستدعيه من موجات تسريح جديدة للموظفين. ويلاحظ أيضا اعتماد قوانين وتشريعات توظيف أكثر تراخيا فيما يخص حقوق العمالة سواء من حيث مستويات الرواتب أو سهولة التسريح، في محاولة لجذب الاستثمارات .

جاءت هذه المتغيرات السلبية متوازية مع ارتفاع في معدلات الهجرة غير الشرعية وموجات اللجوء الوافدة إلى دول الاتحاد الأوروبي. وقد كشفت تقارير الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية أن أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين نجحوا في دخول الأراضي الأوروبية عام 2014، بلغت 200 ألف شخص، أغلبهم من المسلمين الوافدين من دول الشرق الأوسط والقرن الأفريقي. و شهدت دولة مثل ألمانيا زيادة في العام 2014 في أعداد اللاجئين قدرت بـ 60 %بالمقارنة مع العام السابق، حتى أنها أصبحت الوجهة الأولى على مستوى العالم لاستقبال اللاجئين، لتجعل أوروبا تتفوق على الولايات المتحدة في هذا الخصوص. تزايد أعداد الوافدين إلى أوروبا سواء عبر الطرق الشرعية أو غير الشرعية، يعد متغير منطقي للتداعي الاقتصادي والسياسي والأمني في كثير من نماذج ما يعرف بدول " الربيع العربي"، وتحديدا في سوريا، وليبيا، بالإضافة للدول العربية والإسلامية ذات الأزمات الأمنية المتصاعدة مثل العراق وأفغانستان .

كما ساهمت زيادة معدلات الهجرة الوافدة في دعم مخاوف التحول الديموجرافي في أوروبا لصالح الجاليات المسلمة. وفقا لإحصاءات صدرت عن مركز بيو للأبحاث، فإن الإسلام يعد الدين الأسرع نموا في القارة الأوروبية، حيث بلغ تعداد المسلمين في أوروبا عام 2010، مع استثناء تركيا، حوالي 44 [2]مليون نسمة. ويلاحظ أنه رغم عدم تجاوز نسبة المسلمين من إجمالي تعداد السكان في أوروبا نسبة 4%، إلا أنهم بارزين ديموجرافيا في المدن الأوروبية الكبرى مثل باريس، بنسبة تتجاوز 10%، و في ستوكهولم، بنسبة 20%، وفي برمنجهام البريطانية بنسبة 22 .%

نفس المرجع السابق

2يسرا الشرقاوي،نفس لمرجع السابق

ساهمت هذه التحولات مجتمعة في إعطاء مصداقية لخطاب الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة، وركزت أغلب أحزاب وحركات هذا التيار على النقاط التالية :

- التنديد بسياسات التقشف والإصلاح الاقتصادي وعدم فاعليتها، وانتقاد استمرار تحكم المؤسسات الأوروبية في مجريات الدول الأعضاء .
- انتقاد النخبة السياسية القائمة وتوظيف فشلها في سنوات ما قبل الأزمة المالية وتأكيد إفلاسها عموما.
- التأكيد على فساد النخبة القائمة والحاجة لبديل فعال يتسم بالنزاهة .
- تأكيد عجز الحكومات والمؤسسات الأوروبية، بدعوى الانفتاح والتعددية الثقافية، عن وقف زحف المهاجرين واللاجئين بما يغير من الواقع الديموجرافي لأوروبا، ويشكل ضغطا على مرافقها ومواردها، ويقدم منافسا أرخص للعامل الأوروبي .

حققت الأحزاب والقوى اليمينية في السنوات القليلة الماضية تزايد واضح في شعبيتها، ما جعلها تحرز مكاسب انتخابية غير مسبوقة سواء على المستوى الوطني أو الأوروبي، ومن أبرز الأمثلة على التفوق الانتخابي لليمين الأوروبي ما حققه حزب الجبهة الوطنية في فرنسا في الانتخابات المحلية التي أجريت العام الماضي ليحكم سيطرته على 11 مجلس محلي، ويشغل مقعدين في مجلس الشورى الفرنسي، كما أحرز 25%من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو الماضي، متفوقا على باقي الأحزاب الفرنسية. ورغم الهجوم الشديد الذي تعرض له من اليمين واليسار الفرنسي في أعقاب أحداث باريس، فقد نجح في تحقيق المركز الثاني في الانتخابات المحلية التي عقدت في شهر مارس 2015، حيث حصل على حوالي 25% من الأصوات، مخيبا توقعات استطلاعات الرأي بحصوله على 30% من الأصوات.

وفي بريطانيا، حقق حزب الاستقلال المعارض لاستمرار بلاده في عضوية الاتحاد الأوروبي، انتصارات مشابهة بتفوقه محليا في الانتخابات المحلية الأخيرة ودخوله مجلس العموم لأول مرة، وتقدمه في القائمة البريطانية بانتخابات البرلمان الأوروبي. وقد حقق الحزب الديمقراطي في السويد بأجندته المعادية للهجرة، تفوقا في الانتخابات التي أجريت في سبتمبر 2014 بإحرازه 13% من الأصوات، ما أعطاه وجودا مؤثرا في البرلمان وقدرة

على عرقلة أعمال الحكومة، فيما يتعلق بتمرير الميزانية على سبيل المثال، كما تقدم حزب الشعب في الدنمارك قائمة الأحزاب السياسية في انتخابات البرلمان الأوروبي مايو الماضي.وهذا [1]

وقد شكل الصعود المتسارع لليمين المتطرف، تحديا كبيرا بالنسبة للأحزاب الأوروبية التي تشكل النخبة السياسية الحاكمة من اليسار واليمين. ووظف هذا التيار عوامل استمرار التردي الاقتصادي والاجتماعي، والضغوط التي تمارسها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ضمن عوامل أخرى، في تأكيد عدم أهلية استمرار النخبة الحزبية الأوروبية في القيادة. استلزم ذلك، في المقابل، محاولة تلك النخبة في تجديد خطابها ودمج القضايا التي نجح اليمين المتطرف في توظيفها لاكتساب دعم الرأي العام، ويمكن رصد هذا التأثير في الأمثلة التالية:

في بريطانيا، يرجع المحللون الموقف المتشدد الذي يأخذه حزب المحافظين بقيادة دافيد كاميرون من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق برغبته في تقييد حرية الحركة لمواطني دول الاتحاد، وقوانين الهجرة ، غلى حاجته لمواجهة صعود حزب الاستقلال اليميني الذي يكتسب تأييد شعبي من مواقفه المتشددة تجاه هذه القضايا. ويأتي في هذا الإطار أيضا تلويح كاميرون بطرح قانون لإجراء تصويت على استمرار عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2017، إذا ما تجددت ولايته إثر الانتخابات النيابية القادمة في مايو 2015، مع إمكانية تقديم موعد إجراء الاستفتاء. وقد سعى كاميرون لتشديد قوانين الهجرة بإلزام الوافدين تأمين فرصة عمل خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من بلوغ أراضي البلاد، مع عدم حصولهم على الامتيازات الاجتماعية التي تقدمها الدولة قبل مرور أربعة سنوات [2]على الإقامة والعمل. واتخذ خطوة إضافية، بعدم استبعاده تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الاستقلال البريطاني، في مغازلة مباشرة لليمين المتطرفة لتعزيز فرصه في الانتخابات المقبلة.

وعلى المستوى الأوروبي، صوتت المجموعة المحافظة بزعامة المحافظين البريطانيين داخل البرلمان الأوروبي، لضم الأعضاء التابعين لحزب " البديل من أجل ألمانيا"، ويعد من اليمين المتطرف. وقد استفز ذلك التحرك حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، والمستشارة

1نفس المرجع السابق
2 نفس المرجع السابق

الألمانية أنجيلا ميركل، التي ترى في حزب " البديل"، عقبة سياسية كبرى ، خاصة إثر توليه دور الواجهة السياسية لحركة"الأوربيين القوميين ضد أسلمه الغرب PEGIDA."والتي أثارت جدل واسع في ألمانيا وألهمت حركات مماثلة في عدة دول أوروبية بخروج مسيرات معادية لأنظمة الهجرة وللجاليات المسلمة .

وفي فرنسا، دخل حزب الجبهة الوطنية في منافسة مع اليسار ويمين الوسط من أجل حشد دعم الجالية اليهودية في فرنسا (الأكبر في أوروبا بتعداد 500 ألف)، على إثر الاعتداءات المتزايدة التي ضربت المصالح وأماكن العبادة اليهودية، قبيل اعتداءات باريس الأخيرة، وبعدها. فرغم أن حزب الجبهة مشهور بمواقفه التي تتسم بالعنصرية ضد اليهود، حيث وصف مؤسس الحزب لوبن الأب المحرقة بأنها مجرد واحدة من "تفاصيل التاريخ"، إلا أنمارين لوبن، زعيمة الجبهة الوطنية الحالية تعمل على إعادة تشكيل صورة الحزب في هذا المجال، بل ذهبت إلى أن حزبها يعد حاليا المتحدث الأمثل باسم الجالية اليهودية، حيث أن التطرف الإسلامي، والجالية المسلمة بشكل عام، يغذيان مشكلة معاداة السامية. سعى الرئيس هولاند في المقابل لتدعيم صورته، وصورة اليسار، كالحامي الرئيسي لمبادئ الجمهورية الفرنسية والعلمانية فيما يتعلق بحماية اليهود، حيث نشر حوالي 10ألاف جندي بمناطق فرنسا الحساسة عقب الاعتداءات الأخيرة، وفي مقدمتها مواقع ودور عبادة يهودية. وقد أطلقت الحكومة حملة علاقات عامة، اشتملت على تصريحات قوية لرئيس الوزراء مانويل فالس، الذي أكد " فرنسا بدون يهودها .. لا تصبح فرنسا". كما حرص الرئيس هولاند على حضور مراسم تأبين في المعبد اليهودي الكبير في فرنسا بصحبة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو، مرتديا القلنسوة اليهودية .

وتعد ألمانيا نموذجا دالا على أن صعود اليمين قد أصبح ظاهرة في أوروبا، حيث أنه حتى في البلد الذي يتمتع بحساسية تاريخية خاصة ضد صعود التيارات والأحزاب اليمينية المتطرفة، ظهر إلى الوجود مؤخرا كيانين جديدين ينتميان لهذا التيار، حركة PEGIDA المناهضة للهجرة وللوجود الإسلامي في ألمانيا، وحزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني والمناهض للاتحاد الأوروبي .

خرجت حركة PEGIDA إلى الوجود منذ شهور قليلة ، حيث يركز خطابها على معاداة ما تعتبره "أسلمه" أوروبا ككل، وليس فقط ألمانيا،ما تعتبره اعتداء على الهوية الثقافية الأوروبية[1]، إضافة إلى الهويات القومية. وقد عمدت الحركة إلى حشد و تنظيم التظاهرات التي تحاول الحركة أن تكون كبرى من حيث حجم المشاركة، لتأكيد رفض الرأي العام لوجود الجاليات المسلمة. ونجحت الحركة في الوصول بأعداد المتظاهرين في بعض هذه التظاهرات إلى 18 ألف شخص[2] .

و قد أدى تنامي القاعدة الشعبية لحركة PEGIDA، إلى حدوث انقسام داخل حزب " البديل"، حيث مارس بعض مسئولي الحزب ضغوطا على مؤسس الحزب بيرنارد لوك، للتواصل مع الحركة وتبني تظاهراتها، استهدافا للاستفادة من شعبيتها المتزايدة. وطالب جانب من مسئولي الحزب في خطاب مفتوح وجه إلى قياداته، ببذل المزيد من الجهود لاجتذاب الناخبين، خاصة " الخائفين من أن تكون الغلبة للإسلام"، و دعوا إلى إعادة هيكلة الحزب بحيث تكون الرئاسة فيه مشتركة بين ثلاث قيادات، عوضا عن تركيز القيادة في يدي شخص واحد .

دعم هذا التوجه ما كشفه استطلاع للرأي عن توافق بين توجهات قاعدة الموالاة التقليدية لحزب "البديل"، ورسالة وأهداف حركة .PEGIDA فكشف الاستطلاع عن أن 71% من القاعدة الانتخابية لـحزبـ "البديل "ترى أن الإسلام في ألمانيا أصبح من القوة بحيث يستدعى التظاهر والاحتجاج .اجتماع هذه العوامل جعلت قيادات حزب "البديل"، تتخلى عن تخوفهم من أن يتم حسابهم على تيار شعوبي يلتزم خطاب بالغ التصادمية. وفي هذا الإطار، بدأت اجتماعات بين قيادات الجانبين للتنسيق، فضلا عن [3]مشاركة قيادات البديل ومسئوليه في تظاهرات نظمتها.PEGIDA .[4]

المبحث الثالث: آليات الأوربية لمكافحة الهجرة غير شرعية القادمة من ليبيا

1نفس المرجع السابق

ظهرت حركة بيغدا في 20اكتوبر2014،في مدينة درسن البرجوازية المحافظة ،شرق ألمانيا وهي اختصار للعبارة
4وطنيون أوربيون ضد أسلمه الغرب

إن الحديث عن آليات أوربية للحد من ظاهرة الهجرة غير شرعية القادمة من السواحل الليبية تختلف تماما عن تلك الآليات والجهود قبل الأزمة الليبية سنة (2011). كانت الجهود الأوربية متعددة منها الإجراءات ذات طابع عقابي وردعي من خلال إنشاء مراكز الإيواء،الاعتقال الترحيل للمهاجرين غير شرعيين كما أتبعت الدول الأوربية سياسيات أحادية عن طريق الاتفاقية الثنائية بين بلدان الضفة الجنوبية والشمالية من البحر الأبيض المتوسط.

في ظل التدفقات الضخمة للمهجرين غير الشرعيين من البوابة الليبية (2015/2011) فرضت على الدول الأوربية خطط وإستراتجيات لمكافحة الظاهرة في ظل المخاطر المتعددة القادمة من السواحل لليبية عبر قوارب المهاجرين غير شرعيين

المطلب الأول:تعزيز رقابة الحدود الخارجية : بغض النظر عن الانقسامات الواضحة،بين الدول الأوربية حول ملف الهجرة غير شرعية ،تبين أن الدول الأوربية رؤية مشتركة وموقف جماعيا ،عدم المشاركة في استقبال الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم من الضفة الجنوبية للمتوسط ،و التفت الدول الأوربية حول هدف واحد ضمان أمن حدودها .

في 20فبراير 2011 أي بعد ثلاثة أيام من اندلاع الثورة في ليبيا قرر الاتحاد الأوربي إطلاق عملية هيرمس (Hermes)2011لتميد مجال وعمل أنشطة الوكالة الأوربية للتعاون العامالياتى على الحدود الخارجية (Frontx) من أجل تعزيز مراقبة الحدود الأوربية في وسط البحر المتوسط .أتضح دور فرونتكس في الحراك العربي من خلال عمليات الاستجابة تجاه الأزمة.[1]

وعملية(هيرمس) كلفت 12مليون أورو تضمنت في البدء قوات خفر السواحل المشتركة لإتحاد الأوربي بين تونس وليبيا ، امتدت خلال عام 2011 لتغطية جزء أكبر من البحر الأبيض المتوسط ،بما في ذالك المناطق الواقعة بين دول جنوب أوربا وليبيا ومصر.

بالإضافة إلى الرقابة واعتراض الأشخاص المشتبه بقيامهم بالدخول غير نظامي إلى دول الإتحاد الأوربي،هدفت العملية إلى تحديد موقع من يسهلون التنقلات غير النظامية واعتقالهم.

1دلفين بيران،الثورات العربية والهجرة وراء البحر الأبيض المتوسط،ووحدة أوربا،الكتاب المتوسطى2011،صفحة 298

وهنا أكدت وكالة (فرنتكس) على نجاح العملية ليس في اكتشاف الناقلين غير النظامين فقط واعتراضهم فحسب بل أيضا في إنقاذ الأرواح من خلال البحث والإنقاذ.

وفى 12أفريل2012 وافق الإتحاد الأوربي على طلب إيطاليا على تعزيز صلاحيات الوكالة الأوربية لإدارة التعاون ألعمالياتي على الحدود الخارجية وتعديل إطارها القانوني ، كما أوصت المفوضية الأوربية .

حيث صرح الوزير الخارجية الفرنسي في قوله:(إن تعزيز الوكالة الأوربية الإدارة التعاون ألعملياتي على الحدود الخارجية يهدف إلى مساعدة الأشخاص في عرض البحر من أجل إعادتهم فورا ألي نقطة الانطلاق وليس إرسالهم إلى الأراضي الأوربية)[1]

المطلب الثاني: الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود

إن السياسة الأوربية للحد من الهجرة غير شرعية نحو أوربا عبر البوابة الليبية يمكن أن نبرز في الدور الذي قام بيه الإتحاد الأوربي لدعم عملية الانتقالية التي شهادتها ليبيا ،ومع انتخابات يوليو2012 مثل الإتحاد الأوربي شريكا رئيسا داعما لليبيا من خلال برنامج شامل يركز على دعم الإدارة العامة والهجرة والمجتمع المنى والخدمات الاجتماعية والأمن،

كما وافق الاتحاد الأوربي على إرسال مهمة تدريبه إلى ليبيا لمساعدتها على السيطرة على الحدود البرية والبحرية للحد من تدفقات المهاجرين غير شرعيين نحو أوربا والتي عرفت تحت مسمى بعثة لمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا(Europenan Union Integrated Border Management Assistance Mission in Libya).

هذه البعثة مقرها طرابلس، كانت تحت إشراف اللجنة الأمن والدفاع في ليبيا التابعة للمؤتمر الوطني الليبي في مهمة لمدة سنتين هدفها مساعدة السلطات الليبية (لا توجد سلطة بالمفهوم التقليدي) من أجل تحسين وتطوير عملية مراقبة الحدود الليبية ،(البرية جوية بحرية)

عن طريق تقديم الاستشارة والتدريب لمختلف الأسلاك الأمنية من خفر سواحل وحراس الحدود و شرطة المطارات ، وأهدافها الإستراتجية مساعدة السلطات الليبية على القدرة

1نفس المرج السابق صفحة299

التنسيق بين مختلف الوزارات و الأجهزة الأمنية المكلفة بحماية الحدود والاستفادة من التجهيزات و المساعدات التكنولوجية في مراقبة الحدود وضبطها .

تمت التدريبات في المعابر مثل معبر غدماس ، ورأس جدير طرابلس وميناء مصراتة انطلقت هذه البعثة في عملها في شهر مايو 2013 والتي استفاد مناه المئات من العنصر الأمنية وكلفت العملية 26 مليون يور[1]

في 13أفريل2013 تخرجت دفعة من الضباط قدر عددهم ب110ضابط من خفر السواحل الليبية الليبي بعد إكمالهم دورة تدريبية من إشراف الخبراء خبراء البعثة الأوربية لإدارة المتكاملة للحدود اللبيبة(EUBAM) ومن ضمنهم 15 ضابط من الشرق الليبي طبرق فرغم المخاطر الأمنية والاختلاف بين طرابلس و طبرق فالبعثة الأوربية كانت محددة الأهداف فهي بعثة مدنية لا تملك أي سلطة تنفيذية تقدم التدريب و الاستشارة لكل أللأطرف من أجل ضبط الحدود الليبية لما تشكله من مخاطر للدول الأوربية فليبيا دولة عبور لتدفقات الهجرة غير شرعية في ظل الفوضى الأمنية.

ويتم التدريب على:

- كيفية القيادة الزوارق و عملية صيانتها واستعمال الأجهزة المتطورة في مراقبة الحدود البحرية.
- عملية البحث والإنقاذ
- دروس في القانون البحار ومهم الضباط خفر السواحل

وفى حفل التخرج قال رئيس البعثة السيد :Peter Rundell (إن الأداء العالي والمحترف للمتدربين يبشر أن الحدود الليبية في المستقبل سوف تكون محمية ونوه بدور خفر السواحل في إبقاء الحدود البحرية أمنة والحد من الأخطار المشتركة بين ليبيا و الدول الأوربية)

وفى مراسيم التخرج حضر رئيس خفر السواحل الليبية العميد على بوشناق متقدم بالشكر [1]لما قامت بيه البعثة الأوربية لإدارة المتكاملة للحدود اللبيبة(EUBAM) واعرب عن

1 Eu border Assistance Mission in liypa conclues latest training for naval cast guards. On www.eeas.ruropa.eu/serch/index_en.htm?q=the20problem2of20illegal20immigrati20from 20libya

التحديات التي تواجها ليبيا في تامين الحدود البحرية ، وأضاف أن التعاون يجب أن يكون بين الطرفين لي المخاطر المشتركة بين ليبيا و الأوربية.

وقامت البعثة الأوربية لإدارة المتكاملة للحدود اللبيبة(EUBAM) بمهام أخرى طيلة مدة المهمة كمثال على ذالك الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10ديسمبر2013 ونمت ملتقى تحت عنوان حقوق الإنسان والهجرة في ليبيا وغيرها من المهام المتعلقة بالحدود والهجرة غير شرعية من اجل الحد من التدفقات المهاجرين غير شرعيين من ليبيا فهذه الإستراتجية كانت متبعة مع نظام القذافى الاستعانة بمصادر خارجية فنظام القذافى كان الجدر الأول للمهاجرين غير شرعيين فقد سجل عام 2010 240مهاجر غير شرعي، و هي إستراتجية مع آليات أخرى يقوم بها الإتحاد من أجل الحد من هذه الظاهرة[2]

المطلب الثالث أوربا والخيار العسكري في مجابهة الهجرة غير الشرعية:

يطرح توالي كوارث غرق المهاجرين في البحر المتوسط على دول الاتحاد الأوروبي البحث مُجددًا عن خطة لاحتواء هذه الظاهرة التي ما انفكَّت تتنامى سنة بعد أخرى .وبعد إخفاق الحلول والآليات الوقتية التي وضعها الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، بدأ يسعى إلى اعتماد الخيار العسكري من خلال تجميع قطع بحرية وجوية تمهيدًا لضرب المراكب التي تستخدمها الشبكات الضالعة في تهريب المهاجرين.

تُواجه أوروبا خيارات صعبة مع الهجرة غير النظامية من جنوب البحر المتوسط. عندما غرق أكثر من 800مهاجر يوم 20 /نوفمبر 2015 قبالة السواحل الليبية ،عاد الحديث مُجددًا عن اللجوء للخيار العسكري لاحتواء تلك الظاهرة. وكان الاتحاد الأوروبي قد شكَّل في الشهر الماضي قوة بحرية مؤلَّفة من حاملة طائرات وثلاث سفن حربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط. وفيما يُحاول الأوروبيون الحصول على ضوء أخضر من مجلس الأمن أو إحدى الحكومتين الليبيتين لتنفيذ عمليات عسكرية داخل المياه الليبية.

تتردد أوروبا في تنفيذ عملية "يوناف فور ميد (Eunavfor Med) "التي ترمي لمكافحة تدفق المهاجرين غير النظاميين من السواحل الليبية نحو سواحل جنوب أوروبا، وسط

1 libd
2 Lbid

ضغوط لتطويرها إلى عملية برية، خصوصًا من بريطانيا. وبالرغم من تحذير الحكومتين الليبيتين المتنافستين في طرابلس وطبرق، كل على حدة، بقصف أية سفينة تدخل المياه الليبية من دون إذن، يؤكد قادة العملية أن "لا مناص من تدخل (عسكري) في السواحل الليبية" ما يُؤشِّر لثلاثة سيناريوهات في المرحلة المقبلة[1]:

انطلقت عملية "يوناف فور ميد (Eunavfor Med) "في أواخر جوان الماضي بهدف كشف شبكات الهجرة غير النظامية المنطلقة من السواحل الليبية، والقضاء عليها بوصفها شبكات للاتجار بالبشر. وتقررت العملية في أعقاب غرق سفينة صيد وهلاك 800 مهاجر غير شرعي كانوا على متنها في طريقهم من ليبيا إلى الساحل الإيطالي في افريل الماضي.

وتتألَّف قوة "يوناف فور ميد"، التي دخل مقر قيادتها في روما حيز العمل في أواخر جويلية، من 1020 عسكريًّا غالبيتهم من الإيطاليين والفرنسيين، من بينهم 800 رجل يُرابطون في البحر. ولذا فهي تختلف بحكم طبيعتها العسكرية البحتة عن عملية "تريتون (Triton) "التي رمتْ أساسًا لإنقاذ المراكب المُعرَّضة للغرق والحاملة لمهاجرين غير نظاميين على متنها.

تمويل الدوريات البحرية

ورصدت الحكومات الأوروبية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي موازنة قيمتها 11.8مليون يورو للمرحلة الأولى من العملية. وكان القادة الأوروبيون قد ناقشوا في قمة عقدوها في 27 افريل الماضي خطة عمل من عشر نقاط تَصدَّرها رصد 120 مليون يورو سنويًّا لتمويل الدوريات البحرية وإرسال السفن الحربية والمدنية والمروحيات إلى سواحل بلدان الجنوب، لترصد مراكب المهاجرين غير النظاميين التي تنطلق منها.[2]

الأهم من ذلك أن أوروبا خصصت لهذه القوة أسطولًا من البواخر والطائرات الحربية يدل حجمُه على أنها جادة في حربها على شبكات الهجرة غير النظامية، فقوام تلك القوة أربع قطع بحرية، هي: حاملة الطائرات الإيطالية "كافور(Cavour) "، وسفينتان ألمانيتان وثالثة بريطانية، بالإضافة لطائرات من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا ولوكسمبورغ، لم يُكشف عن نوعها. ومن الواضح أن قوة ضاربة بهذا الحجم لا يمكن أن تقتصر مهمتها على اعتراض

1 Anne lenir «,une intervention au sl por luttner les trafiquants de migrantnts en Libya » source http://www.la-croix.com/…/Contre-amiral-Blejean-Une-interve

2 Henri Michell,lshanaa Alexandra , « travesrsee de la mer meditranee atut prix »30/04/2016 source http://www.liberation.fr/…/traverser-coute-que-coute_1331905

سفن صيد متهالكة تنقل مهاجرين مُنهكين وغير مسلحين. لذا فالأرجح أنها ستركز في المرحلة الأولى على جمع المعلومات الاستخبارية عن شبكات المهربين ومعرفة السفن التي يستخدمونها والحيل التي يلجئون إليها لاستقطاب المرشحين للهجرة. أمَّا في المرحلة المقبلة فلا يُخفي قادة العملية عزمهم على مهاجمة السفن لاعتقال ربَّانها والقبض على رؤساء شبكات المُهربين. ويوجد على متن السفن الحربية مترجمون وخبراء قانونيون للإشراف على ما يبدو أنها عمليات استنطاق للمُهرّبين المُعتقلين[1]

سوف تستُستخدم تلك المعلومات لمهاجمة معاقل المهربين على السواحل الليبية، خاصة مع عدم قدرة حكومتي طرابلس وطبرق على السيطرة على سواحل البلد التي تمتد على مسافة 1740 كيلومترًا. تؤكد التصريحات التي أدلى بها بعض قادة العملية الأوروبية أنهم لا ينوون في الوقت الراهن الدخول إلى المياه الإقليمية الليبية لملاحقة المُهربين، "انطلاقًا من أن ليبيا دولة ذات سيادة ولا يجوز خرق مياهها الإقليمية من دون إذن من إحدى حكومتيها أو من الاثنتين معًا"[2]

وبموجب القانون البحري الدولي يستوجب السماح بدخول قطع من أسطول "يوناف فور ميد" المياه الليبية استصدارَ قرار من مجلس الأمن ومن إحدى الحكومتين الليبيتين على الأقل أو من الاثنتين معًا. ولم يعُد خافيًا أن عدة حكومات أوروبية، وبخاصة فرنسا وإيطاليا، تمارس ضغوطًا في الكواليس لحمل مجلس الأمن والحكومتين الليبيتين على قطع تلك الخطوة، وانتقلت المفوضة السامية للسياسة الخارجية الأوروبية فديريكا موغريني إلى الأمم المتحدة خصيصًا لمحاولة إقناع أعضاء مجلس الأمن بإصدار قرار يمنح الضوء الأخضر لتدخل عسكري في ليبيا، تحت عنوان "عملية بحرية" بحسب المصطلح الذي استخدمته، لكن جهودها أخفقت بسبب الانقسام بين أعضاء المجلس في شأن التعاطي مع هذا الملف . والأرجح أن المجلس مُصرٌّ على رفض إجازة تلك العملية في ليبيا ما لم يكن هناك اتفاق مع حكومتي طبرق وطرابلس.

إلا أن باريس وروما لم تقتنعا بصعوبة استصدار قرار يُعطي الضوء الأخضر للعملية، فأعلنتا عزمهما على تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن يُبيح تدمير السفن التابعة لمهربي

1 Anne Lenir libd
2 Anne Lenir libd

المهاجرين غير النظاميين، بيد أنهما نخليتا عن الفكرة بسبب معارضة الأمين العام للأمم المتحدة لتلك الخطوة، وحثه على استبعاد الحل العسكري. أمَّا على الصعيد الليبي فأنذرت الحكومة الليبية، المعترف بها دوليًّا، البلدان الأوروبية بأنها ستستهدف أية سفينة تدخل مياهها الإقليمية من دون إذنها[1]. وأتى الإنذار بعد يومين من موافقة وزراء الخارجية الأوروبيين على إطلاق العملية العسكرية البحرية الرامية لضرب شبكات تهريب المهاجرين. ومن شأن هذين العنصرين، أي: المعارضة الأممية والتحذير الليبي، أن يُقلِّلا من احتمالات إقدام القوة الأوروبية على التوغل في المياه الليبية واستهداف سفن المهاجرين المُبحرة فيها.

مع ذلك، إذا ما تغيرت الظروف بما يحمل مجلس الأمن على إجازة مثل تلك العملية العسكرية، فإن الإقدام عليها سيؤجِّج الغضب ويستدعي ردود فعل ليبية عنيفة على المصالح الأوروبية، ويُعمِّق بالتالي الفوضى وانفلات الأمن في البلد. وقد كشفت صحيفة "ذي غارديان "البريطانية النقاب عن ملف من تسع عشرة صفحة يفيد بأن القوة العسكرية الأوروبية تعد مزيجًا من العمليات الاستخباراتية والبحرية والجوية، ولم تستبعد إرسال قوات على الأرض، ولهذا عملت المفوضة السامية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي موغريني من أجل الحصول على تفويض من مجلس الأمن[2]

بهذا المعنى يمكن اللجوء لخيارات أخرى أقل استعلاء على القانون الدولي وأكثر فعالية في ضبط موجات الهجرة غير النظامية، فلدى أوروبا مجموعة آليات يمكن أن تعطي نتائج أفضل من الضربات العسكرية على سواحل ليبيا، التي سيكون ضحاياها من المهاجرين والمواطنين الليبيين أكثر بكثير من قادة شبكات التهريب. ويكفي أن نستعرض الآليات التي وضعتها أوروبا للتعاطي مع ملف الهجرة غير النظامية لندرك اتساع مساحة الخيارات السلمية المتاحة لها قبل اللجوء للخيار العسكري. وفي مقدمة تلك الآليات وكالة الشرطة الأوروبية "يوروبول (Europol) "التي تم تعزيزها وخاصة بإنشاء برنامج "JOT MARE"الرامي للقبض على شبكات المهربين وتفكيكها، ووكالة التعاون القضائي "EUROJUST"، ووكالة الأمن البحري "FRONTEX" المكلفة بمراقبة الحدود،

مقال على قناة روسيا http://arabic.rt.com/.../786637-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%.../

1اليوم أوربا و قوارب الهجرة غير شرعية

حمزة الأمين، "المهاجرون السريون بين خيارات القتل والجوع والغرق"، البيان الإماراتية، 30 إبريل 2016

2 http://www.albayan.ae/deutsch.../politics/2015-04-22-1.2359221

وجميعها يصب في البحث عن رؤوس الشبكات وأرصدتهم المالية من أجل جرّهم إلى القضاء وتدمير السفن التي يستعملونها. وباستخدام هذه الآليات يمكن للبلدان الأوروبية القيام بمراقبة جوية وتبادل المعلومات حول المُهربين من خلال عمليات التصنت على الهواتف والمعلومات التي تجمعها البوارج التي تجوب البحر المتوسط في إطار عملية "تريتون"، وهي العملية التي ضاعف الاتحاد الأوروبي الاعتمادات المخصصة لها ثلاث مرات.

مُلاحقة شبكات المُهرّبين

ويمكن القول: إن أحد الأخطاء الكبرى لأوروبا تمثَّل في إنهاء إيطاليا برنامج "ماري نوستروم" الخاص بالبحث عن المهاجرين في المتوسط وإنقاذهم في نوفمبر الماضي لأسباب مالية. وكان البرنامج يتجاوز إنقاذ السفن الجانحة إلى التعرف على شبكات المُهربين وملاحقة عناصرها؛ إذ ساعد النيابة الإيطالية في اعتقال 330 مُهرّبًا وإدانة أكثر من 100 منهم، بالإضافة لتوجيه التهم لثلاثة من كبار زعماء شبكات التهريب في مصر(7 .(وطالما استمرت أوروبا في تجميد هذا البرنامج، فإن مآسي الغرق الجماعي للمهاجرين في المتوسط ستتكرر[1].

كما أن برنامج "تريتون" الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في خريف 2013 على إثر تحطم كارثي لسفينة على سواحل جزيرة لامبيدوزا، أتاح إنقاذ أكثر من 150 ألف مهاجر في عرض البحر. وبسبب إلغائه حصلت كارثة أولى في مطلع العام الجاري قضى خلالها 800 مهاجر بين السواحل الليبية والإيطالية، تلتها كارثة ثانية يوم الأربعاء 5 اوت 2015 وراح ضحيتها 200 مهاجر[2].

فرانس 24 ، "الهجرة السرية في الاتحاد الأوروبي يُضاعِف موازنة عملية الإنقاذ ثلاث مرات"،إطلاع على الموقع : www.france24 .com ar/20160425-dfr/hlmt 2015 إبريل/نيسان 23 1

2 Malir Manon « Leurope envoger ses navies deguerre la mediterranee » , le Figaro, source http://www.lefigaro.fr/…/01003-20150424ARTFIG0001-immigrat 10/05/2016

خلاصة الفصل:

أثرت تدفقات الضخمة جدا للمهاجرين غير شرعيين نحو أوربا عبر البوابة الليبية على مسار الوحدة الأوربية وعاد الحديث عن الحدود الوطنية، فقد عادت نقاط المراقبة الحدودية في حوالي 70 نقطة مختلفة لم يحدث منذ بدء العمل بالاتفاقية عام1995 وشهدت دول جدران ونسيج الحدود كما فعلت النمسا والمجر والذي يعتبر ضربة قاسية لمسار التكامل والاندماج الأوربي.

كما تزايدات المخاطر التهديدات الإرهابية فإلقاء السلطات الإيطالية على أحد منتسبي التنظيم الإرهابي داعش متسلل مع قوارب المهاجرين الغير الشرعية أكد على المخاوف الأوربية ارتباط الهجرة غير شرعية والإرهاب الذي أصبح سلاح فتاك فيد التنظيمات الإرهابية مهدد السلم والأمن العالمي.

كما هو معلوم أوربا لازالت تعانى اقتصاديا جراء الأزمة الاقتصادية 2008 وارتفاع معدلات البطالة وسياسات التقشف و بالإضافة إلى موجات لمهاجرين غير شرعيين واللاجئين كلها عوامل زادت في صعود التيارات اليمين المتطرف أوربيا فقد وجدت بيئة لترويج لفكرها ودورها في تصاعد موجات كراهية الأجانب وخاصة الجالية المسلمة فقد ربط الإرهاب بالجاليات المسلمة والمهاجرين غير شرعيين فقد بلغ عدد المهاجرين غير شرعيين حوالي 200000مهاجر غير شرعي من بلدان الربيع العربي.

رغم السياسات الأوربية المتبعة للحد من هذه الظاهرة يبدو الأمر لا يتوقف فمحاولة تفعيل عمل الآليات التقليدية للحد من الظاهرة عبر وكالة فرنتكس ومحاولة تشديد الرقابة والبحث عن مصادر خارجية فالأمر في تفاقم فلم يبقى إلا الحلول العسكرية وقصب قوارب المهاجرين غير شرعيين رغم ما تحمله من مخاطر وحلول غير واقعية.

الفصل الثانى:

مخرجات الأزمة الليبية محليا وأثرها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ، آما في الفصل الثانى سوف نتناول مخرجات الأزمة الليبية محليا(على المستوى اقتصادي سياسي أمني) وكيف أثرت هذه التداعيات على ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا، و تبرز في هذا الفصل المفاهيم التي تناولنها في الفصل الأول التي تمكننا من فهم موضوع الدراسة .

وهذا ما سوف نشخصه من خلال المبحثين:

المبحث الأول: نتائج الأزمة الليبية داخليا

المبحث الثانى: الأزمة الليبية و ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا

المبحث الأول: نتائج الأزمة الليبية داخليا

سوف نتطرق في هذا المبحث التداعيات الأزمة الليبية على المستوى الاقتصادي ثم نتطرق كذالك الآثار المتربية سياسيا و أمنيا وكيف التداعيات حولت ليبيا إلى دولة فاشلة

المطلب الأول: الأزمة اللبيبة وأثرها على الاقتصاد:

تعتبر المحروقات 70 بالمائة من إجمالي الناتج المحلى، وما يزيد عن 95 بالمائة من الصادرات ، وما يقرب عن 90بالمئة من الإرادات الحكومية .

وتحتل ليبيا مكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية فهي تمثل حوالي 30 بالمائة من احتياطات النفط الخام.

تنتج ليبيا من النفط الخام حوالي 1.77مليون برميل يوميا أي ما يعادل 2 بالمائة من الإنتاج العالمي وقرابة ما يعادل 0.2 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي .[1]

كانت ليبيا تحت عقوبات الأمم المتحدة حتى تاريخ 2003 تاريخ رفعها والتي كانت عائق في أي نمو اقتصادي ، بعد رفع العقوبات أخذ الاقتصاد الليبي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات فبلغ متوسط نمو الناتج المحلى حوالي 5 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 2010/2004.

وشهد المعدل السنوي لتضخم في أسعار الاستهلاك اقل من 4 بالمائة، كما شهد احتياط الصرف من العملات الأجنبية ارتفاع من 20مليار دولار سنة2003 إلى 170 مليار سنة2010 .

رغم هذا النمو المسجل تعتبر ليبيا من البلدان التي تعمد على المحروقات واقل تنوع في الصادرات خارجها ، كما عرف الاقتصاد الليبي محدودية القطاع الخاص وسيطرت الدولة على على كل مناحي الاقتصادية وتركيز على العمالة الوافدة.

[1] رالف شامي'وآخرون,ليبيا ما بعد الثورة التحديات والفرص'صندوق النقد الدولي ,واشنطن ,واشنطن,2012,صفحة 2

إن الصراع في ليبيا كان مؤثر على مستوى إنتاج النفط الخام الى22 إلف برميل يوميا في جويلية 2011، ولكن تم استئناف الإنتاج ووصل إلى نصف مستوى قبيل الأزمة الليبية ولكن عاد لي التدهور في السنوات التالية .

تأثر النشاط الاقتصادي ليس فقط على قطاع النفط بل خارج قطاع المحروقات جراء تدمير البنية التحتية و من منشآت الإنتاج و إضراب الأنشطة الاقتصادية بكل أنواعها .

إن الصراع في ليبيا كان السبب رئيسي في تدهور الاقتصاد الليبي فقد تم تأثير مباشر على قطاع المالي (المصرفي) قطاع الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب قطاع الشحن البحري و الاستثمار الأجنبي.

فعلى مستوى قطاع المصرفي والمالي ، يشهد الدينار الليبي تقلبات حادة ومضاربات تؤدى إلى تراجعه بين سعر البنك المركزي و السوق السوداء للعملات بسب تدهور الاقتصاد الليبي رغم متانة الاحتياطات النقدية التي يملكها البنك المركزي وأصبح سعر الصرف الدينار الليبي الليبي أصبح يتحدد هبوطا وصعودا على وقع تطور التفجيرات الأمنية والقتال المتواصل والتهديدات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.

وصرح مصباح العكاري رئيس إدارة الأسواق المالية بالمركزي الليبي إن التهديدات التي تتبادلها الأطراف المتنازعة أدخلت الاقتصاد الليبي في مرحلة حرجة وخطيرة جدا، رغم الاحتياطات المالية الكبيرة التي تملكها الدولة .وتوقع العكاري هذه العوامل تدفع مزيد من التدهور وتدخل الاقتصاد في حالة انكماش كبير.

ويعاني العمل المصرفي ليبيا من صعوبات كبيرة بعدما تعرضت سيارات نقل العملة وفروع المصارف إلى عمليات سرقة وسطو مسلح مما أدى إلى إرباك كبير في عملية تزويدها بالأموال، خصوصا بالنسبة للفروع التي تقع في مناطق نائية أو تشهد أوضاعا أمنية غير مستقرة حتى أن العديد من موظفي المصارف قد تعرض إلى اعتداءات بالخطف والقتل والتهديد.

ودفع ذلك البنك المركزي الليبي إلى العزوف عن إمداد المصارف بحاجتها من السيولة وخاصة من العملة الصعبة، ما أدى إلى أزمة مالية في بعض قطاعات الاقتصاد وبالتالي إضعاف الدينار الليبي.

و كذالك أثرت الأزمة الليبية على الاستثمار فقد تم تجميد الاستثمارات الأجنبية في الوقت الحالي رغم كانت مؤشرات قوية بعد الثورة عن أعمار ليبيا واحتلت ليبيا بعد الثورة التي أطاحت بنظام معمر القذافي في عام 2011 مرتبة متقدمة في قدرتها على استقطاب المستثمرين الأجانب

وكانت الآمال معلقة على نجاح النشاط الاقتصادي في عام 2012، ولكن عام 2013 جاء مخيبا للآمال حيث بدأت الاضطرابات الأمنية في جوان 2013 الماضي وهي لا تزال مستمرة، مما أدى إلى تجميد معظم الاستثمار فقد زادت حدت الصراع و التفجيرات واختطاف الأجانب و بروز تهديدات الإرهابية مثل أنصار الشرعية و تنظيم الدولة الإسلامية وغياب سلطة مركزية فقد أصبحت ليبيا دولة فاشلة لمجال لي الحديث عن استثمار اجتبى في ظل هذا الوضع الأمني.[1]

هذه الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا أيضا عن تداعيات ملموسة على المستويين العالمي و الإقليمي، فقبل نشوب الصراع ، كانت حصة لبيبا تشكل 2 بالمائة من إنتاج النفط الخام في العام وأدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية.

بالإضافة إلى ذالك كانت ليبيا تستضيف حوالي 2/1.5 مليون من العاملة الوافدة، كانون يسهمون في تشغيل الاقتصاد الليبي فخروج هذه العمالة المفاجئ الوافدة إلى تخفيض التحويلات المالية كذالك

ازداد جموع العاملين في البلاد المجاور لليبيا مثل تونس ليبيا كما هذه الجموع التي لم يكن تستطيع إن ترجع إلى بلدان المنشأ أصبحت مرشحة إلى الهجرة غير شرعية و تحت وطأة جماعات تهريب البشر الذي أصبحت ليبيا البوابة الرئيسة للهجرة غير شرعية نحو أوربا .[2]

الأضطربات وشلل القطاع النفطي,يدفعان الاقتصاد الليبي لحافة الانهيار,على الموقع الألكترونى

يوم الاطلاع www.alarab.co.uk/m/?id=25162[1]d2016/05/2

[2]رامشامى,نفس المرجع السابق الصفحة 6

المطلب الثاني: نتائج الأزمة الليبية سياسيا

تم تحرير الأرضي الليبية من سيطرة القذافى ، وقتل القذافى وأبنه المعتصم واسر ابنه سيف الإسلام.

وهو ما يؤذن من ناحية رمزية على الأقل بأفول عهده إلى الأبد.

لقد سقط ألاف الضحايا منذ بداية الثورة 17 فيفرى، ومع أن القذافى قتل على أيدي الثوار، إلا أن ذالك لا يعنى اكتمال الثورة من حيث إرادة وفعل وتغير بما يؤدى إلى ليبيا الجديدة الحديثة ، فهناك تحديات والمشكلات المرتبطة بإرث 42 سنة من حكم القذافى، يحتاج الليبيون إلى فترة طويلة لمعاجلة سلبياته في كل شيء. لقد دمر القذافى فكرة الدولة والمؤسسات وحارب المجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية ،كانت أسوء إعمال القذافى ليست المتعلقة بالقمع والقتل وتبديد ثروة الأمة بقدر ما كانت خلخلة نظام القيم في المجتمع الليبي و إرباك مكونات ثقافة المجتمع السياسية .كل هذا الإرث صعب من المرحلة الانتقالية وصعوبة تشكيل مؤسسات الدولة . ولكن الثورة جعلت المشهد السياسي الليبي يتبلور و تتشكل خارطة قوى سياسية ويكمن إن نشير لها :

1المجلس الوطني الانتقالي: مثل أعلى هيئة معترف بيه وطنيا ودوليا بعد سقوط القذافى ومنذ بداية عمل هذا المجلس أعلن عن تمسكه بالديمقراطية وحكم القانون والشرعية الدستورية، جاء في شكل مبادرة شخصيات وطنية ثم تم مأسسته لاحقا.

هو عبارة عن تجمع شخصيات من مناطق مختلفة بعضها مستقل وبعضها له اتجاه سياسية ، مثل المجلس الانتقالي برلمان يمارس كذالك سلطات تنفيذية هذه أول هيئة مارست التشريع والتنفيذ بعد سقوط نظام معمر القذافى ولكن تعرضت لانتقادات كثيرة بسب نقص القاعدة التمثلية لجميع مناطق الوطن وناقص شرعية فهو ناتج عن الشرعية الثورية لا الشرعية الانتخابية كما لم يستطيع فرض سلطته في ظل قوى أخرى في الشارع تملك السلاح وقوة التأثير.[1]

[1]عبد الإله بلقزيز,**رياح التغير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر المغرب سورية ليبيا** ,مركز دراسات الوحدة العربية ,2012,طبعة 2,صفحة285

2 المجالس المحلية: هي كيانات تم إنشائها بمبادرات كانت بعضها سرية أثناء الثورة لتتولى إدارة المدن والمناطق بعد تحررها من قبضة النظام،تولت هذه المجالس إدارة المدن والمناطق تولت أدارة قطاع الخدمات، هذه الكيانات المحلية هناك من تملك اذرع عسكرية خاضعة لسلطتها .

رغم أن الغالبية العظمى من المجالس العسكرية كيانات مستقلة تباشر إدارتها بالقوة للمدن مثل طرابلس، وفى كثير من المجالس المحلية لا تسيطر على الأذرع العسكرية ' كما كان تشكيك في هذه المجالس من ناحية الشرعية وتم المطالبة بحلها وإجراء انتخابات لاختيار مجالس جديدة وهذا ما يعكس صراع التيارات السياسية والإيديولوجية وحتى القبلية وتعثر المرحلة الانتقالية وتفجر الصراعات في ليبيا.

3/ ائتلاف 17 فيفرى:

وهي تجمعات تضم الناشطين الشباب والحقوقيين الذين شارك وفى الموجة الأولى في الثورة ضد نظام معمر القذافى.

هيا تنظيمات مغلقة لا تسمح بالانضمام لها، تبرر ممارستها وخطابها من الشرعية الثورية، وهيا تمارس سلطة فعلية بدون الرجوع لي أي جهة فعليا وهذه التنظيمات سببت مشاكل في بنغازي ثم انتقل الأمر لي طرابلس وذالك لي الصبغة الإيديولوجية لكل تنظيم مثلا في طرابلس كان تحت سيطرة تنظيم الأخوان المسلمون.

وبعد قيام أول سلطة تشرعيه ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي تم حل في بنغازي وتحول إلى منظمة مجتمع مدني ، عكس طرابلس اكبر المدن الليبية بقى يقوم بي أعماله وهو ما جعل يدخل في صدمات ضد أطراف أخرى تختلف معه في الإيديولوجية واتهم الإتلاف انه أداة في يد الأخوان ليصبح ادات لي تحيق أهدافهم وإقصاء من يختلف معهم .

هذه الكيانات السياسية نتجت لغياب أي إشكال حياة سياسية في عهد القذافى والفراغ الذي تركه وهو ما صعب من المرحلة الانتقالية و جعلها تتعثر وتدفع ليبيا لي مزيد من الصراعات والتمزق.[1]

[1]عبد الإله بلقزيز,نفس المرجع السابق ,صفحة 286

وبرزت ثلاثة تيارات رئيسة في ليبيا بعد الثورة الليبية في الساحة السياسة:

1 تحالف القوى الوطنية: ظهر تحالف القوى الوطنية بعد ثورة17 فيفرى2011، هذا التحالف يتشكل من بين مجموعة من الأحزاب والتيارات التي عجبت بها الساحة الليبية بعد عقود من الحكم الفردي.

ضم هذا التحالف 44حزبا صغيرا التي عجبت يبهم ليبيا بعد الثورة بالإضافة إلى شخصيات مستقلة ومنظمات المجتمع المدني، ويقوده الشخصية الوطنية محمود جبريل المسئول السابق في المجلس الوطني الانتقالي الليبي، من مبادئ هذا التحالف المواطنة ،الديمقراطية ، حقوق الإنسان

ذو اتجاه ليبرالي وعلماني ،شارك في انتخابات المؤتمر الوطني العام حصل على 39مقعد [1]

2 حزب الجبهة الوطنية:

تشكل هذا الحزب في طرابلس بعد سقوط نظام معمر القذافى،تعود جذوره إلى الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا

التي تشكلت في المنفى عام (1981)كان من أهدافها إقامة بديل ديمقراطي لنظام القذافى وحاولت الانقلاب عليه من خلال معركة باب العزيزية بالتنسيق مع بعض الضباط المنشقين عام 1984.

أطلقت الجبهة عام 1990 مشروعا سياسيا عرف باسم مشروع أجدابيا، ونسق قادتها مع ضباط بالجيش في مسعى للإطاحة بالقذافي في الانتفاضة، وشكلت بين عامي 1987 و1990 وحدات عسكرية عملت انطلاقا من أراضي تشاد عرفت باسم الجيش الوطني الليبي.

هدفه من النشاط السياسي بعد الثورة نظام ديمقراطي مبنى على فصل السلطات والتداول السلمي على السلطة في ظل تعددية حزبية ترأسه محمد المقر يف الذي شغل رئيس المؤتمر العام الليبي منذ 2012 إلى غاية ماي 2013 امتثال قانون العزل السياسي ولكن حصلت على رئاسة المتمر العام ورئاسة الحكومة اللبيبة

[1]محمد خشانة,**المشهد الأمني والسياسي لليبيي** ,على الموقع الإلكتروني

: www.aljazeera.net/know/edgegate/newscovenage/2014/09/10تاريخ الإطلاع 2016/05/28

التيار الإسلامي:

1الإخوان المسلمين:

تأسس فرع ليبيا لجماعة الإخوان المسلمين عام 1949، أعلنت الجماعة في ليبيا تأسيس حزب العدالة والبناء في 3 مارس/آذار عام 2012 برئاسة محمد صوان. وقال الحزب إنه يهدف إلى المساهمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي فعال يستأصل جذور الاستبداد وحكم الفرد ويعزز المشاركة السياسية من خلال العمل السلمي، ويقوم على أساس العدل والحرية والكرامة ويفسح المجال لكافة المواطنين بالمشاركة في بناء دولتهم، إضافة إلى بناء قضاء عادل ومستقل يضمن الحقوق والمساواة بين المواطنين.

وفي الجانب الاقتصادي، يراهن الحزب على عملية تنمية اقتصادية مستدامة وخلق اقتصاد حر تنافسي قائم على العدالة في توزيع الثروة ويصحح سوء توزيع الدخل عبر إرساء قواعد المساواة الاجتماعية من أجل التقليل من معدلات الفقر والبطالة إلى حدها الأدنى.

ويطمح الحزب إلى بناء مؤسسات الدولة العامة على أساس اللامركزية الإدارية والرفع من كفاءة أدائها وبشكل متوازن في كافة المناطق، ويسعى إلى معالجة بؤر التوتر التي خلفها النظام السابق بتحقيق الإنصاف والمصالحة الوطنية. حصل الإخوان في أول انتخابات ديمقراطية على 17 مقعدا من أصل ثمانين مخصصة للقوائم الحزبية، وفي انتخابات جوان 2014 حصلوا على 23 مقعدا.

2الحركة السلفية: فهو معروف عن الحركات السلفية بحرصه على طاعة ولى الأمر فقد أتحذو موقف سلبي من الثورة ' بعد سقوط نظام بدأت تعلن عن نفسها في و كل المدن وبدأت في تنظيم نفسها ، استغلت غياب سلطة قوية في اقتطاع ما تريد لسيطرة عليه من مساحات مثل المساجد أو الدعوة في الشوارع وتشكيل بعض من إفرادها جماعتا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر في بعض أحياء مدينة طرابلس وفهم السياسة بمنظر تغير من القاعدة ،تنتشر بشكل سريع في أوساط فئات من الشعب خاصة الشباب الأقل تعليم ترتبط هذه الحركة السلفية بالحركة السلفية العربية خاصة السعودية أو ما يعرف الحركة الوهابية.

3الاتجاهات الإسلامية الجهادية:

هذه تلك الاتجاه الإسلامية جهادية كانت أبرزهم الجماعة المقاتلة الليبية فيما مضى شكل هذه الجماعات وقود الثورة و ساهمت في إسقاط نظام ومن أبرز القادة عبد الحكيم بلحاج القائد العسكري لمجلس طرابلس أو حاكمها العسكري الذي ينضوي تحته الآلاف من المسلحين، الذي في كل تصريحاته الإعلامية أنهم مع الدولة المدنية فقد أعلن هو ورفقائه عن تأسيس حزب سياسيي و تحول للعمل المدني ،[1]

التيار الفيدرالي:

ترجع جذوره إلى العهد الملكي فقد مثلت برقة وفزان وجبل نفوسة إقليم واحد، تعرضت هذه المناطق لي إهمال النظم السابق فقد طالبت قيادته بي التعويض والاهتمام أكثر بهذه المناطق من السلطة المركز

من أبرز رموزه الضابط الملكي السابق أحمدا لزبير السنوسي وإبراهيم الجصران أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وأعضاء في الكتائب المسلحة،

تم الإعلان عن إقليم برقة الاتحادية بزعامة أحمد السنوسي في مؤتمر عقد في بنغازي عام بعد الثورة سنة2012، لي عدم تفاعل السلطات المركزية مع مطالبهم قد دعوى الرجوع إلى النظام الفدرالي كما كان في العهد الملكي ثلاثة أقاليم برقة فزان (الجنوب) إقليم طرابلس .

لكن السلطات الانتقالية المركزية رفض هذا الانفصال عن السلطات المركزية واحترام الدستور ووحدة الأرضي الليبية.[2]

هذه الخارطة السياسية الليبية بعد ثورة 17 فيفرى 2011، فهي بحق خارطة سياسية بتضاريس وعرة سياسيا اجتماعيا قبليا وجهويا وايدولوجيا الأمر الذي شكل صعوبة فى تجاوز المرحلة الانتقالية و بناء مؤسسات قوية ودولة موحدة فى ظل الأمن والاستقرار.

[1]عبد الإله بلقزيز,نفس المرجع السابق ,صفحة 288

[2]محمد خشانة, مرجع سابق

المطلب الثالث: نتائج الأزمة الليبية أمنيا:

عمل النظام في ليبيا على عدم بناء جيش يملك قوة الرادعة والتسليح الجيد وكان التركيز منصبا على إنشاء الكتائب الأمنية متفوقة عسكريا على الجيش النظامي من كافة الجوانب العدد والتسليح والتجهيز والتدريب وذالك لحماية نفسه.

الثورة كانت سلمية في بداية، ثم وخلال ثلاثة أيام تحولت إلى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة بسلاح.كما سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام ، واستيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة و الأجهزة المخابراتية عموما ،مما ترتب على ذالك فراغ أمنى كاملا[1]

- انهيار مؤسسات الدولة بالكامل خاصة في المناطق المحررة والتي كانت تمثل نصف الإقليم الليبي تقريبا.
- حدوث انفلات أمنى شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة ،بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت عددها في مدينة بنغازي 45مجموعة البعض منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة بعد سقوط القذافى أكثر من 100مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبع أيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال.
- تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة بادعاء المحافظة على الأمن.
- إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة العليا وفروعها في المدن الليبية كافة ، حيث وصل العدد إلى رقم تجاوز 40الف عنصر. وكان البعض منهم رجال شرطة وجيش والثوار و مواطنين مساهمة منهم للحفاظ على امن مناطقهم أو طلبا للحماية أو الحصول على منح مالية إضافية.

عاشور شوايل ح،واقع الأمن الليبي في المرحلة الانتقالية>، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في مرحلة 1الانتقالية برعاية مركز كارنغى للشرق الأوسط22-23يناير2014

- إنشاء أجسام موازية لكتائب الجيش تحت مسمى الدروع لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية ولعدم وجود هيكلة واضحة للجيش في بداية ثورة 17 فيفرى.

2المؤسسة الأمنية الشرطة:

لم يكن من هناك من النظام السابق بتأسيس أمن بمفهومه الذي يحاف على النظام العام بل الحفاظ عن النظام نفسه، لم يكن الانضمام والانخراط في هذا القطاع الهام والحساس يتم عن طريق الكفأة بل مبدأ الولاء والقبيلة والعشيرة.[1]

ومن جانب أخر الشرطة في المنطقة الشرقية والمناطق المحررة أثناء تفاعل الثورة تم استهداف مقراتها الأمنية فتعرضت المراكز والأقسام والإدارات الى الحريق والإتلاف وسرقة كافة أجهزة ومعدات وسيارات الشرطة وسلاحها،فأضطر أغلب رجال الشرطة إلى ترك مقارهم وحصل انفلات أمنى كبير وفوضى أمنية مستمرة حتى اليوم.

على الرغم من دعم وزارة الداخلية من جانب السلطة التشريعية والحكومة الليبية المؤقتة بالإمكانيات اللازمة ،لم يتحقق الأمن بصورته المطلوبة الأسباب جوهرية عدة منها:

.عدم التزام عدد كبير من الضباط و ضباط الصف والأفراد بواجباتهم،إما خوفا بسب انتشار السلاح لدى العامة، وسلبية واتكالية وعدم اهتمام بسبب عدم وجود الرادع، وقصور بعض القيادة الأمنية متابعة مرؤوسيهم ومعاقبة المقصرين منهم وفق القانون .

.في فترات لاحقة أنضم عدد كبير من رجال الشرطة وضباط الصف، وأفراد إلى التشكيلات المسلحة والمشاركة في الثورة ، هذا خلق ازدواجية في العمل، وأصبح عدد كبير من منتسبى الشرطة يتقاضون مرتباتهم بالإضافة إلى تقاضى المنح والمكافآت المخصصة للثوار المنتسبين للكتائب المسلحة الأمنية المختلفة.وترتب عن ذالك أن التحاق رجال الشرطة المذكورين بأعمالهم أصبح يتم بشكل صوري مع التزامهم بالحضور إلى الكتائب لأمنية المنخرطين إليها لضمان الحصول على المرتبات والمكافأة. وترتب عن هذه الإزدوجية عدم التحاق عدد كبير من رجال الشرطة وغيرهم بأعمالهم.[2]

1 عاشور شوايل ، مرجع سابق الذكر

2عاشور شوايل مرجع سابق الذكر

عدم توفر مؤسسة تشرعيه وسلطة تستطيع تحمى رجال الشرطة أثناء أداء مهامهم فى مكافحة كل أشكال الجرائم ومواجهة المجرمين بالسلاح،الأمر الذي يترتب على هذه المواجهة حدوث وفيات أو إصابات تضع عضو الشرطة وأسرته وقبيلته في مواجهة منفردة مع أهلي المجني عليه،ما تسبب في تراخى وسلبية الكثير منهم حرصا على سلامتهم.

عدم الأخذ بمبدأ مكافئة المحسن ومعاقبة المقصر وصرف المرتابات كل نهاية الشهر للجميع على حد سواء،نظرا ضعف القيادات الأمنية والمجاملة على حساب الكفأة والأداء الأمني.

الإقصاء وإبعاد العناصر الأمنية التي كانت تعمل في الأجهزة المعلوماتية (الأمن السري، في الداخل ، المباحث العامة والأمن الخارجي)،ما خلق فرغا معلوماتي واستخباري كبير أثر سلبا على جمع المعلومات والتحريات والتي لها دور كبير ف اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية.

عدم الاهتمام الجدي للاستفادة من الثوار ودمجهم كأفراد فى جهاز الشرطة بل تم إنشاء أجسام موازية تحت مسميات عدة (اللجان الأمنية دروع سريا...ألخ)أخذت تمارس اختصاصات الجهاز الأمني دون رقيب. كما أدى الانفلات الأمني الذي ساد الوضع الداخلي بليبيا ، إلى انتشار الميليشيات المسلحة التي بلغ عددها حسب بعض التقارير 500 ميليشيا ، التي يكمن خطرها في رؤاها و استحواذها على كميات كبيرة من الأسلحة ، إضافة إلى الصراع القبلي – العشائري على السلطة ،و ذلك برغبة كل قبيلة السيطرة على مقاليد الحكم و الخوف من تهميشها في المرحلة المقبلة ، فقد احتدم الصراع بدءا من مدينة ابن الوليد إلى العاصمة طرابلس ، ثم الجبل الغربي ، وصولا إلى الجفرة و كفرة و سبها و غيرها من المناطق.

إن انهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا، الجيش الشرطة و سيطرت المليشيات على الوضع . أفرز واقع على الأرض تتحكم فيه المليشيات والفصائل، ويندرج حاليا تحت كل مجموعة من هذه المجموعات [1]فصائل وتنظيمات، بعضها ذو طابع قبلي، وبعضها منسوب لمدينة أو جهة

1نفس المرجع السابق

ما. كما أن بعضها يكون أحيانا ذراعا عسكرية لحركة معينة أو تشكيلة سياسية معينة داخل ليبيا.[1]

وتقف المجموعة الأولى المعروفة بـ"فجر ليبيا" بكافة فصائلها بمواجهة المجموعة الأخرى التي يجمعها شعار العملية التي أطلقها اللواء المتقاعد خليفة حفتر والمعروفة باسم "كرامة ليبيا".

مكن فرز المجموعات إلى قسمين أولها قوات عملية فجر ليبيا وتتكون من أربع مجموعات رئيسية هي:

1 ميليشيا درع ليبيا المكونة من ثلاث ألوية (المنطقة الوسطى، الشرقية، الغربية) وهي محسوبة على مدينة مصراتة ومقربة من الإخوان المسلمين.

2"غرفة عمليات ثوار ليبيا" وهي ميليشيا إسلامية مسلحة تنشط شرق ليبيا وتعمل كقوة شرطة. نشأت بعد معركة تحرير طرابلس أواسط عام 2013 عن دمج مجموعة ميليشيات صغيرة.

3 "كتيبة ثوار طرابلس" : ميليشيا ذات توجهات إسلامية مقربة من حزب الوطن والأمير السابق في الجماعة الليبية المقاتلة (عبد الحكيم بلحاج) أسسها العضو السابق في الجماعة الليبية المقاتلة المهدي الحاراتي الذي أسس في وقت سابق " جيش الأمة " إحدى الكتائب الجهادية المقاتلة في سوريا وانتخب مؤخرا عمدة للعاصمة.

4 مجلس شورى ثوار بنغازي : تشكل في 20جوان 2014 كجبهة لمجموعة فصائل جهادية مسلحة لمواجهة اللواء خليفة حفتر و"فصيل الصاعقة" التابعة للقوات المسلحة الليبية . ويضم كلا من :

5 كتيبة 17 فيفرى: تعد من أكبر الكتائب المحسوبة على الإخوان المسلمين من حيث عدد المقاتلين والتجهيز العسكري ويتركز نشاطها في مدينة بنغازي.

6 سرايا رأف الله السحاتي: ميليشيا يتركز نشاطها في مدينة بنغازي. ورغم إعلان انضمامها إلى الجيش الليبي في وقت سابق إلا أنها احتفظت بمعسكراتها وسلاحها وكانت

1 | محمد خشانة مرجع سابق

أولى الكتائب التي اشتبكت مع قوات حفتر في بداية عملية (كرامة ليبي") فى ماى 2014 الماضي ببنغازي.

7 جماعة أنصار الشريعة : تعتبر كبرى الجماعات المسلحة ذات التوجه الجهادي في ليبيا وتضم داخلها إلى جانب العناصر الليبية بضعة آلاف من المقاتلين الأجانب من جنسيات تونسية وجزائرية ودول إفريقيا جنوب الصحراء. وهي مدرجة على لائحة الإرهاب الأميركية.[1]

8 ميليشيا درع ليبيا الأولى : يتركز نشاطها في بنغازي وقد دخلت في الآونة الأخيرة في تحالف مع جماعة أنصار الشريعة في المعارك التي تخوضها ضد قوات الصاعقة في بنغازي.

تتمركز قواعد قوات كرامة ليبيا في عدة مناطق ليبية ويصفها خصومها بأنها تشكل في عمومها الأذرع العسكرية للجهات التي تشجع على الثورة المضادة، ويمكن تعداد سبع مجموعات أساسية هي :

1 قوات الجيش الوطني الليبي : "تتكون من ثلة من جنود وضباط المؤسسة العسكرية الليبية يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر(71 عاما.)[2]

قوات الصاعقة : "وهي إحدى الأذرع القتالية ذات الطبيعة الخاصة في المؤسسة العسكرية الليبية ويقودها العقيد ونيس بو حمادة.

3 كتيبة الصواعق التابعة لقبيلة الزنتان: ميليشيا مسلحة ومنظمة تنظيما جيدا، كانت قد اشتركت في الهجوم على طرابلس في سبتمبر 2011 ضمن ما سمي عملية " فجر الأوديسا"، وهي ميليشيا تشبه إلى حد بعيد الشركات الأمنية الخاصة. يقود الكتيبة عماد مصطفى الطرابلسي. لها علاقة وثيقة مع تحالف القوى الوطنية الذي يقوده محمود جبريل، كما أن لها علاقة قوية مع دولة الإمارات.

4 كتيبة القعقاع :ميليشيا تكونت على يد مجموعة من الثوار من منطقة الزنتان عام 2011 أثناء المعارك التي خاضتها المدينة ضد القوات النظامية أيام الانتفاضة ضد نظام العقيد

1 امحمد خشانة ،مرجع سابق الذكر

2امحمد خشانة ،مرجع سابق الذكر

معمر القذافي .آمر هذه الكتيبة هو عثمان مليقطة . لها علاقة وثيقة مع تحالف القوى الوطنية الذي يقوده محمود جبريل، كما أن لها علاقة مع دولة الإمارات.

5 لواء ورشفانة :ميليشيا مسلحة تابعة لقبيلة ورشفانة الموالية لنظام العقيد معمر القذافي ويتركز نشاطها في مضارب القبيلة بالقرب من طرابلس وفي حماية أبناء القبيلة من اعتداءات الميليشيات المسلحة الأخرى.

6 لواء مجلس القبائل الليبية "مكون من قوات ورشفانة والقبائل المتحالفة معها والتي تحسب على النظام السابق ويتداخل في مهامه وعمله مع لواء ورشفانه.

7 قوات قبيلة التبو: وتنتشر في مدن مرزق والكفرة في أقصى الجنوب الليبي.

إن الإشارة لهذه الفصائل و التنظيمات لنستطيع فهم الواقع السياسي والأمني في ليبيا والدور الذي تلعبه في جميع الملفات الأمنية سياسية اجتماعية اقتصادية.[1]

المطلب الرابع: ليبيا ومؤشر الدول الفاشلة

إن تتبع مخرجات الأزمة الليبية على مستوى الداخلي حولها إلى دولة فاشلة، وهو تحدى كبير للدول الأوربية ، ونجد تلك المخاوف على لسان الأمين العام للحلف الأطلسي ‘‘أندرس راسموسن’’:هناك تحديا ومخاطر أمنية يواجهها الحلف منها الدول الفاشلة،الإرهاب ، انتشار الأسلحة الدمار الشامل ، القرصنة وأمن الطاقة.[2]

وهذا ما تتبنه بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف و مفادها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها،ويتم تقيم ذالك تبعا لمجموعة من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية ، كحجم ضغط السكان على موارد الدولة،حركات النزوح السكان الداخلي والخارجي،مدى تقدم أو تراجع الأداء الاقتصادي للدولة،حجم تفاوت

1 نفس المرجع

2 Pascal boniface.lesEtats faillis,La Geoplitique les relatione intrrnationales(paris editions Eyrolles2011)pp59

مستويات المعيشة بين الطبقات المجتمع، مدى تمتع السلطة بالشرعية،تقدم أو تدهور مستوى الخدمات العامة،حالة الأوضاع الأمنية في البلاد ونوعية النخبة السياسة الموجودة .[1]

عنى مصطلح الدولة الفاشلة تلك الدول التي لا تتحكم السيطرة على سيدتها ، وكذا التي ليست لديها القدرة على تلبية الحاجيات الضرورية لسكانها،وذالك حسب تعريف رونالد زمريمان[2]

ويعرف نعوم تشوميسكى الدولة الفاشلة بأنها الدولة غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها وربما الدمار نفسه ،والتي تعتبر نفسها فوق القانون المحلى والدولي .وحتى إذا كانت الدول الفاشلة تملك أشكالا ديمقراطية،إلا أنها تعانى من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها من أي جوهر حقيقي[3]

وحسب الإصدار السنوي لمؤشر الدول الفاشلة index failed statesالصادر عن مؤسسة fund for peaceلسنة 2012م، فإن ليبيا قد احتلت المرتبة 50 في ترتيب الدول الفاشلة مقارنة بسنة 2011 أين احتلت المرتبة 111، وهو فراق 60نقطة.ويرجع ذالك إلى تدهور الكبير في الأوضاع السياسية والأمنية خلال وعقب الثورة التي أطاحت بنظام معمر القذافى، في ظل عجز المجلس الانتقالي عن بسط سيطرته السيادية على جميع أنحاء ليبيا،حيث حيث هناك مدن رئيسة مثل بنغازي ومصراتة وطرابلس قامت بتشكيل مجالس بلدية لإدارة شؤونها.إضافة إلى ما تشهده ليبيا على الصعيد الأمني من صراعات قبلية مسلحة خاصة في المناطق الجنوبية للبلاد.كما سيطرت تنظيم الدولة على مدينة سرت وأنصار الشريعة على مدينة بنغازي و سيطرت مجلس مجاهدي الشباب على درنة وإعلانها إمارة أسلامية كلها مؤشرات حولت ليبيا إلى دولة فاشلة[4].

سوف نتطرق في هذا المبحث عن أأثار الأزمة الليبية على ظاهرة الهجرة الغير شرعية محليا

1كريم عبد العال، **الدولة الفاشلة، المفهوم والمؤشرات**،(القاهرة: دار المنارة للنشر والتوزيع:ط1،2010)ص23.

2العيد صالحي، **العولمة والسيادة الوطنية**. القاهرة، دار الخلدونية،2006، ص17

3نعوم تشومسكى، **الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** (بيروت:دار الكتاب العربي،2007)ص9

4 احمد يوسف، **ليبيا دولة فاشلة حسب مؤشر الدول الفاشلة لعام2012م** ، جريدة الرأي على الموقع:www.spo.sy/news.com/9377

المبحث الثاني: مخرجات الأزمة الليبية وانعكاسها على ظاهرة الهجرة غير شرعية

المطلب الأول: نظام القذافى حارس الحدود:

80 بالمائة من التراب الليبي صحراء باستثناء الشريط الساحلي، دأب الرحل والبدو والمهاجرون عبر الصحراء والساحل التنقل عبرها منذ قرون ' منذ أواسط القرن العشرين واكتشاف النفط زاد الطلب على العمالة لتحديث ليبيا فقد استقطبت ليبيا بأعداد كبيرة عمالة وافدة من(مصر تشاد نيجر السودان ، تونس) ثم بلدان ابعد كما لعبت عدم الاستقرار و المجاعات في بلدان الإفريقية بمئات الآلاف الأفارقة التوجه نحو ليبيا.

فقد وفرت ليبيا لهم وظائف كعمال البناء و ميكانيكية ونجارين وخياطين وعمال يدويين وباعة فى المتاجر حتى مطلع التسعينات كانت ليبيا تسمح للمهاجرين بالدخول حسب الحاجة تضيق لما تريد وتفتح الأبواب حسب الحاجة.

لكن هذه السياسة البرجماتية تغيرت إزاء المهاجرين بعد فرض عقوبات على ليبيا حظر سلاح عقوبات اقتصادية سبب دعم الأنشطة الإرهابية سنة 1992 جعل نظام القذافى نهج جديد في العلاقات الدولية.

فشل الأطروحات القومية العربية وفلول نجم خليفة جمال عبد الناصر والعقوبات الأممية ، توجه القذافى نحو إفريقيا و قام بدعاية كبيرة في عديد من الدول واستعمل سياسية الباب المفتوح نحو المهاجرين الأفارقة من دول المجاورة و دول غرب إفريقيا (نيجيريا و مالي سنغال) تدفقات ضخمة نحو الحلم الموعود نحو الجنة الموعودة.

ولكن هذا الجنة لم تسمر مباشرة بعد رفع الحظر لجوى عن ليبيا تغيرت سياسة الباب المفتوح وحلت [1]بدلها سياسة ترحيل المهاجرين الأفارقة ' و'اتهامهم بالاتجار بالمحذرات ونشر الأمراض المعدية والعمل بالدعارة وغيره من التهم الجاهزة وقد أدت أعمال عنف ضد الأفارقة سنة 2000لى أكثر 130ضحية من المهاجرين وتم ترحيل أكثر من 200الفمهاجر بين 2003و2007 .

[1] سارة برستيانى ،وآخرون , **ليبيا يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين** , الفدرالية الدولية لحقوق الأنسان ,تقرير على الموقع www.fidh.org الإطلاع بتاريخ 2016/05/08

بعد مرور أول عقد من الألفية برزت مشكلة الهجرات القادمة من ليبيا نحو أوربا وبدأت تطرح على مائدة الإتحاد الأوربي' هنا بدأت ليبيا في توثيق العلاقات بى الدول الأوربية وخاصة إيطاليا التي تعتبر الواجهة الأولى للمهاجرين غير شرعيين .

فتطور العلاقات الليبية الإيطالية يرجع أساسا لي قضايا الهجرة في جانبي المتوسط ' فقد كانت العلاقات الليبية الإيطالية متوترة بسب ماضي استعماري ' ولكن منذ سنة 2000 بدأت العلاقات فى التحسن فقد سعت إيطاليا لي تهدئة العلاقة مع القذافى أملا في السيطرة على تدفقات المهاجرين الغير شرعيين نحو إيطاليا.

ملف الهجرة غير شرعية نحو إيطاليا دفع الدولتين لي التوقيع على العديد من الاتفاقات بين عامي 2004/2002 بين حكومتين القذافى وبرلكسونى ومن أهم ما جاء فيها :

1. تقوم إيطاليا بتقديم دعم لوجستيا لي ليبيا من اجل السيطرة على المهاجرين غير شرعيين .
2. تقديم مساعدات في باء معسكرات الاحتجاز.
3. والتدريب حرس الحدود
4. تقديم سترات حفظ الجثث

وغيرها من مجلات التعاون ولكن نظام القذافى ستغل ورقة المهاجرين لسنوات لم يلتزم بيها فقد يقوم بسماح للهجرات مرة والتضييق مرات مستغل الملف أحسن استغلال. [1]

وبقت إيطاليا في السعي للمزيد من الاتفاقات بين ليبيا و إيطاليا للحد من تدفقات المهاجرين الغير شرعيين فقد تم توقيع اتفاقية لمكافحة الهجرة الغير شرعية في 29ديسمبر 2008 من اجل الترتيبات العملية الفنية لتنفيذ اتفاقات مكافحة الهجرة غير شرعية والتي تنص على إجراء دوريات بحرية مشتركة بين البلدين وهذه الاتفاقات بقت سرية لم تعلن على الملأ .

هذا التقارب جعل الدولتين تعزر علاقاتهم الاقتصادية إيطاليا استثمرت في مجال النفط والغاز وليبيا في مختلف القطاعات المصرفية والبنكية وقطاع الاتصالات.

[1]سارة برستيانى,نفس المرجع السابق

هذا التقارب توج بتوقيع اتفاقية بين الدولتين اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون سنة30اوت2008 ،والتي مجلات التعاون عسكريا ،اقتصاديا (مجال الطاقة) ولكن الهدف الرئيسي كان السيطرة على حركة الهجرة الغير شرعية نحو إيطاليا ، وهو بالفعل ما قامت بيه ليبيا فقد شرعت في السيطرة على الهجرة نحو أوربا وذالك عن طريق التعاون بين الدولتين فقد وفرت شركات إيطالية خبرات فنية وتقنية لمرقابه ليبيا حدودها البرية وتتحمل إيطاليا والاتحاد الأوربي التكاليف مناصفة و التركيز كذالك على محاربة الظاهرة من دول المنشأ.

وكذالك حملت هذه الاتفاقية تعويض لبيبا بخمسة مليار دولار على الحقبة الاستعمارية على دفعات 250مليون يورو لمدة عشرين عام لي تمويل مشاريع البنية التحتية بالإضافة دفع معاشات حرب الليبيين و منح للطلبة و كذالك تركيب نظام الرادار للسيطرة على الحدود الليبية في المناطق الجنوبية

هذا التقارب جعل البلدين حلفين وتم استقبال القذافى في جوان 2009 من طرف برلكسونى كصديق وحليف قوى.

هذا التقارب جعل نظام القذافى بحق يصبح حارس الحدود فقد كانت النتيجة المباشرة لى هذه الاتفاقية تناقص حاد في عدد المهاجرين القادمون من ليبيا نحو الشواطئ الإيطالية.

فقد تراجع عدد المهاجرين الغير شرعيين من 20655 شخصا وفدوا جزيرة لامبدوسيسا في 1أوت2008و31جويلية 2009الى 403 في نفس الفترة بين عامين 2009و2010

هذا التراجع يرجع إلى التفاهم بين نظام القذافى و إيطاليا سياسية التشديد من جهة نظام القذافى ومن جهة أخرى قيام إيطاليا باعتراض قوارب المهاجرين غير شرعيين وإرجاعهم إلى الشواطئ الليبية فقد تم اعتراض سنة 2009 حوالي 1400 في عرض البحر تم إرجاعهم إلى ليبيا أين يتم حجزهم في معسكرات الاحتجاز في ظل معاملات قاسية وظروف سيئة فقد كان بحق نظام القذافى حارس الحدود الأوربية حتى أشاد الوزير الداخلية الإيطالي روبرتو ماروني بالنتائج (الخطة لا تجدي فحسب، بل تنتج نتائج أفضل بكثير من ذي قبل).[1]

[1]سارة برستيانى,مرجع سابق

المطلب الثانى: الهجرة الغير شرعية نحو أوربا بعد سقوط نظام القذافى

سقط نظام حكم معمر القذافى،وانهارت مؤسسات الدولة الليبية وانتشرت الفوضى وغياب الدولة التام حول الأرضي الليبية وجهة مفضلة طالبي الهجرة الغير شرعية نحو أوربا.

سقط حارس الحدود الأوربية(نظام معمر القذافى) ،وأصبحت السواحل الليبية مركز انطلاق قوافل المهاجرين الغير شرعيين القادمون من كل بلدا الأفريقية و المغاربة والشرق الأوسط والشمال الإفريقي أملا في الوصول الشواطئ الأوربية.

أصبحت ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافى تحت رحمة المليشيات المسلحة والتي تقاسمت النفوذ على مجمل الأراضي الليبية في ظل غياب تام سلطة مركزية قوية أو أجهزة شرطة أو جيش أو أجهزة قضائية. هذه الميلشيات الجهورية و القبلية و الإيديولوجية دخلت في صراع و اقتتال منذ منتصف عام 2012 حول ليبيا إلى دولة فاشلة ومهدت الطريق للإرهاب الدولي للاستيطان في ليبيا ، الذي شهد تحالف عصابات تهريب البشر والتنظيمات الإرهابية فقد أصبحت ليبيا في أربع سنوات اكبر خزان للمهاجرين غير شرعيين القادمون من منطقة القرن الإفريقي(إثيوبيا، إريتريا، الصومال، والسودان) ومن منطقة الساحل الإفريقي(النيجر، مالي، وبوركينافاسو، ونيجريا والكامرون) وكذلك من منطقة الشرق الأوسط (سوريا، فلسطين، ومصر، والعراق، واليمن) ومنطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس).

وتمر رحلة المهاجرين الغير شرعيين بثلاثة مراحل:

1/الوصول إلى ليبيا بعد رحلة شاقة وطويلة عبر طرق متعددة ومتنوعة حسب الجهة القادمة منها وحسب طريقة كل عاصبة تهريب البشر أو القدوم أفراد و جماعات غير منظمة.

2/و هذه المرحلة الثانية ونعنى بيه داخل الأرضي الليبية من المدن الحدودية الجنوبية،والجنوب الغربي

الليبي إلى مدن الشمال الساحلية ،يتم بعضها بشكل فردى وهيا رحلة محفوفة بالمخاطر حيث في غالب الأحيان يتم اعتقال المهاجرين الغير شرعيين ، من قبل المليشيات الجهوية أو

القبلية ويودع في سجون [1] خارج الأطر القانونية، وقد يتعرض المهاجر للتعذيب و البعض الأخر يخضع لي أعمال السخرة، دون مقابل، لأشهر أو سنوات ثم يطلق سراحه، وقد ينضم جزء منهم للقتال في صفوف المليشيات المسلحة.

كما هناك من يتم نقلهم من طرف المليشيات إلى مدن الشمال مقابل المال حسب تفاهم الطرفين.

3/المرحلة الأخيرة يجتمع المهاجرون في أماكن تجميع على الساحل الليبي في مزارع و مستودعات أو أمكان استجمام كانت ممتلكات رجال النظام السابق، في مدن الخمس والقربوللي وطرابلس ،وصبراتة وزاوة وغيرهم من مدن الساحل الليبي حيث يكتمل العدد لبدء رحلة قوارب الموت نحو أوربا.

هذه الرحلة تقوم في معظمهم المليشيات الغرب الليبي المسلحة التي تجنى من ورائها أمولا طائلة قدرت بحوالي 500 مليون دولار إلى مليار دولار سنويا ،تستعين هذه المليشيات بمهربين من أصحاب القوارب من ليبيا ومصر وتونس ومالطا وصقيلة .[2]

هذه العائدات جلها تذهب لي التنظيمات الجهادية مثل أنصار الشريعة و مجلس ثوار درنة و تنظيم داعش الإرهابي.

معظم هؤلاء المهاجرين قد يقضون أشهر أو سنوات للعمل في ليبيا لجمع المال لتغطية تكاليف المرحلة الأخيرة من الهجرة الغير شرعية فقد يكلف الفرد الواحد من 700دولار حتى 3000 دولار أمريكي فحسب نوعية القارب و الوجهة.

فقارب واحد قد تصل إرباح المليشية نصف مليون دولار، كل المليشيات الليبية متورطة في عمليات تهريب البشر في ظل غياب كامل لسلطة مركزية وأجهزة أمنية قوية تحد من الظاهرة.

---

[1]الحسن الشيخ العلوي,**الهجرة غير شرعية معناه إنسانية برسم التسعير**,مركزا الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية على الوقعwww.rawabetcenter.com/archives/6983

[2]الحسن الشيخ العلوي'نفس المرجع

المطلب الثالث: قوارب الموت من ليبيا نحو أوروبا:

كان الأول من نوفمبر1998 بداية تأريخ ظاهرة جديدة ، فقد عثر حرس الحدود المدني فى مدينة طريفة الضفة الشمالية لجبل طارق، أول جثة يتم العثور عليها فيما أصبح يعرف الهجرة الغير شرعية وهجرة قوارب الموت[1].

و مع مرور السنوات لم تعد حالة استثنائية بل أصبحت في تفاقم ، وعرفت الظاهرة ارتفاع مهول في السنوات ألأخيرة خاصة مع ما تشهده منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا من اضطرابات ، وبعد تفجر الأزمة الليبية أصبحت ليبيا بوابة قوارب الموت نحو أوربا فمنذ 2011 80بالمئةمن المهاجرين غير الشرعيين قادمون من السواحل الليبية .

فالمهاجرون الغير شرعيون يتكدسون في الشواطئ الليبية ليتم نقلهم إلى قوارب متهالكة تستخدم لمرة واحدة و في كثير من الأحيان تكون الحمولة أكثر من طاقة القارب لي تنطلق رحلة الموت نحو الشواطئ الأوربية فهذه المرحلة ما قبل الأخيرة متجهين نحو جزيرة لامبيدوسا أو صقيلة الإيطالية في الجنوب الإيطالي في رحلة تستغرق من يوم حتى أربعة أيام حيث يتم في غالب الأحيان يلتقطهم خفر السواحل الايطالية لمن كتب لهم النجاة ليودعهم في مخيمات الإيواء خاصة بالمهاجرين غير شرعيين.

ولكن في معظم الحالات تغرق هذه القوارب في عرض مياه البحر الأبيض المتوسط لسوء الأحوال الجوية أو الأعطاب التي تصيب هذه المحركات المتهالكة ، وكذالك تتوقف أجهزة الملاحة أو ما يعرف (GPSR) تحديد المواقع عن طريق الأقمار الصناعية مما يؤدى إلى الضياع في البحر لي أيام عديدة مما ينفذ الوقود والمؤنة فيكون مصيرهم الغرق والموت في عرض البحر.

[1] إبراهيم درويش, **قوارب الموت ا:عندما يكشف زيف الإتحاد الأوربي وإنهياره الأخلاق**ي لقدس العربي على الموقع www.qadus.uk / ?p=332120

إن الأزمة الليبية جعلت منطقة البحر المتوسط في السنوات الأخيرة بالبحر الأسود لكثرة حوادث الغرق فقد سجلت منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية الأمم المتحدة للاجئين أراقم مهولة.

ضحايا قوارب الموت وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:[1]

عام 2011: سجلت 1500غريق

عام2012:سجلت 500 غريق

عام 2013:سجلت600غريق

عام2014:سجلت3279غريق

عام2015:سجلت1727غريق 1200فى 10أيام.

[1] الحسن الشيخ العلوي,الهجرة غير شرعية معاناة إنسانية برسم التسعير,مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية :على الموقع

www.w.rawabetcner.com/archive/6983

وفيات المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط سنة 2015/2014

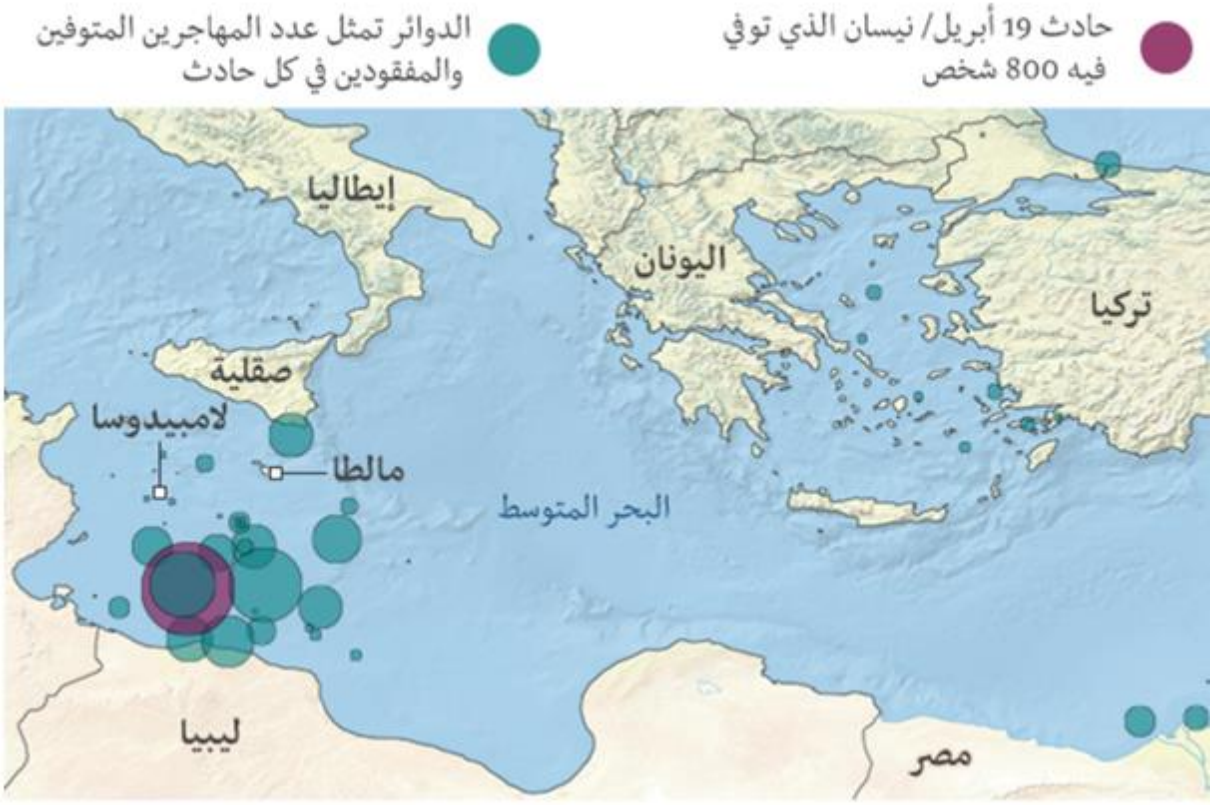

المصدر: *www.marefa.org/index.phpy13*

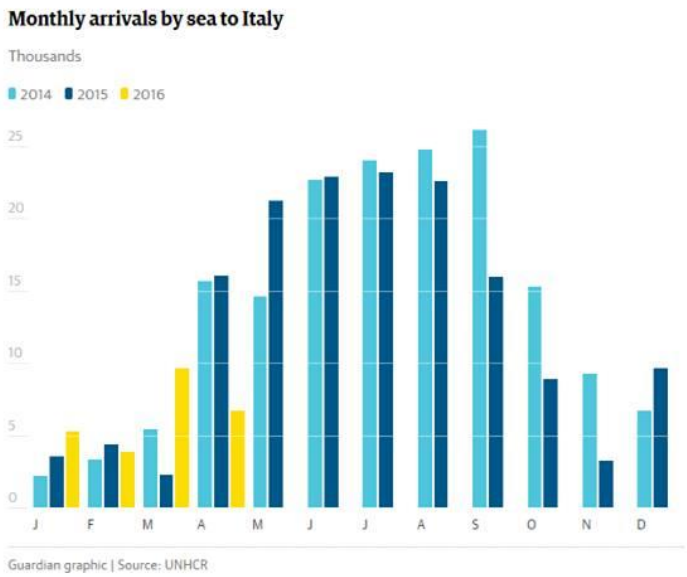

الشكل(1)أعداد المهاجرين غير شرعيين الواصلون شهريا سواحل الإيطالية [1]

يمثل الشكل عدد المهاجرين غير شرعيين الذين تمكنوا من الوصول إلى السواحل الإيطالية سنة2014 و2015 و2016.

1 http://www.theguardian.com/world/2016/apr/25/italys-plan-to-combat-libyan-migrant-smugglers-could-mean-chasing-shadows

Hundreds feared dead in migrant shipwreck off Libya

الطرق الرئيسة للهجرة من شمال إفريقيا

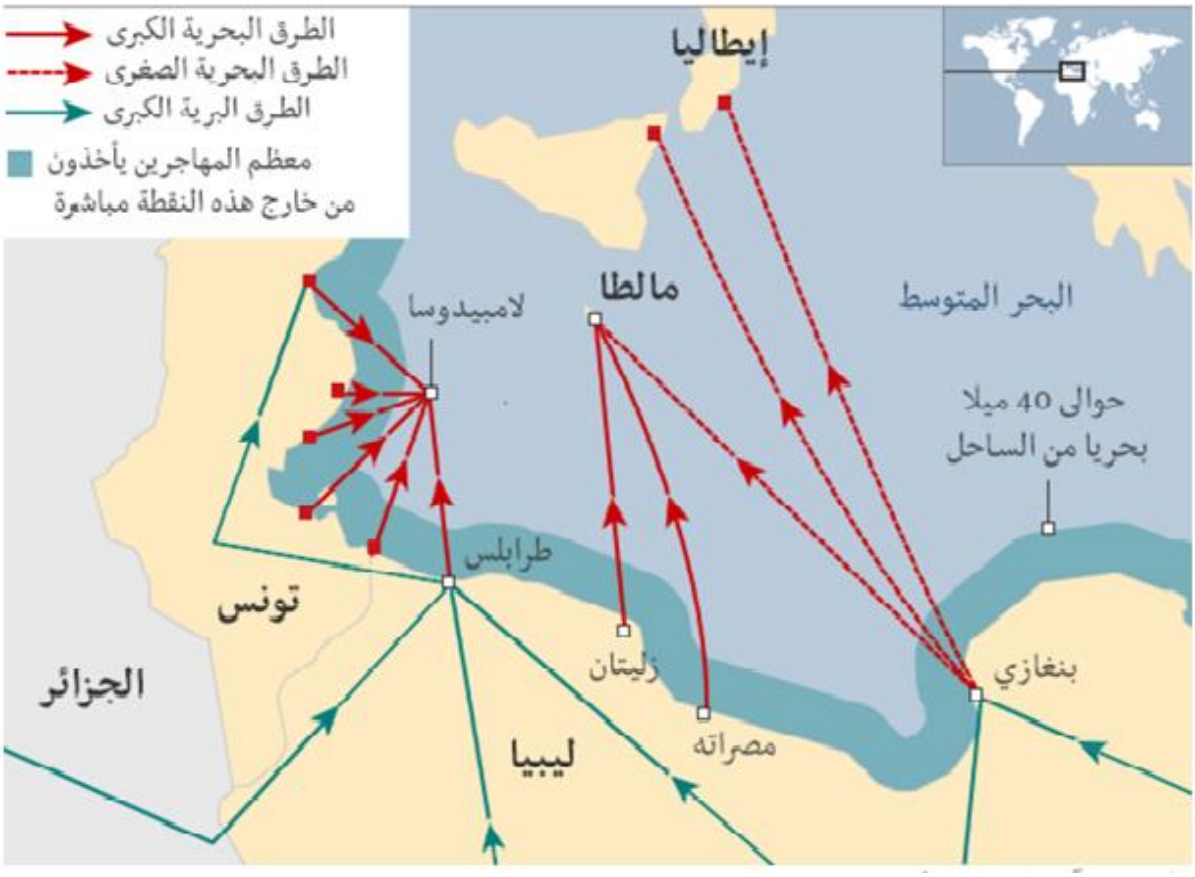

المصدر: *www.marefa.org/index.php/*

خلاصة الفصل الثاني:

كانت للأزمة الليبية تداعيات على كل المجلات، الأمنية السياسية اقتصادية اجتماعية، وعلى المستوى الداخلي والخارجي.

إن الانهيار الاقتصادي كان له بالغ الأثر في وصفوف العمالة الوافدة قبل الأزمة والتي قدرت بحوالي 2 مليون عامل من الدول الأفريقية، والتي ليكمن حكومات هذه الدول إجلاء راعيها الإفريقية، و في ظل الانهيار الأمني وعجز الحكومة الليبية حماية حدودها أصبحت الأرضي الليبية مصدر لعمليات تهريب المهاجرين غير شرعيين والاتجار البشر فلم تجد هذه العاملة غير العبور البحر الأبيض المتوسط عبر قوارب الموت من أجل البحث عن فرص أخرى .

إن عجز الحكومة الليبية عن حماية الحدود ،و انتشار المليشيات التي لها دور في عمليات تهريب المهاجرين جعل ليبيا ملاذ المهاجرين غير شرعيين من كل القارة الأفريقية والمغرب العربي و الشرق الأوسط

إن الأرضي الليبية وبحرها الإقليمي أصبح منطقة عبور وانطلاق كل أنواع الجريمة (المنظمة تجارة السلاح المخدرات الاتجار بالبشر الإرهاب....) والذي يشكل خطر على السلم والأمن الدولي

خاتمة

من خلال هده الدراسة نستنتج أن ليبيا تاريخيا بلد عبور للمهاجرين الأفارقة، لكن عمليات الهجرة تصاعدت بشكل كبير بعد سقوط نظام معمر ألقذافي.

ولا تبعد السواحل الليبية أكثر من 300 كلم عن جزيرة لامبيدوسا الإيطالية، التي تشهد كل عام وصول آلاف المهاجرين غير الشرعيين.

ومع ساحل طوله ألف و770 كلم، أصبحت ليبيا نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين الذي يحاولون عبور البحر المتوسط في رحلة محفوفة بالمخاطر للوصول إلى أوروبا.

ومنذ عهد الراحل معمر القذافي لم يكن الليبيون قادرين على السيطرة على حدودهم البرية التي يعبرها مئات الأشخاص القادمين خصوصا من جنوب الصحراء والحالمين بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

وتتشارك ليبيا بحدود برية بطول حوالي خمسة آلاف كيلومتر مع مصر والسودان والنيجر وتشاد والجزائر وتونس.

وأكبر تدفق للمهاجرين مصدره شمال النيجر حيث ينقل المهاجرون عبر شبكات من المهربين الذين يأتون بهم إلى منطقتي الكفرة وسبها اللتان تعدان أهم مناطق تجمع المهاجرين في جنوب ليبيا.

وفي ظل نظام القذافي، كانت ليبيا تستخدم موضوع الهجرة كوسيلة للضغط على أوروبا، من خلال فتحها أو إغلاقها صمام الخروج وفقا لتقدير حالة العلاقات مع الدول الأوروبية، وخصوصا إيطاليا .وكان القذافي يطالب أوروبا بخمسة مليارات يورو سنويا من أجل مراقبة حدودها ومكافحة الهجرة.

وبين عامي 2008 و2011، توقف تدفق المهاجرين إلى أوروبا بعد توقيع معاهدة بين روما وطرابلس، تعهدت بموجبها إيطاليا تقديم خمسة مليارات دولار إلى ليبيا في مقابل وضع ضوابط أكثر صرامة على موضوع الهجرة.

لكن منذ سقوط نظام القذافي ومعه كل مؤسسات الدولة، أصبحت ليبيا **مصدر** 90بالمئة من تدفقات هجرة غير شرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل انتشار عصابات تهريب المهاجرين في كل الأرضي الليبية.

ليس هناك حكومة فعالة في ليبيا قادرة للحد من الاتجار بالبشر، أو حتى لضمان المراقبة الدنيا للحدود

لقد أصبح من السهل جدا للكثير من المهربين نقل (المهاجرين) في جميع أنحاء ليبيا من دون وجود قوات من الشرطة أو الجيش لوقفها فالميليشيات التي تفرض قوانينها في هذه البلاد تكسب المال جراء هذه الحركة، بما في ذلك الجماعات المتطرفة كأنصار الشريعة إن العديد من الجماعات المسلحة تعمل في هذه التجارة وتتلقى أموالا عندما تمر هذه التجارة عبر الأراضي التي يسيطرون عليها.

ويعمل المهربون ضمن شبكة تقوم بتسليم المهاجرين من مهرب إلى آخر حتى يجدوا أنفسهم على متن قارب.

في ظل غياب مؤسسات الدولة القوية فإن ليبيا اليوم رهينة بيد الميليشيات والانتهازيين فالمهاجرين يقعون رهينة في حرب الميليشيات ويدفعون ثمنا باهظا في ظل غياب الأمن، أنهم مجرد سلعة في ظل وجود روابط ضعيفة. ومنذ سقوط نظام القذافي، خولت السلطات الانتقالية الليبية ميليشيات عدة للقيام بعمليات مراقبة الحدود.ولكن هذه الميليشيات نفسها مدفوعة الأجر والمجهزة من قبل الدولة، منخرطة بهذه التجارة.

إن الانعكاسات ظاهرة الغير شرعية على الدول الأوروبية في مختلق المجلات سياسيا، اقتصاديا.أمنيا.

إن من نتائج تدفقات المهاجرين الغير الشرعيين من ليبيا على مسار التكامل والاندماج الأوربي من خلال الرجوع إلى الحدود الوطنية.

لازلت أوربا لم تتعافى من الأزمة الاقتصادية 2008 وارتفاع معدلات البطالة وسياسات التقشف، أصبحت كل موجات مهاجرين شرعيين أو غير شرعيين سبب في صعود تيارات اليمن المتطرف وكراهية الأجانب في ظل الأزمة الاقتصادية وتحميل تبعاتها للمهاجرين.

إن من أهم التهديدات التي تواجه أوربا بسب الهجرة غير شرعية هو تحالف شبكات التهرب المهاجرين غير شرعيين و الجماعات الإرهابية التي ترسل عنصرها الإرهابية ضمن قوافل المهاجرين فقد أصبحت علاقة متشابكة بين الهجرة غير شرعية والأمن الأوربي وهو ما يسمى التهديدات الأوربية الجديدة .

تفاقم ظاهرة الهجرة غير شرعية نحو أوربا والمخاطر التي ترتبت عليها، جعلت الاتحاد يحث عن الحول فقد عزز الرقابة الحدودية عن طريق وكالة حماية الحدود فرنتكس، كما ساهم في دعم مصادر رقابة خارجية .

هذه الآليات لم توقف تدفقات المهاجرين غير شرعيين مما جعل الدول الأوربية تفكر في الحلول العسكرية والتفكير في قصف القوارب في الساحل الليبي.

أوربا تعاملت مع النتائج ولم تتعامل مع الأسباب، أي أنها تعاملت مع التهديدات التي فرضتها الهجرة غير شرعية، ولم تنظر في الأسباب الحقيقة للهجرة غير شرعية. فجنسيات المهاجرين غير شرعيين أكبر إجابة عن سبب فهم من الدول تغيب فيها التنمية والديمقراطية، جنسيات المهاجرين غير شرعيين، الساحقة من المهاجرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من بلدان مثل النيجر والسودان والصومال وإريتريا وإثيوبيا وغانا، الكاميرون والغابون وكذاك العديد من هؤلاء المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط، يأتون من بلدان تمزقها الصراعات كسوريا وفلسطين وغزة على وجه الخصوص وإريتريا ومالي في دول تعاني غياب التنمية والاستقرار السياسي هو أكبر سبب للهجرة غير شرعية.

قائمة المراجع

المصادر والقواميس:

القران الكريم

المنجد في اللغة والإعلام، لبنان، دار الشرق، ط5

المؤلفات والكتب:

1. أحمد الفقيه، وآخرون: **إلى أين يذهب العرب، مؤسسة الفكر العربي**،بيروت،2012
2. أحميدة على عبد اللطيف: **الأصوات المهشمة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009،)
3. أمير فرج يوسف، **مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**،الإسكندرية،.(المكتب العربي الحديث,2011)
4. العيد صالحي، **العولمة والسيادة الوطنية**. القاهرة (دار الخلدونية،2006)
5. الغزالى محمد، **الهجرة السرية**، (دارومكتبة الحامد لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015)
6. فتحي محمد عيد، **عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار في البشر، (** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005،)
7. الكيالي عبد الوهاب و آخرون،**الموسوعة السياسية**،(ج7،د ط1،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1999،).
8. المدينى توفيق، ربيع الثورات الديمقراطية، (مجلة المستقبل العربي، العدد 2011/386)
9. المصراتى عبدا لله أحمد ، الهجرة غير شرعية في المجتمع الليبي(ليبيا،دراسة اجتماعية،ميدانية،على المهاجرين غير شرعيين بنغازي ،2000)
10. اليازجي أمل ومحمد عزيز شكري، **الإرهاب الدول والنظام العالمي الراهن(** ط1،دار الفكر،2010،ص)
11. برادي هجو، **الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط2011**، (دار فضاء النشر والتوزيع، عمان، 2012)
12. بلقيزعبد الإله: **مشكلات ما بعد سقوط القذافى**، (مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 2011،393
13. بيران دلفين، الثورات العربية والهجرة وراء البحر الأبيض المتوسط، ووحدة أوربا، الكتاب المتوسطى 2011، (دار فضاء النشر والتوزيع، عمان، 2011)
14. ثميس لين، **أساسيات عالم السكان**، ترجمة محمد السيد غلاب و فؤاد اسكندر ، الإسكندرية: (المكتب المصري الحديث)2007
15. حسيب خير الدين: **ليبيا إلى أين سقوط نظام القذافى** ...ولكن ؟(،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 391)

16. خلوصي مدحت عباس، **الجريمة المنظمة و أساليب مواجهتها في الوطن العربي،** (ط،1الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2003)
17. عبد الرحمن محمد يعقوب،: **التدخل الإنساني في ليبيا** ا ،(مركز الدارسات والبحوث، أبو ظبي ،)2011
18. عبد العال كريم، **الدولة الفاشلة،المفهوم والمؤشرات،**(القاهرة:دار المنارة للنشر والتوزيع:ط2010،1)
19. عبد الله عطوي، **الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة،** (ط1، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر 2012)
20. عبد النور ناجى، **الأبعاد الغير عسكرية لأمن في المتوسط:** ظاهرة الهجرة غير قانونية في (المغرب العربي، جامعة عنابة: قسم العلوم سياسية،2007)
21. عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض، الكريم مبارك: **الهجرة الغير مشروعة والجريمة** (عمان،دار الجامد للنشر والتوزيع)
22. عطوي، عبد الله ، **الإنسان و البيئة في المجتمعات البدائية و النامية و المتطورة،**.(بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر،1993ط1993،1،)
23. على سالم حميدان ومحمود الحبيس، **مدخل إلى علم السكان،** وتطبيقاته ،(صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،ط1)
24. محمد غربي وآخرون **الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتجية المواجهة،** (أبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر ط1 2012
25. .نعوم تشومسكى، **الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**(بيروت:دار الكتاب العربي،2007)

الدراسات الجامعية:

1.فايزة بركان،**آليات التصدي للهجرة غير شرعية**،رسالة ماجستير علوم سياسية (جامعة لخضر ،باتنة ،كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، قسم الحقوق ،علم الإجرام والعقاب2012/2011)

2.علاء الدين زرومى **التدخل الأجنبي ودوره في سقوط نظام القذافى**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم سياسة (جامعة بسكرة2012)

3. نصيرة صالح، **أثر ضغوط الحياة على الإتجاهات الهجرة ،حو الخارج**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،(جامعة الجزائر،قسم علم النفس2011/2010)

4. الأزمة الليبية وتدعيتها على الصعيد الدولي .بحث مقدم في معهدا لقانون والإعلام ، جامعة تطوان،2012

5 تيسير إبراهيم قديح,**التدخل الدولى الإنسانى دراسة حالة ليبيا2011**,مذكرة قدمة لنيل شهادة الماجستير ,كليلة الأقتصاد والعلوم الإدارية,جامعة الأزهر غزة,2013

الندوات والملتقيات:

رالف شامي،وآخرون،**ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص**،صندوق النقد الدولي،واشنطن،2012

عاشور شوايل ،**واقع الأمن الليبي في المرحلة الانتقالية**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في مرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغى للشرق الأوسط22-23جانفى2014

المجلات والدوريات:

1المجلة الإسلامية ،**الفرق بين الإرهاب والجهاد** ، السعودية العربية، العدد2014،97

[2]زياد عقل ,**عسكرة الانتفاضة:الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية,**السياسة الدوليةعدد 2011,186,

المراجع باللغة الأجنبية:

Dictionaries :

1.Oxfored Learner's , Poçket Dictionary , England :University Press ,Thiard Edition 2003

2. PetitLarousse, Paris: Librairie Larousse ,1980

Les livres :

Bonifac Pascal e.lesEtats faillis,La Geoplitique les relatione intrrnationales(paris editions Eyrolles2011)

Séminaires :

Collenthouuez ;maigration and humman-security ,(berline ;paper submitted to the internationa migration berlin programme for the consolations international migration12/22/2012

المواقع الإكترونية:

.إبراهيم محمد عياش ،<**الهجرة غير شرعية**،> على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=144798 تاريخ الإطلاع2016/03/03

2.محمد محمود السيد ،**الهجرة غير الشرعية** ،يوم 2012/11/22، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284448

3. *الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون على الموقع الإلكتروني : http://www.un.org/ar/index.htmlتم تاريخ الإطلاع 2016/03/02*

.مركز دراسات وبحوث القانون الجنائي،الجزائر، جامعة باحة مختار متوفر على الموقع: http://www.univ-annaba.dz تاريخ الإطلاع :2016/03/17

عبد الفتاح العموص،" **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية**"، http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/afkar7.5.doc. ،تم التصفح يوم 15 /04 2016/

.عبدا لله محمد عبد المحسن الفوزان،**النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير شرعية:**دراسة نظرية(المملكة العربية السعودية،جامعة الحائل،)الندوة العلمية تصفحت يوم 2016/04/23

على.الموقعwww.repsitory.nauss.edu.sa/en/handle/123456/6144016

عبد العزيز قريش،**مفهوم المواطنة وحقوق المواطن** مقال متوفر على الموقع www.oujdacity.net/international-articel-12530-ar/international

مندوبية ليبيا الدائمة في اليونسكو فيWWW.LIYBIA6UNESCO.ORG/ARBICA/LIBIYA:2016/05/05

على خالد حنفى،ليبيا وأمريكا،التكيف التدرجي،السياسية الدولية،ابريل،2003، على الموقع : www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?sériera=2207700eid=4846

The crisis liybya. www.respomsabilityoprotect.org
يوسف محمد جمعة الصواني ،<<ليبيا الثورة والتحديات وبناء الدولة**>>**،مركزالدرسات الوحدة العربة ، بيروت على الموقع:
http://www.caus.org.lb/Home/publication_popup.php?ID=4930&h=1&MediaID=1
محمد خشانة،<**المشهد الأمني والسياسي الليبي**>، مركز الجزيرة للدراسات : على الموقع تاريخ الأطلاع 2016/04/08:
www.studies.aljazera.net/ar/khowledgegate/hewscoverg/2015/10

توقيع <**اتفاق الصخيرات" بين الأطراف الليبي**>، سكاى نيوز العربية ، على الموقع /http://www.skynewsarabia.com/web/article/800093

احمد يوسف ،**ليبيا دولة فاشلة حسب مؤشر الدول الفاشلة لعام2012م** ،جريدة الرأي على الموقع:www.spo.sy/news.com/9377
محمد عبد العاطي،<**مشكلة الهجرة غير شرعية في ليبيا**> ،تاريخ الإطلاع 2016/04/08على الموقع :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/7fd9ee29-e316-44bb-ab8b-3eb0b7e2aced

الحسن الشيخ العلوي،<**الهجرة غير شرعية معاناة إنسانية برسم التسعير**>،مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتجية، على الموقع : www.rawabetcnter.com/archives/6983تاريخ الإطلاع 2016/05/12

أحمد موسى ،ليبيا بوابة الهجرة غير شرعية، الوسيط، تاريخ الإطلاع 2016/04/30على الموقع http://www.alwasat.ly/ar/news/investigations/2717/%D

http://www.iom.ch/cms/homeعلى موقع منظمة الهجرة الدولية:
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
http://www.unhcr-arabic.org/5534e0f66.htm
http://www.theguardian.com/world/2016/apr/25/italys-plan-to-combat-libyan-migrant-smugglers-could-mean-chasing-shadows

أحمد طاهر،<اختبار شنغن و سياسات الهجرة،>مجلة السياسة الدولية، تاريخ التصفح 2016/05/02 /19متوفر على :
http://www.siyassa.org.eg/
حقائق قد لا تعرفها عن اتفاقية شنغن،مقال متوفر على الموقع :
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/03/160307 schengen free movement deal explained تاريخ الاطلاع 2016/04/12
عبد الهادى خلف،ظاهرة الهجرة غلبة الحلول الأمنية،السفيرالعربى العربي،17ديسمبر2014،في:http://arabi.assafir.com/
اشرف أبو جلالة،داعش يهدد بإرسال نصف مليون مهاجر إلى أوربا،مجلة إيلاف،العدد5023،على الموقع:
www.elaph.com/web/newes/2015/02/984683.html

داعش تدخل أوربا عبر قوارب المهاجرين غير شرعيين،روسيا اليوم ،في الموقع :
تاريخ الإطلاع 2016/04/29https://arabic.rt.com/news/799662[1]

داعش تدخل أوربا عبر قوارب المهاجرين غير شرعيين،روسيا اليوم ،في الموقع :
تاريخ الإطلاع 2016/04/29https://arabic.rt.com/news/799662[1]
الأضطربات وشلل القطاع النفطي,يدفعان الاقتصاد الليبي لحافة الانهيار,على الموقع الألكترونى www.alarab.co.uk/m/?id=25162[1]dيوم الاطلاع 2016/05/2
يسرا الشرقاوي، مخاطر صعود اليمن المتطرف أوربيا ،المركز الإقليمي لدراسات الإستراتجية ، القاهرة ،على الموقع:www.rcssmidest.org/artcel/4505/2015 يوم الإطلاع:29/04/ 2016

سارة برستيانى ،وآخرون , **ليبيا يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين** , الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ,تقرير على الموقع www.fidh.org الإطلاع بتاريخ 2016/05/08

Eu border Assistance Mission in liypa conclues latest training for naval cast guards. On www.eeas.ruropa.eu/serch/index en.htm?q=the20problem2of20illegal20immigrati20from 20libya
Anne lenir «,une intervention au sl por luttner les trafiquants de migrantnts en Libya » source http://www.la-croix.com/…/Contre-amiral-Blejean-Une-interve
Henri Michell,lshanaa Alexandra , « travesrsee de la mer meditranee atut prix »30/04/2016 source http://www.liberation.fr/…/traverser-coute-que-coute 1331905

http://arabic.rt.com/…/786637-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%…/مقال على قناة روسيا اليوم أوربا و قوارب الهجرة غير شرعية
حمزة الأمين، "المهاجرون السريون بين خيارات القتل والجوع والغرق"، البيان الإماراتية، 30 إبريل 2016 http://www.albayan.ae/deutsch…/politics/2015-04-22-1.2359221
فرانس 24 ، "الهجرة السرية في الاتحاد الأوروبي يُضاعِف موازنة عملية الإنقاذ ثلاث مرات"،إطلاع على الموقع :
www.france24 .com/ar/20160425-dfr/hlmt 23 إبريل/نيسان 2015
Malir Manon « Leurope envoger ses navies deguerre la mediterranee » , le Figaro, source http://www.le figaro.fr/…/01003-20150424ARTFIG0001-immigrat 10/05/2016